

بسم الله الرحمن الرحيم **بسم**

الحمد لله الذي جعل في كتابه من نورين والنوريات وعين بارزة
 أصاب النورين العصبية وقد رقت في نصيب تحقيق المنفعة
 وقصة الرخا والصلوة على محمد وآله المعجزة والنيات و
 على آله وصحبه الخصوص عين بالبحار والكرامات العابد
 فيقول العبد العبد العبد محمد بن أحمد البشتي الكاشغري المشتهر
 بالفتاوى السنية الله تعظمه في أحواله وادرك عظمه الله
 بعد علم على العبد وعظمه الله به العلم الشرعي التي لها حصول
 حقيقة وفروع كثيرة والحمد لله والثناء له والاطياب الذي
 ليس بالخاص من أصل الخليل العلية وشرقا وجنوبا لكل المقاصد
 الفاضلة والنفع الذي يحصل منها المعاش في الدارين
 ليحصل الختام لا يتباين في التفرع في سماء القرن الموبوء منها
 بعلم الفريض العبد هو علمه والاعلاء والاعلاء منها هو علمه
 المنسب للاطلاع عليه الله تعظمه على كل علم غيب في كلام المنزل
 ولم يقع فيه الملك مقرب والحمد لله والثناء له على ما صنف
 فيه كتاب الفريض السراي الذي هو في أرشدها كالمس
 نصف النهار لكنه منتهى خلاصة أخبار الأولين والآخرين
 لزوجة الخلق الأقرين ولهم هذا ما في هذا العلم المعقول

القوام
 بسم الله الرحمن الرحيم
 في سنة ١٢٠٠

النية والخالدين للعقيدة الكاملة من غير أن يكون غار شرفي
 فليكن واجب شوق لا يدرك النور في الحقيقة
 وأن يكون شائقا في كل ما وصف به وقد كان لبعض من غرت
 على بلسان الشرفي من طريق الاضواء جاذبة ان يخرج من
 مقصده على الفاعل وعبارته ما يابى له من غفلة
 وشكلا في عينه الخدر لا مع قلة تحميه من ركنه لا مع
 من حجة بحيث لا يسهل فهمه وتقربتنا ولبنا المتبدى
 الشافعي والمشتري الهادي فشرعت فيه وادومت عليه
 الا ان عظم على الويل المسبوق وجعلته يذكر له ولما بقي
 بعدد من حقه الله تعظمه نفس طالبة للحق من حيث هو
 بآلاءه لا يحفل الله تعظمه فيها المتعدين وكافيا في ذلك
 في يوم الدين قال رسول الله عليه السلام في قوله
 قال النبي عليه السلام تعلموا القرآن وعلموا الناس انما
 تصف العلم المراد بالقرآن علم يعرف به كيفية المور
 ريث يتبين حقيقة انما قال النبي عليه السلام انما نصف
 العلم انما نصفها بما جرد جالس الانسان وروى حاله
 الموت وروى سائر العلوم فانها تحققت بحالة الحيوة
 وقيل انما نصفها بما جرد سبيل ثبوت الملك وهو الاطلاع
 والتمسك على زيادة متفقه بالنبذة المرفوعة في العلوم

المستحقين

وكذلك ما لا يحل انما له ما فيه فان لان بعض العلوم قد لا يتعلق
بسبب غيوت الملكة الاختيار وفيه مشقة أكثر مما في ما لا يحل
فيمشيه اليه لكن ان يقال المراد بآثار العلوم التي هي
كان لا يخفى عن بحيث قال علي بن محمد ان الله تعالى يقول
صديق الربيع مرتبة الاول بعد ما يتجرب في الميمنة وكيفية
من غير تمييز والواقع مثلاً حيث يكون له ثلاث انوار فيكون
يلبس في اللحية وتوابع ليس بين الاقارب وتوابع ليس
وارد فيكون له بالثوب الذي ليس بين الاقارب لان الاول
اعلى من الثالث او في الاول بطاولة ثم ثانياً فيكون
الميمنة ان كانت من جميع ما بقي من مال بعد التجريب فيكون
الزكاة للمسلمين بالدين حتى لا ينفذ تصرف الورثة فيها
قبل اداء الدين وان كان الدين اقل من الزكاة ثم
ينفذ وصاياهم من ثلث ما بقي بعد الدين ان كانت الثلث
كل المال والا يلزم ان يكون حق الموصي له ان ينفذ حق الورثة
في بعض الموضع ثم رابعاً القسمة الباقي بما تجوز له الدين
والوصية بين الورثة الميمنة بالكتاب اي بالقرآن نحو
قوله تعالى وصية الله في اولادكم بالثمن اي بالثمن
كقوله عليه السلام كلوا الخيرات السوس باجماع الامة
بان يجعل الجدة لاب وابن الابن كما بين وثبتت الامة

المال بين ولا يخفى لان لا يخفى لان الامم والوفاء التي لا
لا يتم عقد عدم هو الا ان الله وانما تقدم التكليفين وان
والجدة وما يتعلق بهما فلهما الدين لان من الجدة
يمكنه وهذا مما لا يخفى فان الله تعالى يقول ان الله تعالى يقول
في يومئذ ان الله تعالى يقول ان الله تعالى يقول
وقد قدم قضاء الدين على الوصية لا يخفى عن الوصية مستحقة
وقد تمت الوصية على الورثة لقوله عليه السلام ان الله تعالى
يجعل لكم ثلث امور الاول انما كان عليه السلام ان الله تعالى
يدينكم بما كان ان يقول ان الله تعالى يقول
والثاني ان الله تعالى يقول ان الله تعالى يقول
مقدم على تجزئة اتفاقاً وان كان يكون تعلق بالمرسوم وهو
الدين ويكون تعلق بالعبد الجاني وهو الارث ويكون تعلق
بالجسد اذ مات المستر مقتلاً وهو حق الرصد المستأجر
وانما قدم منه الحقوق على التكليفين لكونها تتعلق بالمال
فبقية ورثته فان قال في قوله ان الله تعالى يقول
لما اراد ان يشر ان الله تعالى يقول ان الله تعالى يقول
على سبيل الاجمال فقال في قوله ان الله تعالى يقول
وهو الدين لانه مقدم مقدرة على كل شيء غيره
ثم يبدأ بما تخصيات من حجة الشبه والعقبة كل في قوله

بالقبلة الفراضية وهو على السبيل الحق الفاضل بالمال
 فبالقبلة الفراضية فلا بد من سبيلها بعينه فربما
 السبيل العصبية السبيلية هو العنقاة ثم عصبية والمال
 تقوم بحاجات الفراض على العصبية لان المالك بما مقدرة
 فاذا افترضا للعصبية شيء فان لم يبق فلان لم يبق
 لو قدرت العصبية فبما قد جميع المال لا بد ليس لها نصيب
 معين حتى ياخذ ما هو ذلك مما لا يجزى وانما قدرت العصبية
 النسبية على السبيلية لان القوة القوية والعصبية
 السبيلية فان لها قوة العصبية فقط ويقابل ذلك القول
 تعريف العصبية في ما لان كل واحد من مجال الفروض
 غير الرضوى على حين اذ كان منفردا ياخذ ما بقائه فوضه
 بالعرضية ^{بعضها} بالرضوى عند الانفراد يخرج جميع المال بالرضوى فلا يكون
 التوزيع انما هو في ذور الفراض ^{بعضها} السبيلية ^{بعضها} السبيلية
 بالتعامل الا لئلا لمزاد عند الانفراد يخرج جميع المال
 دفعة واحدة بجهة واحدة فان وقع ما ذكره لان كل
 واحد مما ذكره يخرج ما في جميع المال دفعتين بجهة واحدة
 الفروض والرد بجلال العصبية فانها ياخذ الجميع بجهة
 واحدة وهي العصبية لانا نقول ان العنقاة ^{بعضها} السبيلية
 التوزيع مع انه جرد الاخرات مع النبات فانها

يترك

معصية عصبية ولم يجرز ان جميع المال عند الانفراد
 واحدة بجهة واحدة فلا يكون التوزيع باعنا لئلا
 انهم انما لم يجرز ان جميع المال بجهة واحدة لاني
 حاله الانفراد ليس بعصبية لانا نقول بالضرورة ^{بعضها} السبيلية
 توزيع العصبية عليهم ^{بعضها} السبيلية ^{بعضها} السبيلية ^{بعضها} السبيلية
 يجرز ان جميع المال بجهة واحدة والارزوم باطل في
 قلت المراد من قوله وعند الانفراد يجرز جميع المال هو
 ان يجرز جميع المال ان كان عصبية وهم عند الانفراد
 ليس بعصبية فلما رد ما ذكرته قلت في ان يكون
 التوزيع ووراء لان تعريف العصبية هو توقف على
 موقفة العصبية اذ هي جزء الموقوف في الله الا ان يقال
 المراد من العصبية هي العصبية بنسب لا مع غيره ولا
 لانها بالحققة من احوال الفروض فانها ما ذكرنا
 لان لا يخرج عن تحت قال ثم الرد لم اقول ثم عند
 العصبية سبيل او بالرد عاذا والفروض النسبية بقدر
 حقوقهم كما اورد خلف حصص اقساما واحدة فلكل منها
 السبيل والباقي ينقسم ايضا صفة بالرد لان بقية ما
 فلكل في الفروض ثم عاذا والفروض العصبية في
 عاذا والفروض السبيلية كما زوج والرضوى في الانفراد

انما المؤمنون اخوة فبعض المال الميراث لا يرث عنه كمن لا يرث بالانثى
 لذوي الارحام وهو الميراث والميراث للملك على النكاح والميراث
 بجميع المال باقتضائه الميراث بيت المال لا يرث عنه الميراث
 والعصبة وما يقتضيه من الميراث لا يرث عنه كمن لا يرث
 الميراث والارث والارث من الميراث من الميراث من الميراث
 قال فصل الميراث من الارث قال الميراث من الارث
 انما الميراث الاول للميراث وارثه كان الميراث من الارث
 الميراث والميراث وارثه وارثه وارثه وارثه وارثه وارثه
 الرقيق من اقربائه الميراث الميراث الميراث الميراث
 وما في يده لميراثه فلورثته وارثه الميراث الميراث
 ثريته الاضي من الارث الميراث الميراث الميراث
 واعلم ان الميراث من الميراث من الميراث من الميراث
 هو الميراث من الميراث من الميراث من الميراث
 القصاص كان يقتل من الميراث الميراث الميراث
 كان يقتل من الميراث من الميراث من الميراث
 او شبهه كان الميراث من الميراث من الميراث
 لا يرث من القصاص ولا القصاص يقتل الميراث
 فلا يرث الميراث الا انما الميراث من الميراث
 وقال ان يقول ان القصاص من القصاص ولا يرث من

الارث

مورث

تقتل الابن لا يرث من الميراث من الميراث من الميراث
 يمكن ان كان ميراثه القصاص وارثه الابن يقتل
 الابن من الميراث من الميراث من الميراث
 يقتل الميراث من الميراث من الميراث
 عنده من ميراثه الميراث من الميراث من الميراث
 كان او ميراثه من ميراثه من الميراث من الميراث
 عليه الميراث من الميراث من الميراث من الميراث
 لميراثه من الميراث من الميراث من الميراث
 لا يرث من الميراث من الميراث من الميراث
 اختلاف الميراث من الميراث من الميراث
 في الميراث من الميراث من الميراث من الميراث
 انما القصاص من الميراث من الميراث من الميراث
 من الميراث من الميراث من الميراث من الميراث
 والميراث من الميراث من الميراث من الميراث
 عنده من ميراثه من الميراث من الميراث
 فهو لا يرث من الميراث من الميراث من الميراث
 ابن من ميراثه من الميراث من الميراث من الميراث
 لا يرث من الميراث من الميراث من الميراث
 القصاص من الميراث من الميراث من الميراث

لا يخرج على التقاض ومنه من قال لا يخرج عليه قطعه اليد
 بينك لا دارين تحتها فلا يخرج اليد من بين يدي
 الحرة اليد من أوقات اليد من اليد من اليد من اليد
 فيقبل اشتقاق الدارين حقيقة ويراد به قوله لا يخرج
 ليقترن لا يكون الاشتقاق فيه كما ذكره الشيخ في المصنف
 قال ٢ ولا يكون اشتقاق الدارين في كسب الحقيقة لأن
 الكسب ملته وأصله فكان كل كفارة دار واحدة حقيقة
 بحسب الحكم والداران اشتقاقا بالاشتقاق المتعارف
 بالاشتقاق في الحقيقة لا في الحقيقة كما يحسنه قوله لا يخرج
 لوقال واشتقاق الدارين في كسب اليد لا في كسب اليد
 لأن الحسب في الدارين في كسب اليد واحدة من كسب
 وإن كان أحد كسب في المشرق والأخرى في المغرب والفضل
 المتابع من الدارين تحت الكسب أو لا لأن كسبهما في كسب
 المورد لا يخرج اشتقاقا ولم يتبعين من مات أو لا
 من الدارين على الأصح وعلى أن اشتقاق الدارين في كسب
 من الدارين عن الدارين في كسب اليد أو لا في كسب اليد
 فصول النساء قولك بذلك موقف القوض وموقف الحقيقة
 القوض في المقصود أي السهام المذكورة في كسب اليد من كسب
 التصديق وهو الرتبة ونصف نصفه وهو النسخ والاشتمال

ونصفه ما هو الثالث ونصف نصفه ما هو السهم وما هي
 السهام الستة اثنتان لفرق الرجال والنساء والاشتمال
 الرتبة من الرجال وهم الأب والجد الصبي وهو الأب لأن
 عملا لأب الأم والأخ للأم والزوجة وقام في النسخ
 الزوجة والبنات وبنات الابن وإن غلبت والاشتمال لأب
 والاشتمال لأب والاشتمال للأم والأب والجد الصبي
 التي لا يدخل في شتمها إلا الميت جده فأبوه وذلك أن يكون
 بينها وبين الميت محض الأمانات كما أم الأم أو محض الذكر
 كما أم الأب أو محض الأمانات المحض المذكور كما أم الأم
 بحيث فلا يرتفع أم أب الأم بالفضيلة إلا بالعصوبة أو كسب
 بينها وبين الميت جده فأب الأم لأب الرجال إلا الرتبة
 أمهات ثلث الحرة الأم والأب القوض المطلق وهو الرتبة
 يدوم الابن وابن الابن وإن غلب والجد الصبي وهو الأب
 القوض والتصديق في الميت أو بنت الابن وإن غلبت
 والجد الصبي في الميت جده فأب الأم لأب الرجال إلا الرتبة
 ولد الابن ذكورا أو إناثا فما كان الجد الصبي وهو الأب
 لا يدخل في شتمها الميت أم كسب الأب وهو كسب الأب
 عند عدم الأب في أن يكون له جده ثلث القوض من الابن
 أو ابن النسخ والقوض والتصديق مع الابنة أو ابن النسخ
 والتصديق المحض عند عدم الولد وولد الابن إلا في أربع

ما بين ابي الجبل الصحيح ليس له ابان اربع ما بين الاول ان الامة
 والاشقاء الابن ام الاول لا يقطعون بالابن الاتفاق والاشقاء
 بالجليل يرقون موعدنا في سويما لكوا سبيون وكان
 لا يحسنه فوالنبي الاعيان عنده يقطعون بالجليل
 بالاب الثاني ان الامه بنت ما يتولى بعد وفاته
 في جيلتي زوجا والابن او زوج وابوين وكان لو كان مكان
 الابن جليلي لكانت جميع المال الا عند سبيون وفان لها
 ثلث الباقي والثالث ان ام الاب يقطعون بالجليل
 بالجليل الراتب الى الجبل لا يقوم عند سبيون ومقام الاب
 في ارضه ليس للوالدين المقتوم مع وجود ابن المقتوم
 اب المقتوم مع الابن عنده ياخذ ميراث الاولاد والجليل
 وعند غيره من الامة لا فرق بينهما في التما لا يحدان شيئا
 من الولا بل ياخذ الابن جميع المال وسحقا واحدة
 من الجليل في موضعها او ايا يقطعون الجبل الصحيح بالاب
 الاب يصل في قرابة الجبل الى الميت فلا يرثه موقفا
 اليل نظر اولين من ان يقطعون اولاد الام بالام لانها
 اصل قرابة اولادها الى الميت اما الاولاد الام لانها
 اصل ثلث الحائز الاولاد ليس للواحد من الجليل
 اني والحائز الثاني الثلث الا انني فصاعدا في
 وانهم القصة والاشقاء في سويما في القصة فلا انكر

منه ياخذ مثل ما يخذ الا انني منهم وانني الاتفاق فلان الولد
 منهم كحق السور ذكر كان او انني والاشقاء منهم فصاعدا
 يستحق الثلث كذلك الحائز الثاني الثلث استحق بالجليل
 كان او مثا لولد الابن وان جعل ذكر كان او انني والاشقاء
 والجبل الصحيح بالاتفاق وانما نص اولاد الام بالجليل هنا
 لان اراد ان يستحق الابن الام لانهم الارامل وكان
 وكسوم وانما نص القصة والاتفاق سويما في الجبل
 يكون اريدوا بالزوج فحائز الحائز الامم التصق عند
 عنهم الولد وولد الابن وان جعل والحائز الثاني الربيع
 في الولد او ولد الابن والاشقاء قال فصول الثلث الى
 قوله ولو تركي اقول لما خرج بيان ذور الفرض في اربال
 خرج في بيان ذور الفرض في الثلث وقال فصول الثمانية
 للزيمات فحائز الحائز الامم الربيع الواحدة منهن
 فصاعدا عند عدم الولد وعدم ولد الابن وان جعل الحائز
 الثانية القصة الواحدة منهن فصاعدا مع الولد او ولد
 الابن وان جعل والاشقاء الصليب فاحوال ثلث
 التصق للواحدة والاشقاء للثلاث منهن فصاعدا
 عند عدم الابن ومع الابن للواحدة منهن فصاعدا
 الابن الصليب لثلاث الصلبيات لانه لو لم يصحبها
 لكانت البنت فصاعدا لانه لا يترك ابنا وبنتا او

حصة من الخرج حصته كمن ترك اربعين وبنيتا وبنيتا وبنيتا
 والاربعون فان قلت قوله جمع فان كان له اربعون بنتين فليكن
 ما ترك يعقبن ان يكون الثلثان لاكثر من اثنين في البنات الا لا
 شين قلت بلى ذلك لكن فعل النبي عليه السلام يجوز اعطاء كل
 الثلثين الثلثين لان ما اعطى الثلثين ثلثيها ما كانت الابن
 فمن ثلثات الثلثين ليس اموال بنت الحاتمة الا ان الثلثين
 للواحدة ومنه وانما كانت الثلثان للثنتين منها نصفها
 عقود بنت الصلبي الحاتمة اثنتان ليس اي البنات الابن
 مع ابن الابن بوجه ان اخا بن اوريا بن عوف للزفر بن
 الاثني عشر وهو يعقبن الحاتمة اربعة ليس ابنه من
 البنت الواحدة اصلية بملكه الثلثين لابن الواحدة بنت
 صلبي لم يكن ليس مع الصلبي جميعا الا الثلثان فاذا أخذ
 الصلبي النصف القوة الثابت لم يبق من الثلثين الا ربع
 فيكون ذلك النصف لبنات الابن بملك الثلثين الحاتمة
 التي من لبنات الابن لا غير من الثلثين الصلبيين لان
 جذ الشين بملكه كمن ترك اربعين عوف او يكون كمن ترك
 غلام كمن ترك اربعين فيعصبه في الغلام بنت الابن ويكون
 الباقي اي الثلثين بنت الابن ومنه ذلك الغلام المذكور
 مثل نظر الاثني عشر الحاتمة السابعة بنت الابن يعقبن
 سواها لان ابنا ليس اوصا قال ولو ترك له اقول بغير القوة
 على بنت بنت الابن بغيره لو مات بعض وترك ثلثات

بنتين

ابن يعقبن من رجل من بعض ثلثات ابنا بن عبد الوهيد
 من بعض ثلثات بنت ابن ربيعة ابن الوهيد من بعض

بعض هذه الصورة

الفرق الاول	الفرق الثاني	الفرق الثالث
ابن	ابن	ابن
ابن	ابن	ابن
ابن	ابن	ابن
ابن	ابن	ابن
ابن	ابن	ابن

ثبتت الابن العليا من الفرق الاول والواحدة من البنات
 اقرب الى الميت وبنت الابن الوسطى من الفرق الاول
 لو اريها بنت الابن العليا من الفرق الثلثة لا تعاقبها
 الميت بغيره حتى يرد حصة بنت الابن النظام الفرق
 الاول لو اريها بنت الابن الوسطى من الفرق الثانية بنت
 الابن العليا من الفرق الثالثة لا تعاقبها من الميت
 درعات غير حصة بنت الابن العليا من الفرق الثالثة
 لو اريها بنت الابن الوسطى غير مستقلة على الفرق الثالثة
 لا تعاقبها من الميت بغيره مرات غير مستقلة على الابن
 البنت النظام من الفرق الثالثة لو اريها واحدة من البنات
 لانها البعد من غير الميت فاذا عرفت هذا فقول بنت الابن
 العليا من الفرق الاول النصف لانها كانت القوة

في الميت دون غيرهما وليت الابن الوطى من الفروع الاول
 مع من يوارثها وهي بنت الابن العليا من الفروع الثاني
 كملها القليتين والثلاث ثم اثنت الباقي بين عليين بقدر
 قوس والاشي القليات عنص من الزم لكونها من
 لبعضيات ولا بصواب فرض الابن القليتين قد يخطئ
 العليا النصف والوطى مع من يوارثها لا يورث الابن
 مع بنات الابن القليات غلام يورثه كان ابا من الابن
 عنق فان ذلك الغلام اعصب من كانت يورثه القليات
 ومن كانت فوقه من بنات الابن فمنه لم يكن ذات يورثها
 غير العليا والوطى والعليا من الفروع الاول والثاني
 الثلث الباقي بينهم للملك كمثل حظ الزنايين ولا يقطر من
 ذلك الغلام من بنات الابن القليات لانه كالزنايين
 القاطنة وهو ما يحفظ من كان في نظره وما كان في ركنه
 اليحيى واليساء فلو لم يكن مع القليات غلام يكون
 من يورثه الا فربما النصف العليا والوطى مع من يوارثها
 ثلثه العليا وواحد الوطى مع من يوارثها فبقى ثلثان وقد
 عليين بقدر حقوقهم بان يحمل المصلحة من مبراهم اعني
 اربعة لان فيها النصف والوطى فان ثلثه العليا وواحد
 الوطى مبراهم من يوارثها وهو لا يستقيم عليها ولا هو اقرب

وبين عدد الرؤوس وهو اثنتان فغصب الاثنين في مثل
 الرؤوس اربعة صار ثمانية فمما قطع المصلحة فغصبنا الثلث
 التي بين العليا في المغروب الذي هو اثنتان حصل ستة فغصبنا
 اليها والوطى مع من يوارثها وواحد في المبراهم في المغروب
 يكون اثنين ودفع المالك واحدة منها وواحد وان كان
 مع العليا من الفروع الاول غلام فالمال بينهما للملك كمثل غلام
 شين والاشي القليات وان كان مع الوطى من الفروع الاول
 غلام فللعليا النصف والباقي للغلام واثنته من يوارثها
 وهي العليا من الفروع الثاني كمثل غلام الاثنين فاحصل
 اليها من اثنين وواحد العليا وواحد للغلام واثنته ومن
 يوارثها فليكن المواتقة بينه وبين الرؤوس فما وجدنا لان
 الغلام ثلثين فيكون مع اثنته ومن يورثها ثلثه لانه
 غلام يستقيم واحد عليهم فغصب عدد الرؤوس وهو اربعة في
 المصلحة وهو اثنتان صار ثمانية فمما قطع المصلحة فغصبنا
 اثنتان للغلام وواحد لاثنته وواحد العليا من الفروع الثاني
 وان كان مع الشبان من الفروع الاول غلام فمما كانت
 يورثه ويكون المصلحة ثلثه النصف العليا من الفروع الاول
 والوطى مع من يوارثها والباقي ثلثه النصف العليا من الفروع
 من يوارثه من الوطى من الفروع الثاني والعليا من الفروع

فتلثت للعلماء الفروق الاول واحد للوطي من غير لوزانيا
ولم تعدت فتم عليها لثية وثنية مبانته واثنان للشافعية
مع من يجاوز ولم يتبع عليهم لانه اذ وجدوا لثية في
المجوع خمسة فيكون على السهام والروابي مبانته فوكلوا
في هذه المجلد على لثيتين ثم طلبنا الموقد في الركوب
الاول والثقة الثانية فما وجدنا على وجه مبانته فقرأنا
كل روي الفوق الاول الى التي هي ثمان في كل روي الفوق
الثانية وروي خمسة صار عشرة ثم قرأنا العشرة في أصل المجلد
روي ستة صار ثمان فقرأنا المجلد فقرأنا نصيب العليا
روي ثلاثة في المصروب وهو عشرة صار ثلثين وقفا بالها
ثم قرأنا نصيب الوطى مع من لوزانيا وهو واحد في المصروب
صار عشرة وقفا لكل واحد منهما خمسة ثم قرأنا نصيب
الشافعية والعلامة مع من يجاوز وهو اثنان في المصروب صار ثمان
وقفا الى العلامة ثمانية لكل واحد منهما من الثمانية العشرة
فجمعنا الاثني عشر رويين وان كان من الشافعية الفوق
اثنان فاعلامنا المجلد في روي ثمانية فقللنا من الفوق الاول
النصف وروي ثلثين والوطي مع من لوزانيا السبع وهو واحد
فيسقط عليهم بل مبانين كما واثنان الثاني وهو اثنان
من الفوق الثاني والعلامة مع من يجاوز وهو اثنان في الفوق

اثنان ومع من يجاوزها فوكلوا السبع في روي
الشافعية الفوق الاول والوطي في الفوق الثاني والعلامة
من الفوق اثنان وهذه الفوق سبعة اذ احسبنا العلامة
بنتين ويون بينهما مائة وثمان مائة وثمان مائة
ثم طلبنا الموقد بين روي الطائفة الاول وهما اثنان وروي
الروابي الطائفة الثانية وهي سبعة فما وجدنا فقرأنا نصيب
في الاور صار اربعة عشر ثم قرأنا في أصل المجلد وروي ستة
صار اربعة وخمسين فقرأنا نصيب المجلد فقرأنا نصيب العليا
من الفوق الاول وهو ثمانية في المصروب وهو اربعة صار
اثنان واربعين وقفا الى اليها ثم قرأنا نصيب الوطى مع
الفوق الاول مع من لوزانيا وهو واحد في المصروب صار
اربعة عشر فقرأنا لكل واحد منهما سبعة ثم قرأنا نصيب
نصيب الشافعية والعلامة مع من يجاوز وهو اثنان في
بهم وهو اثنان في المصروب صار ثمانية وعشرين وقفا
العلامة ثمانية ولكل واحد منهما اثنا عشر العشرة اربعة
ثم جمعنا الاثني عشر رويين وثمانين وان كان من الشافعية
من الفوق الثالث فاعلامنا فقصصنا خمسة وثمانين فوكلنا
لكل روي سبعة من الشافعية الفوق الاول والوطي مع
الفوق الثاني والعلامة من الفوق الثالث والشافعية الفوق

الاشارة والوجه على من التفرقة الثالثة فالجمله من حيث العلم والنفق
 ويؤلفه والوجه على من التفرقة الاولى مع من يوازيها من التفرقة
 الثانية ليس هو وواحد غير متفق عليها وانما للبيان في
 من ثمانية اقسام جعل الفلاس ثنتين وثمان واثلاث في
 فلا يعتبر الحد اقل لعدم الفائدة بله ربحا ايا مواضع النصف
 منها الا ان الاثنين يخرج النصف فير والثمانية في النصف
 وهي اربعة ثم ثلثا الموضع فيكون اربعة في التفرقة الاولى
 والثمانية فوجدنا اربعة في الاولى وثمان واثلة في الثانية
 الثمانية وثمان اربعة فربما الاربع في اصل الجمله فيكون
 اربعة وعشرين منها تصير الجمله ثمانية فاصيب العيا وبقية
 في المخرور وهو اربعة حار ثني عشر وبقية اليها ثم
 تصيب الوسط في يوازيها وهو واحد في المخرور صار اربعة
 وبقية الى كل واحدة منها اثنين ثم ثمانية فاصيب الباقين
 وهو ثمان في اربعة فصار ثمانية وبقية الى الفلاس اثنين
 في كل واحدة من البنات الباقية ووجدت نصف الاثنين
 اربعة وعشرين ويوازيها قال واما الاضواء المتوالة
 للام اقول واما الاضواء الاربعة فاجعل في كل واحد
 اربعة ابعاضها هي اربعة الى اربعة فيكون اربعة ابعاض
 الاضواء الاضواء لاب الحلة الاولى والنصف للمواحدة منها

الاشارة في كل

والاشارة الثانية التثنية التثنية لاشتين منها فصاعدا الى الحلة
 التثنية ليس مع الاضواء واما التثنية فخطا التثنية
 لاشتين ليعر بعصية البنات بالابا كما يستو انهم في
 بنات الميت متعلم والاشارة الى التثنية ليس الباقى اى النصف
 او الثلث مع البنات العصبية ومع بنات الابن لقوله عليه
 السلام واجعلوا الاضواء مع البنات عصبية فيجعل بين
 عصبات من زلات من زلات الاضواء في خط الاضواء
 مع البنت الاضواء من الاب كما ليقط الاضواء واما
 الاضواء لاب فوس كالاضواء لاب واما وليس احوال
 ربع الاضواء النصف للمواحدة منها واثنية التثنية لاشتين
 ثني منها فصاعدا عند عدم الاضواء لاب واما في
 جميعا واثنية لاشتين مع الاضواء لاب واما ثلثة
 للتثنية واما التثنية والاشارة الى اربعة مع الاضواء
 واما الاضواء التثنية قد تحلها بقية كما قلنا في بنات الاضواء
 ثني الاضواء يكون مع اربعة من الاضواء اربعة لاشتين
 ليعصبين والاشارة الى التثنية بنين المخرور خطا لاشتين
 الى واما الاضواء لاب ليعر بعصية مع البنات
 العصبية ومع بنات الابن كما ذكرنا في قوله عليه السلام
 الاضواء مع البنات عصبية الى اربعة بنات الاضواء الى

والاخرات الاب ودم وبنو العلات اي الاخوة والاخوات
 لا يمكن ليقطون الاب والابن والابن والابن والابن والابن
 بالاتفاق وبما يجد عند البحث في وقت قط واما عند غير الابية
 لا يقطون بالجدول ليقسم المال بين الجد وبنينهم كما ينبغي
 الاموال التي ليس للجد في المال لا يقطون في العلات اي
 بالانح الار ودم بالاتفاق لقوة واثرة وعصبية فزود
 اليا بعدة مشتتة على الخامسة من احوال الاخرات الزم
 وهو على التام وعلما ان الاختلاف ودم اولاد في
 الموطن فيصير ما اكثر من نصيب الاخ لا بد ان هو ذلك في
 زواج واما ما ذكرنا الاب ودم اولاد فالجاء في حصة الزوج
 النصف وللأم الثلث وللأخت النصف فيقول المسئلة
 بقى هو واحد قال اما الام فلها ثلث واما الام
 قوله وللجدة اقول اما الام فلها احوال ثلاث الحائز الاول
 لما ليس في الولد وولد الابن وانه حق ذكر كان له
 لكنه اضع الاثنتين من الاخوة والاخوات فصاعدا من اي
 جهة كانا ليس هو كانه من بني الاميان او بني العلات
 بني الاخياف اي الاخوة والاخوات الام فان قلت قبل
 قسما كان له اخوة فلا له الدرس ليقضي ان يكونوا ثلث
 حتى يكون مع وجودهم الدرس للام فيعطى لها ثلث

الاختلاف
 وكونه من
 الاختلاف
 قد تم
 في

مع الاثنتين من الاخوة والاخوات قلنا ان المسئلة
 اعطى الام مع الاثنتين منها الدرس فقلت ان اخرا قل
 الجمع اثنتين والحائز ان ثلثها ثلثها ثلثها ثلثها
 لاما المذكورين اي عند عدم الولد وولد الابن والاثنتين
 من الاخوة والاخوات والحائز ان ثلثها ثلثها ثلثها
 اخرا الزوجين بالاجماع وذلك في المسئلة في الاول الزوج
 للزوج النصف وللأم ثلث ما بقي فيقول المسئلة
 فيعطى الزوجة ثلثه بقى ثلثه اعطيت الام ثلث ما بقي من الزوج
 وهو واحد يبقى اثنتان اعطيتا بالام ودم وبنينهم
 واما لا يعطى الام ثلث الكل منهن لانه لا يمكن ان يكون نصيب الام
 نصف نصيب الاب لانه غير جائز اتفاقا فان قلت للام في
 المسئلة الثلث الدرس فمن دفعه في احواله الاخر لا في احواله
 قلت انما يأخذ الام الدرس في حصة حقيقة ونظرا وهو حقيقة لا
 نظرا لانه ليس لها في هذه المسئلة الدرس بقدر نصيبه
 الاب فمن ثلث ما بقي حقيقة المسئلة الثانية زودت
 ابوان للزوجة الربع وللأم ثلث ما بقي فالمسئلة من الزوجة
 لان اهل عدوله ربع وما بقي منه ثلث اربعة فاعطيت
 الزوجة واحد يبقى ثلث اعطيتا لثلاثة الام وهو واحد يبقى
 اثنتان للاب واما لا يعطى الام ثلث الكل منهن لانه لا يمكن

مع الاثنتين من الاخوة والاخوات قلنا ان المسئلة
 اعطى الام مع الاثنتين منها الدرس فقلت ان اخرا قل
 الجمع اثنتين والحائز ان ثلثها ثلثها ثلثها ثلثها

الاختلاف
 وكونه من
 الاختلاف
 قد تم
 في

منه

من ان يكون نصيبا من الشئ من نصيب الاب وهو ما لا يجوز
 والحق ان ذلك لا يمكن ان يكون من نصيب من نصيب الاب
 لغيره والاب من نصيبه وان لم يكن له نصيب من نصيب الاب
 من نصيبه حقيقة الانقطاع ولو كان مكان الاب في الحقيقة
 بعد فلام ذلك جميع المال لا يخرج منه في هذه المسئلة
 وعند السجود ونحوه وقد تقرر ان نصيب الاب لا يخرج
 لانها اقرب الى الميت والميت اقرب الى العرفى وهو وصي
 الاول ونسبة في المسئلة الثانية لانها من نصيبه
 الربيع والثالث فيها منه هي المسئلة الثانية التي ليس فيها
 كالاب قال والجد له قوله ان كانت جده ذات قرابة
 اقول والجد له السبب سواء كانت من طرف الام كما في الام
 او من طرف الاب كما في الاب واجده كانت او من طرف
 اي صبيحت متعلقيات في الدرة كما في الام او من طرف
 والجدات سواء كانت من جهة الام او من جهة الاب ليقطن
 كل من بالام والجدات والابويات ليقطن بالاب كاليقطن
 بالام لان اصل قرابتهما الى الميت وكذلك الجدات والابويات
 ليقطن بالجد كما ذكرنا الام والاب وان علت بحيث يكون
 في والجد متساويين في البعد عن الميت وانما لا يقطن بالجد
 بل في يريث مع الجد لان ام الاب ليست قرابتهما الى الميت

او كان من نصيب
 الجد عنه

قبل

قبل الجد لانها زوجه الجد وكذلك ام الجد يريث مع الجد
 لانها زوجه وليست من قبله بذهبي المسئلة الثانية ليس
 الجد فيها كالاب كالفق وقابل ان يقول على هذا المزمع ان
 لو كان شخص يريث من الميت من قبل شخص آخر ليقطبه
 ليس الامر كذلك لان اولاد الام يريثون مع قبل الام ولا
 يقطبون بها فان قلت لانهم لزوم ذلك بل يلزم ان لو
 يقطبه يكون من قبله لان يقضي بالام لم يريث من يقضي
 للزوم والامر كذلك قلت الجدات من قبل الاب ليقطن بال
 الام ليقطن بالاب مع ان من قبلها من قبل الجدات
 من قبل الام ليقطن بالاب والجد لانها لياصلين في
 قرابتهما الى الميت والجد القريب من اي جهة كانت ليعرف
 كانت من قبل الام او من قبل الاب فحجب الجد البعد عن
 اي جهة كانت وارتبه كانت الجد القريب او من جهة
 القريب من جهة الام ليقطه البعد عن جهة امه وقرابة
 والجد القريب من جهة الاب ليقطه البعد عن جهة امه وقرابة
 الام والاشق يعرف الاخير قولان احدهما انها ليقطن
 كما قال غيره والبيان في وهو الاصح اي الجد القريب من جهة
 لا يقطه البعد من جهة الام لقوة حدها وتساويها مع شخص
 وتركها باوام الاب واهل ام الام فام الاجاب محجوب بالاب

ومع ذلك يجب ان ام الام عند الجموع والايام بعد ان
 على الاصح الاب النذر لو اصل لا يجب ام ام الام في الميراث
 فكيف يجبها ام الاب وفي فرع في اخذ الميراث عن الميت
 ولو ترك ام الام و ام الاب فام الام وارثته وفي يجب
 ام ام الاب بالتأنيق لانها اقرب الى الميت وروى في
 قول الاموات قلما هو الاصح عندنا في بعض النسخ
 وهو ان الجدة القربى اذا كانت محجوبة كما لا يلحق العور
 من جانب الام فام الام مع وجود الاب لا يجب ام الام
 ٢ ١ ١

١ قال واذا كانت جدة ام اقول اذا كانت جدة ذات مؤنة
 واحدة كما ام الاب وجدة اوز ذات قرنتين او اكثر
 انما ذات قرنتين فكام ام الام التي هي ايضا ام الاب
 بهذه الصورة

وما زاد ثلثات قرابات فكام ام ام الام التي هي النذر
 ام ام الاب التي هي ام اباب الاب مع جدة اوز ذات
 قرابة واحدة كما ام الاب بهذه

انما يتصور

انما يتصور جدة ذات قرابتين حيث كانت امرأة تزوج
 امة انما كانت بنتها وولدها وقرابته جدة له من جهة الاب
 والام جميعا وانما يتصور جدة ذات ثلثات قرابات حيث
 كانت امرأة لها ابن وست ولقبته بانسان ولا يملكها
 تزوج كل واحد من الابنين كل واحدة من البنات فقلت
 امة لها ابنا والاخرين ثمانية تزوج ذلك الابن تلك البنت
 فولد منها شخص ثمانية فلك تلك المرأة معه ثلثات قرابات
 معتبرة وقرابة اوز فامة هي انما ام اب ام الام وانما
 يتصور في هذه المسئلة جدة اوز ذات قرابة واحدة بانه
 يكون لزوجة ابن تلك المرأة ام فان فيه الام ام ام
 الاب ولها قرابة اوز غير معتبرة هي انما ام ام ام الام
 فولد لهم ثلثات بقوله واذا كانت جدة ذات قرابة اولى اذا
 اذا كانت جدة ذات قرابة واحدة وجدة اوز ذات
 قرابتين فيقسم الميراث بين ما بين ما بين الجدتين عندنا في
 واية وفي اوصافها باعتبار الابدان وعند محمد فيقسم
 الميراث بينهما اثلاثا باعتبار الجهات اذا كانت الجدة
 ذات قرابتين وارباعا اذا كانت ذات ثلثات جهات و
 عاذا التباين وقد يمكن ان يتصور الجهات اكثر من ذلك و
 القاعدة فيه ان تفرض التزويج مثلا بين سوط امرأة لها

وقتان وبين سطوحهما مرتبة فيكون المدة جده لولا
 من ثلاث جهات ونقصنا الزوج بين هذا الولد وبين
 لهما في مرتبة يكون المدة جده لولا من اربع جهات
 الباقى عليه وانت تعلم من هذا ان المدة لا تزيد
 الا بعد ان يغير ذات جده واحدة ولا تغير ذات
 جهات الاب بعد تغير ذات جده من وعلمنا ان المدة
 الماقول وما العصبية اقول ما فرغ عن بيان دور الفروع
 شرع في بيان العصبية وهو همان العصبية النسبية
 والعصبية النسبية يكون بالعصبية النسبية الزنا والفرع
 قال العصبية النسبية ثلاثة انواع الاول عصبية
 التلاصقة بغيره التالت عصبية مع غيره اما العصبية
 فكل ذكر لا يدخل في نسبته الى الميت انشى فقولنا ذكر
 عن العصبية لغيره ومع غيره فانها انشى كاي شيء وقولنا لا يدخل
 في نسبته الى الميت انشى اجتزاعه عن الاخ الاخر وفيه نظر لان
 الاخ لا يورث من غير ذلك نسبته الى الميت انشى من ان
 العصبية النسبية فان قلت لا تخم دخول الانثى في نسبته
 الميت اذ نسبته اليه بالاخته وليست في هذه النسبية
 انشى ضروره وانما يمكن ذلك المراد ان لا يدخل في نسبته
 اليه انشى فقط وهو ما ليس كذلك قلت لو كانت نسبته اليه

بالاخته كان الاخ الام القربى عصبية وهو باطل بالنسبة
 اليه يكون اما لزم الاب والام اليه لو كان من افعاله
 يدخل في نسبته اليه انشى فقولنا لم يورث ان يكون عصبية فالف
 التوفيق ثم قال والعصبية بالتفريق بين اربع عصبية
 العصب الاول جزء الميت كالابن العصب الثاني جزء
 كالاب العصب الثالث جزء الميت كالاخ والابن
 الرابع جزء الميت كالام والاقرب فالاقرب في الاصناف
 الاربعه يرتفعون يقرب الدرجة في الميت اعني اول الا
 بالميراث بطريق العصبية جزء الميت اى البنون ثم بنو
 البنين والبنات ثم الاولاد بالميراث بعدهم بالميراث
 اصل الميت اى الاب ثم الجد والاب وان خلا ثم الا
 ثم بالميراث بعدهم بطريق العصبية جزء الميت اى
 الاخته لاه وبن ثم بنوهم وان سقطوا عن الاولاد
 بالميراث بعد الاخته بنو الاخته لاه وبن ثم بنو الاخته
 لاه ثم الاولاد بالميراث بعدهم بطريق العصبية
 اى اعمام الميت للاخ لاه ثم الاب ثم بنوهم وان سقطوا
 اعمام الاب لاه ثم ام ثم بنوهم وان سقطوا ثم ان لم يكن
 بعضهم اقرب من الميت يرتفعون بقدر القربى اعني
 فالقربى الذين اورثوا بالميراث بطريق العصبية من ذواته

واحدة ذكر ان اوانشى القول عليه السلام ان اعيان بني الام
تتوارق وتكون دون بني العلات كالانح لا بن او الم الانح لا بن
وام اذا صارت عصبة مع البنات الصليبة وام الم الانح لا بن
قوله اذا صارت عصبة مع البنات الصليبة اصبر زرع
ان يكون صليبة فرض فانما لا يكون اولاد الانح لا بن
لا بن بل يأخذ الانح لا بن بالبقية بالمصوبة لا بالانح لا بن
فرض فقط ورب الانح لا بن وانما بن الانح لا بن ولا بن
الحكم في اعمام الميت ثم في اعمام رب الميت ثم في اعمام
الميت يعني ان علم الميت لا بن ام اولاد عمه لا بن عمه
لا بن لاد ام اولاد عمه لا بن وعم الجد لا بن ام اولاد
عمه لا بن فان قلت قوله الاقرب فالاقرب من محزون^٢
ليقتضي ان يشرح الاب عن ابن الاب لان الاب لا بن
لا بن الميت منه وان يشرح عم الميت عن ابن ابن ابيه لا بن
الجد اقرب منه وليس كذلك قلت ان حكم الابن لا بن اقرب
والبعد حكم الابا فيكونوا مثلهم في الاقربيه وفيه يجب فان
قلت قوله ذكر ان اوانشى زياره الانح لا بن في العصبه^٣
بنفسه في لا يكون البته قلت فليست ذلك لكن كبار الاولاد
يعتبر ان الاقرب لا بن وام اذا صارت عصبة مع البنات
التيه وام الم الانح لا بن تعرض لهذا العقد قال بالغيره

المتقول انما العصبات اقوالها فوس من النوع الاول
 ينشع في النوع الثامن والثالث في العصبية في النوع
 غير اما العصبية في نوعها فاربعة اصناف في العصبية وهي
 البنية اللائقة في فرضي النصف والثلثان ليعر عصبية
 باضوتس كما ذكرنا في جالاتس من ان البنية الصلبة
 ليعر عصبية بالابن وبنات الابن ليعر عصبية بالابن
 والاخوة الابن ام ليعر عصبية بالابن الابن ام
 لاب ليعر عصبية بالابن الابن من الافرض ليعر لائقة
 واخوة عصبية ليعر عصبية باضوتس التي لها فرضان
 الابن انما العصبية لائقة ليعر ليعر عصبية وهو فرض
 انما عصبية العصبية واكثر منه وبنها ليس كذلك
 والعصبية ليعر لائقة ام الابن فان المال كل العصبية
 لائقة لافرض العصبية وكذلك ابن العصب لائقة دون
 العصب لائقة وابن الابن لائقة دون بنت الابن لائقة
 اذا فرض انها معلومة اما العصبية غير ذلك انما عصبية
 مع انشئ انما لائقة مع البنية كما ذكرنا في قوله عليه السلام
 واعلموا الاخوات من البنية عصبية فان قلت بكل وقت
 كل واحد من ايام العصبية باضوتس فيقضي ثواب الايام
 للابن لائقة لافرض الاول فيعجل بالعصبية لقوته ولهذا

تعتبر ان يكون عصبته تنفع والثاني عصبته لسبب
الان في نفسه يكون عصبته فبذلك والثالث عصبته مع غيره
عليه السلام واما جعلوا الاوصاف مع النبات عصبته حال
انها العصبات لما قولهم ملك قول كما بين في الاول
في العصبات اراد ان يبين القسم الثاني منها فقال
العصبات لغير العصبات السبعة هو العصبات التي هي
ثم عصبته للمحقق على الترتيب الذي ذكرنا في العصبات
لقول عليه السلام الولد الحرة كل النجب والاشقي ثم
المحقق لما مات مع ورثة المحقق بنات كانهما اوصاف
او غيرهما القول عليه السلام ليس لنا من الولد الا ما
اعتق او اعتق من محقق او كاتبين او كاتبين
كاتبين او كاتبين او كاتبين او كاتبين او كاتبين
او محقق محققين قولهم او اعتق من محقق محققين
اعتقت عبدا واشترى ذلك العبد او اعتقت ثم مات العبد
انتم ولم يكن له عصبته كسبته فمات العبد الاول
عصبته قبل فامره التي اعتقت العبد الاول عصبته
مكاتبته المرأة ومكاتبته مكاتبته كقولهم او كاتبين
امره برب عبدته ثم ارادت العبد بالذات ولحقته بدار
الحرب وجميع انما ذكره العبد في مكاتبته المرأة وعاد

الى دار الاسلام ثم مات العبد فاما ان عصبته ان يكون
له عصبته كسبته وجميعه من يد العبد كقولهم او كاتبين
والا محققين صورته ان يكون له عصبته والامراء عظام
فزوج الغلام الجارية بالاذن فاعتق الرجل الجارية
ثم مات الولد الاول فمكاتبته اشترى وقت العتق قولهم
الولد للرجل ولم ينقل من الاما جارية ابدا لم تعتقت
البيد الغلام حتى ولو لم يعتق لان الولد في وقت عتق
الام كان موجودا قولهم مولانا وان كانت باليد
ليست اشترى او اشترى قولهم الولد ايضا للرجل ولو لم يعتق
الغلام لقوله عليه السلام الولد لعمه فاعتق ولو اعتقت
فماتت او لولائه ابنه الذرية الجارية بربته فماتت
الام الى مولاته امي لمراته لان يوم عتقه يمكن ان يكون
الولد موجودا واذ كان كذلك لم يكن الولد لمولاه
الام فيكون لمولاه الاب لان جانيه الاب لا يخرج
لقوته ولو ترك المحقق اب المحقق وابنه فماتت السبعة
سبب الولد للاب والباقي امي فماتت سببها لابنه
وليس لان المحقق لومات وله ابن واب فماتت سببها
والباقي لابنه فماتت سببها فماتت لان سببها لان
لان الابن بالقضية لا بالعصبية والافضية في الولد

بل الاقرب فالاقرب من العصبية يرشحون كما هو والاب
 اقرب فكل الولاء له وعندنا ما يقع ابا جيفه ومحمد وعزرا
 عندنا في موضع كل الولاء للابن كما هو ولو ترك الحق ابن
 الحق وجده الولاء لكل الابن بالاتفاق ولم يعط الجدة
 منه شيئا لان البعد عن المحبة من الاب فلا يرتب له العصبية
 مع وجود الابن الاقرب بالطريق الاولي وبهذه هي المسئلة
 الرالوية التي ليس فيها الجدة كالاب بالاتفاق قال ومن ذلك
 اقول هذا البحث من قسم التمايز من العصبية تنقسم
 من ملك دارهم من سوا كان اصوله او فروعاه
 او ابن الاخ او الولد او الخا لفتن على عقيب التملك لراد
 او لم ير واذ اعتق عليه يكون ولا ذى رحم الحرم للملك
 كما اذا تزوج عبد ياذر السيد حرة فجات ثلث ثلث
 فمن حواير لان الولد تتبع الام في الحرية والرقبة
 ان كان للثنت اكبر ثلثون دينار والنبث العنصر عشرة
 دينار فاشترى اباهما جميعا دينار فاعتق الاب عليهما
 مات وترك شيئا وولاه لهما فالثلثان بين البنات الثلث
 انزل ثلثا بالفرضية والثلث الباقي بين مشتر الابن الكبر
 والصغير دون الوطى انما مال الولاء ثلثه انما في ذلك
 الثلث الباقي للثنت الكبر وحيا للثنت الصغير

ثلث ثلثا الاب لان الكبر قد اعتقت ثلثا انما الاب
 ثلثا بين والصغير قد اعتقت ثلثا بين وذلك
 كما هو فالمسئلة من ثلثه لان اقل عدد ثلثان ثلثان
 فاعطينا البنات الثلث اثنين منها وبها الثلثان
 بالفرضية وقد بقي واحد وهو الكبر والصغير بالولاء
 الوطى ولم يبق ثلثان على ثلثه وبينها بمسئلة ولا
 الواحد على الصغير والكبر فطلبت الموافقة بين المال
 الذي كان للكبر وهو ثلثون دينار للصغير وهو عشرة
 تقسم الثلث عليها بتلك الموافقة وبهذه الموافقة
 بعشر فونما كل واحد من المالين العشرة حصل في
 فطلعتا كما كانا بعشر فطلعتا الموافقة بينهما وبين
 البنات وهي الثلث فلم يجدا فرضنا اجد في الاخر
 فحصل ثلثا في اصل المسئلة وهي ثلثه صار خمسة
 واربعين ومنها تصح المسئلة فيضرب نصيب البنات با

الفرضية وهو ثلثان في المصروب وهو خمسة عشر صار
 ثلثين وبقا الى كل واحدة منهم عشرة والكبر والصغير
 واحدا بالولاء ضربناه في المصروب صار خمسة عشر فاعطينا
 الكبر ثلثه انما بالولاء لم يبق للصغير عشرين وهي ثلثه
 بمسئلة الاصباء صار خمسة واربعين وقال ان في

فحصل
 وطلبت الموافقة
 اثبات وهي ثلثة
 اجد في الاخر

[illegible]

اسکول

لما كان له والدة منقما فانكحها عبد النصف فزوجها الى الاب
 وتزوجها الزوجة فان كان الزوجان لم يكن بينهما طلاق
 ولذا ولد الابن وان كان له واحدة منها فانكحها
 الزوج ويزوجها الى التيمم وتزوجها الام فان لم تكن الكل
 ان لم يكن له طلاق والولد ولد الابن ولا الاثنان من
 الاخوة والاخوات والاخي وان كان له اخوة والولد
 الابن والاثنان من الاخوة والاخوات والاخوات
 فمكحها فمكحت الكل ويزوجها الى البس في غير ملكي
 زوجة والويلن للزوج والويلن للزوجة وان كانت
 ما يبقى بعد فرض احد الزوجين والويلان للابن
 لها النصف ان لم يكن معها بنت حليته وان كانت
 معها عليها البس فمكحت للفقين وحاشها الاثلاث
 فان لها النصف اذا لم يكن معها الاثلاث لان
 كانت هي معها عليها البس فمكحت للفقين وقد
 ذلك في الحالات والشرع انما يوجب حواش
 له حجبها وظاهره المانع عن المرات بالخط والورثة
 في ذلك الحجب فزنا عن فوق الحجب في ذلك حال
 البتة وان كان البس منهم فمكحت نفسها وانما
 الابن والاب والابن والابن والام والام والام

الحج

يحبون ذلك الحى لانهم يدلون الى الميت بانفسهم ولو لم
الورثة الى الميت كما لا يكون والاولى له او بالحيوان
لزمين فان قلت يقولون لا يحبون بالقتل واللازلة
والورثة للميت فكيف تسمع قوله لا يحبون كمال قلت قوله
والورثة فيه فرقان يدفع ذلك لانهم في اسماؤهم الورثة
وذلك ظاهر ثم قال وفرق بين قول كمال ويحبون ذلك كمال
في حال وبهم من عدله ولا يستلزم كونه من الورثة
كما نعت عصبات او ذوالفروض لانهم يدلون الى الميت
بغير واسطة الا في حقهم به قوله وهذا معنى اى حبهم
فقد انفردت عنى على اصل الاصل الاول الى كل ذي يد
الى الميتة تحصيل لا يرث معه من كل وارث يرث
شخصي او لا يرث مع وجود ذلك الشخص بل كحجب كالم
الابن فان لا يرث مع وجود الابن لا يرث ابنته
اولاد الام فانهم يرون مع الام ولا يحبون بها وان
اولادهم الى الميت يسبوا وذلك لعدم استحقاق الام
مع جميع اهل التركة وقصة واذ كان كذلك لا يرث
ابن الابن مع وجود الابن اذ هو مستحق لجميع الميراث
او في فضل عن ذوالفروض المعصومة ويرث الى
الام مع الام لان الام ليس لها ان تأخذ جميع الورثة

فان قلت قد لا يتم من هذا التعليق التبرير اولاد الام
مع البنات الصليات اليهم وذلك لعدم استحقاق جميع
الترك وذلك كطقت اولاد اولاد الام الى الميت
ليس لكون البنات فلا ينفصلن عن الام والاولاد
الام لا يتحقق جميع الترك بل يتحقق بالفرض والاولاد معها
وذلك عند عدم غير اهل العصبات وصحاب الفرض الى الام
يقال الميراث انما يتحقق لجميع الترك ليس دفعة واحدة
بل يتحقق لبعضها بالفرضية وبعضها بالرد لانما نقول
ولو لم يكن ان مراده ذلك لكن يلزم من فيه الدليل على
ان يرث ام الام مع الام لانها تدل على الميت بها
تتبع جميع الترك دفعة واحدة كما بينا الاصل التمسك
قرب فالقرب كما ذكر في العصبات كحجب الابن والابن
كما لا ين الا ان كان تحت الابن اذ هو اقرب الى الميت
وتعالى ان يقول الابن من ان يكون المراد من الابن
لمن يولد له الابن لكونه طرا الى الميت او من اقرب هو
اليه كحجب الدرسة حتى يكون ابن الابن اقرب الى الميت
من الابن والابن من العم او من الثالث فان كان الاول
يلزم ان يكون الاصل الثاني كحجب الاصل الاول هو
بن وان كان الثاني يلزم ان يحجب الابن الام ابن الابن

الاب ودم اذ هو اقرب وليس كذلك بالاتفاق وان كان
 الثالث يجب ان يكون لغيره فان قلت المراد من الثالث
 وليس به ان الاقرب فالاقرب من العصبات الذين
 كمال ويجيبون بكمال يجب الا بعد فالابعد والاب
 ليس من العصبات بل من ذور الفروع فلا يرد التقصير
 ان المصير له بقوله كما ذكرنا في العصبات قلت
 الاصل في بحث الفروع الذين يرتبون كمال
 وهذه الفروع اعم من العصبات وذلك ظاهر فكذا
 الاصل خالف قلت المراد اعم من الاول والثاني
 قرب المطلق قلت ح الا يجب ان الاصل الاول
 ذلك ظاهر قال والجوهر هو اقرب القريب المحووم على
 بسبب الكثرة والرتبة والفضل او غير ما عطف بحسبه
 ان فعي هو الاقرب من الاقرب والابعد من الذين
 عني المرات لان الوجود واحد به سواء كان
 الميت في جميعه الا يجب غيره وعنده من يبعد
 يجب المحووم غيره يجب التقصير لا يجب كماله
 المافرو القاصي او القريب فان يجب الزيادة من الرابع
 اما التخصيص والزوجة من النصف الى الربع وفتح
 رضى الله عنه بقوله نعم فان كان كماله اقرب

نعم فان كان من ولد ابيه او من ولد ابيه
 في الآية اعم من ان يكون وارثا او غيره فلو
 ليهو بقرته او لغيره كما لا يخفى عن كونه عاجبا
 ان قوله نعم وفي الآية ان كان اعم من ان يكون
 الولد وارثا او غيره كمن الآية قد نزلت في الميراث
 من الابن من الابن الوارث اذ لو لم يرث الابن كالعهد
 ولم يكن داخل في الوارثين اطلاقا لم يجب الميراث
 كمن غيره بالاتفاق لان في حق من دونه ثابت وذلك
 لا لاثنين من الاقرب والاقرب فصار له اى حصة
 لانه كما لا يرتب ان مع الاب اتفاقا وكمن كجنان الام
 اثنتان على يدس كالأخلاق البويوت واثنتين على يدس
 والباقي للاب لان الاخيرين يردان الام من اثنتان
 يدس والآخران كونهن نحو يدس بالارث قبل ان يولد
 في قولنا الميراث يجب بالاتفاق نظرا لان الحصة القوية
 الاب تحجب بالارث ولا سقطا بحجة البعد من بيت الام
 عن ان فعي من قوله لانه قال انما يجب ميراث قاص
 من الارث لا كالحاكم في مسئلة احدى يدس والوارث
 فوالا من الام من الثلث الى النصف وان كانا لا يرتبان وكذا
 عندنا بحسبه اذ قوله كما هو ممكن ان كابر عنه بان المراد

٢

يكون

بدران ٢

وكون هذه الاعراض تحت تلك الفروض ظاهر في هذا اذا
 كان في الميلاء الرب فقط كمن مات وترك الزوج مع الابنة
 فالمستلزم الربوة واذا كان في الثلثة فقط كمن مات وترك
 زوجة وابنا فالمستلزم ثمانية واذا كان في الميلاء الثلثين
 كمن مات وترك اماد او اخا فالابن ام او التتمة كمن ترك
 اخصين الابن ام او عا فالميلاء من ثلثه واذا كان في الميلاء الابن
 فقط كمن ترك ابنا وابنا فالميلاء من ثلثه واذا كان في الميلاء
 النصف فقط كمن ترك بنتا واخا فالابن ام فالميلاء من ثلثين
 واذا جاء في الميلاء من هذه الفروض ثلثي وسكانه النوع واحد او
 ثلاث وهو من نوع واحد لكل ذلك الجزء وضعف الثلث
 والجزء كالسنة فانه يخرج للبدن وضعف البدن وهو الثلث
 وضعف ضعف البدن وبما التتمة وكما التتمة فانه يخرج
 للثمن وضعف وهو الرب وضعف ضعف الثلثة وهو النصف
 فطاعة الوتر كاما وخصين الام او اما وخصين الابن او اما
 لاب وخصين الام او ترك ابن جميعا يكون الميلاء من ثلثه
 زوجة ونبتا ويكون الميلاء من ثمانية ولو تركت زوجا ونبتا
 يكون الميلاء من الربوة والعلة في الكل هي ان يخرج ضعف كل
 داخل في مخرج فيكون مخرج ذلك الشيء ولا اذ كان بين
 الميلاءين او الاجزاء من انفس فيكون اكثر المخرجين قال واذا

المستلزم

ان يخرج من ذلك
 من الميلاء مخرج ضعف
 ٣

ان اقول هذا الذكر ان على تقدير ان يختلط بعض الفروض
 من نوع ببعض آخره اما اذا اختلط بعض الفروض من نوع
 ببعض آخره نوع اخر فكل واحد اذا اختلط النصف من النوع
 الاول اي من النصف والرب والنصف لكل النوع التتمة
 بالتثنية والثالث والبدن كمن تركت زوجا واماد وخصين
 الام او وخصين الام فالميلاء من ثلثه لان مخرج النصف
 والبدن والتثنية والثالث داخل في الثلثة وكذا اذا كان
 النصف من النوع الاول ببعض النوع التتمة كمن تركت زوجا
 واماد وخصين الابن او وطلعت زوجا وخصين الام واماد
 طلعت زوجا وخصية الابن او وطلعت زوجا وخصية فاكل
 من ثلثه لما ذكرنا وكذا اذا اختلط النصف بالتثنية فقط
 كمن طلعت زوجا وخصين الام او بالتثنية فقط كمن طلعت
 زوجا وخصين الابن ام فالميلاء من ثلثه لان مخرج النصف
 يخرج الثلث والتثنية ثلثه وتبين ما بينه وبين
 في الاخر يحصل ستة وهو مخرجها واذا اختلط الرب مع
 الاول لكل النوع التتمة كمن طلعت زوجة واماد وخصين الابن
 او او طلعت زوجة واماد وخصين الام او طلعت زوجة وخصين
 وخصين الابن ام فخلق زوجة وخصية فالميلاء من الثلث من انفس
 لاما اذا اختلط مخرج اخر فجزء النوع التتمة وهو ثلثه وخصية

مخرج التثنية والثنتان وخلافه فاستقينا به وطلبنا الموضع
 بينه وبين مخرج الرابع وجدناهما متوافقين بالنصف فخرنا
 نصفه اربعاً بمافي الاقتصار اثني عشر واذ اطلبنا الموضع
 بين مخرج الثالث والتثنية وهو ثلثه وبين مخرج الرابع
 فلم نجد ما يقضي اقتصاراً اثني عشر واذ اطلبنا
 التثنية من النوع الاصل بكل النوع التام لم يتركها
 قائلاً وزوجة واما وثيقين الاباء وحقين لافهم لم يترك
 اربعة وعشرين عند ابن مسعود رضي الله عنه لان الموضع
 عنده محي الزوجة من الرابع الى التثنية والفرق اذ استلطف
 من النوع الاول ببعض النوع التام لم يتركها زوجة
 وثيقين واما وترك زوجة واما فوافوا وثيقين لافهم
 واما وطلق زوجة واما فوافوا وثيقين الاباء وحقين
 عند ابن مسعود رضي الله عنه وترك ثيقين وزوجة وتركها
 واما زوجة وتركها واما فوافوا وثيقين لافهم عند ابن
 مسعود رضي الله عنه في الكل من اربعة وعشرين لان اذ
 ما مخرج اقل جزئية النوع التام ويكسب ومخرج التثنية
 الثالث داخل فيها وطلبنا الموضع بينه وبين مخرج
 بين الموضع بالنصف فخرنا نصفه اربعاً بمافي الاقتصار اربعة
 وعشرين واذ اطلبنا الموضع بين مخرج التثنية

الذي

واختلف وهو غيرنا فخرنا نصفه اربعاً بمافي الاقتصار اربعة
 اربعة وعشرين فان كانت التثنية اربعة اربعة وعشرين
 الاثنية والافوا لافهم عند ابن مسعود رضي الله عنه
 الولد كما عرفت فلا يجتمع التثنية مع التثنية ضرورة وجب
 لافهم قوله واذ اطلبنا التثنية بكل التام لم يتركها
 قلت هذا القول على ما ذهب اليه ابن مسعود رضي الله عنه
 لم يجز في النقصان نقصاناً كما ذكر فيمكن اجتماع التثنية
 مع التثنية عنده كما نبينا في هذا المثال قال باب العول
 اقول اقول اربعة الرفع وحطلا ما هو ان يراد في المخرج
 من اربعة المخرج اذ خاف عن فرض لوني يوافق في الحساب
 متى يدخل النقصان على كل الورثة على نسبة واحدة مما
 المال من الوفاة بالنصيب لهم المقدور والملازمة في المخرج
 عليه هو ان يراى عليه سبعة اقلته او نصفه او ثلثه او غير
 من الكسور الموجودة في الكسور السبعة كما يستعمل اعلان كسبه
 الخارج بسبعة اعداد وان كان وثلاثة اربعة وكسبه وكسبه
 واثنا عشر واربعة وعشرين لان الفروض المذكورة في
 كتاب النكاح كانت كما عرفت ومما روي عن ابي اذ ان
 وثلاثة اربعة وكسبه ومما روي عن مخرج التثنية والتثنية عند
 اربعة وهو وثلاثة يكون التثنية مكرراً التثنية وقد حصل منه

مختلفات النوع الاول والثاني في ثلاثة مجازي ستة وثلاثين
 واربعون وعشر والستة عشر المكونة من ثمانية في مختلفات
 عدوان آخر ان يكون مجموع سبعة اربعة منها اي من هذه
 المجازي لا تقول وثلاثة منها تقول اما الاربعون التي لا تقول
 خارجها الاثنان وانما لا تقول الاثنان لان الحسنة انما يكون
 من الاثنين اذ كان في الحسنة نصف ونصف او نصف وما
 بقي وذلك غير محتاج الى القول واثنان في الثلاثة وانما لا تقول
 لان الحسنة لا يكون من ثلثة الا ان يكون في الحسنة ثمانية وما
 بقي اثنان وما بقي اثنان وثلاثة وانما لا تقول لان الحسنة انما يكون من اربعة
 اذ كان في الحسنة ثمانية اربع ونصف وما بقي وفيه لا حجة
 الى القول والاربعون الثمانية وانما لا تقول لان الحسنة لا
 يكون من ثمانية الا اذ كان في الحسنة ثمانية وما بقي ونصف
 وثمان وما بقي وذلك غير محتاج الى القول واما الثلاثة التي
 تقول فاجابها الستة وهي تقول الى العشرة وتر اربعة
 لانها تقول ليس بها الى سبعة كزوج واثنيان لانه لم
 يثنى بها الى ثمانية كزوج وهم واثنيان لانه لم يثنى بها الى
 قول ثمانية الى عشرة كزوج وهم واثنيان لانه لم يثنى بها
 لاسم وانما لا تقول الستة الى اربعة عشرة لانه لم يثنى بها

رب

اثني عشر وهي تقول الى السبعة عشر وتر الاثنيان لانه
 قول لنصف ليس بها وهو واحد الى ثلثة عشر كزوج وهم
 اثنيان لانه لم يقول ليس بها الى خمسة عشر كزوج وهم
 لانه لم يقول واثنيان لانه لم يقول ليس بها وهو واحد الى
 سبعة عشر كزوج وهم واثنيان لانه لم يقول واثنيان لانه
 وانما لا تقول الى اربعة عشر لانه لم يقول واثنيان لانه
 اذ لا يجتمع منه صاحب الفواقيس المختلفة في مسألة اربعة
 اربعة صنف واثني عشر قد بقي بالقول مع وجود الا
 صنف الاربعة السبعة عشر فلا يرد عليها لعدم قول
 فرض آخر حتى يرد له شيء آخر عليها وانما تقول وتر الا
 ثلثة لان عدولها الى الاربعة وانما لنصف ليس بها و
 لاجلها وليس بها وهو واحد وذلك يقتضي ان يكون القول
 وتر اذ ذلك فله اثنان اربعة وعشرون وهي تقول الى
 سبعة وعشرين عدولا واحد لانها لا تقول الا ثمانية
 المبرزة وهي زوجة بنتان لانه لم يثنى بها الى
 وعشرين لانه قد انقطع الشئ من النوع الاول يسبق اليه
 الثمانية فلزوجة الثمانية وهو ثلثة وللثنيان اثنان واثنيان
 عشر وكذا واحد الى الاربعة اربعة اذ كان واحد منها ليس
 فكون مجموع سبعة وعشرين وانما يجتمع هذه الحسنة

المنزلة لان امة المؤمنين عليها رضا يسكن عنها وهو على
 كسب بقال صار كسبها بها وفيه في كسبها بغير رضا
 القول في الرزقة من الرزقة است الرزقة اذا قلنا ثلثه
 وعشرين ولا يزاد قول الرزقة وعشرين الى احدى عشرين
 لا يزيد عليها بسببها ومنها كسبها ومنها كسبها لا يرد
 وابن قائل وثلاثين لأم وذلك لان الايام الحرم غير
 كسب الرزقة عند من الربح الى الثمن فيكون هذه الكسب
 من الرزقة وعشرين احتكاك الثمن من النوع الاول والى
 فنقول المسئلة اما احدى عشرين لان الرزقة الثمن
 واللام اليدين وهو الرزقة وللأختين الايام الثلثين
 عشر وللأختين لأم الثلث وهو ثمانية فيكون المجموع احدى
 وثلاثين وهذه المسئلة عند غير ابي سعيد ومن اثني عشر
 للرزقة بهذا الرابع اذا لم يحرم عندنا المصحح وقول المصنف
 سبعة عشر وذلك ما قال مصنف في معرفة الثمن في القول
 وتوافق العددين اقول لما كان هذا الفصل المقدم
 تصحيح المسائل حتى ينقي على اعداد المستحقين من كسب
 وقال مصنف في معرفة الثمن في التوافق والتوافق
 بين العددين مماثل العددين عبارة عن كون احد كسب
 الآخر مثلا وثلاثة وثلاثة وتر اقل العددين عبارة عن كون

المختلفين ٣

اقلها الاكثر اى لغير العدد الاقل العدد الاكثر كالاثنين و
 الاربعة قاله الاثني عشر بعد الاربعة بمرتين اى لثلاثين
 لو اقلتها منها مرتين وذلك ظاهر او تقول تراخي العددين
 المختلفين عبارة عن ان يكون اكثر العددين متجاها على
 العدد الاقل فثمة صحيحة كالسنة وللاثنين فان اقلها
 التي هي اكثرهما منسوبة على الاثنين فثمة صحيحة وانما
 قسمة صحيحة اخر رزق التوافق والتباين لان التباين
 الواقع فيه تمام الكسب مستوفى ذلك او تقول تراخي العددين
 من المختلفين عبارة عن لو زيد على العدد الاقل مثل العدد
 الاقل او امتاله ليصير العدد الاقل ميا وبالعقد والاشتر
 كالثلثة والستة فلو زيد على الثلثة مثلها ليصير الستة
 وهي تساوي الستة الاثني عشر وكالاثنين والاثني عشر
 على الاثنين مثلها ثلاث مرات لتساويا وتوافقا لان يقول
 قد لازم منه ان يكون الواحد مع اى عددا كان متساويين
 لصدق التوافق عليها وذلك لطلالة المعبر بين الواحد
 وغيره من الاعداد والتباين او تقول تراخي العددين
 عبارة عن ان يكون العدد الاقل جزء العدد الاكثر كالاثنين
 مع الشهور فان الثلثة ثلث الستة فيكون جزءها واحد
 ان يقول هذا التوافق صادق على المتوافقين كالاثنين

والعشرة لان الاربعية جزء العشرة فانها خمس باوفا المتباينين
 كما ان الثلاثة واثمسة لانها ثلاثة اقسامها الثلاثة لان يقال المراد
 ان يكون الاقل جزءا وواحد من الاكثر فغير فكر فان في ذلك
 من قال ان عدد من العديدين الموقول وتباين العديدين اقول
 توافق العديدين عبارة عن ان لا يوجد اقل العديدين المتباينين
 العدد الاكثر ولكن بعد ما عدا ذلك انما هي نسبة العديدين
 فان النماينة لا يوجد العديدين ولكن بعد ما عدا ذلك هي
 ليرة لانها بعد النماينة بتباين والعديدين من خمس مرات وتوافق
 العدد ان يطلق الاقل من الاكثر كثيرا امكن حتى يتبقى في الاكثر
 شيء اقل من الاقل فليكن ذلك الشيء من الاقل ما لم يكن فليكن
 يقص الى ان يتوافق في عدد فثالث النماينة والعديدين
 متوافقان بالرب لان العدد والعدد هما وهو الرب
 الجزء الواقف وهو الرب فان قلت الاشان لا يوجد النماينة
 والعديدين كما يوجد الاربعية فمتوافقان ايضا
 في البر صرح لاول على انما قلت المراد بالعدد هنا هو ان
 ينقص من الاكثر بقدر الاقل من الجانيين حتى اتفقا في
 عدد فثالث والاشان لا يوجد ان النماينة والعديدين
 لانما اتفقا الاقل من الاكثر بعد ما لا ينقص الى الاثنين
 الى الاربعية فتقول بغيرها موافقة بالرب وتعمل على ما يمكن

الان لا يكون

بها الموافقة بالنصف لانها لو دى الى الخطاطيق الا
 وول الموافقة بالنصف فان قلت قد لزم من هذا التوافق
 ان يكون جميع الاعداد المختلفة متوافقة لان لكل عددين
 عدا بعد فثالث واثمثة الواجبات الواحدة عند المحاسبين
 بعد دوات لا يلزم ان يكون المتباينان عنده متوافقين
 لانهم عدا فثالث ليعمل على العدد عنده كيفية متافقة
 الواجبات فان في ما ذكرتم انت توافق انه لو قال كون
 بماعدا فثالث غير الواحدة كما قال غيره في بعض الكتب لان
 اولا لان العدد عند اكثر المتباينين عبارة عما وضع ٢
 كيفية احاد الاشان من الاعداد فيندرج في الواحدة وعن
 كيفية يطلق على الواحدة وما يتألف من الافراد كما ذكرنا في
 مع الجواب قال وتباين العديدين اولا فاقول وتباين
 العديدين عبارة عن ان لا يوجد العديدين معا بعد فثالث كما
 لتباعد والعشرة فانه لا يوجد بماعدا فثالث غير الواحدة
 ظاهر والواحد عنده ليس من العدد وتوافق موقول الموافقة
 والمباينة بين المقدارين المتباينين هو ان ينقص المقدار
 الاكثر بمقدار الاقل من الجانيين مرتين او مرارا حتى
 المقداران في درجة واحدة فان اتفقا في واحد فثالث
 بينهما يكون متباينين كما سبق مع العشرة فان اردوا

نقض سبعة من العشرة يبقى ثلاثة وان نقض ثلاثة من العشرة
 يبقى واحد وان نقض واحد من الثلاثة فماتوا
 واحد فان نقض السبعة والعشرة في واحد فيكون متباينين
 وان اتفق المقداران المختلفين في عدد غير واحد فماتوا
 فكان فان اتفقا في الاثنين فماتوا فكان بالنصف
 كما لا ريب مع البتة لان العدد العادل لما خرج النصف
 وان اتفقا في الثلاثة فماتوا فكان بالثلث كالسبعة
 البتة وان اتفقا في الاربعة فماتوا فكان بالثلث
 كالسبعة البتة وان اتفقا في الاربعة فماتوا فكان
 بالربع كالثمانية مع اثني عشر وان اتفقا في الخمسة فماتوا
 فكان بالخمسة كالسبعة مع خمسة عشر وهكذا الى ان يتفقا
 في العشرة فان اتفقا فماتوا فكان بالعشر فماتوا
 العشرة يتوافقا هذه المقداران في الوفاق يعني ان اتفقا
 المقداران في احد عشر فماتوا فكان بخروج احد عشر
 اثنين وعشرين مع ثلاثة وثلاثين لان العدد العادل
 روين احد عشر وهو يخرج بخروج احد عشر وان اتفقا في
 عشر فماتوا فكان بخروج ثلاثة وعشرين وعشرين
 وثلاثين وان اتفقا في خمسة عشر فماتوا فكان بخروج
 خمسة عشر وثلاثين مع خمسة واربعين لان العدد العادل

عشر
 اربعة

كما وهو خمسة عشر خرج في الوفاق وهو خمسة عشر
 ويمكن ان يقال ههنا بما متوافقا فماتوا فماتوا
 وهو خمسة عشر خرج ذلك الجزء ووجهه صريح الابطال فيها
 اما البعض في الاربعة وهو ان كل عدد والنسبة الى الخ
 ان يكون مبادي له او لا مضافا كان فماتوا فكان
 وان لم يكن فلا ريب من ان يكون مضافا او لا فان كان
 فماتوا فكان وان لم يكن فلا ريب من ان يكون مضافا
 غير الواحد او لا فان كان الاول فماتوا فكان وان كان
 الثاني فماتوا فماتوا فماتوا فماتوا فماتوا فماتوا
 القول هذا الباب في طريق تصحيح ما قيل في الوفاق على وجه
 السهام على اعداد الخمسة عشر من غير ان الشرط في
 بل في الوفاق ان يقيم من اقل عدد ويكون حاد وجوه الاتقان
 احد من الورود وعلم كما يحتاج في تصحيح ما قيل في السبعة
 اصول الثلاثة منها بين السهام والاربع والاربع منها بين
 الاربع والاربع اما الاصول الثلاثة التي بين السهام
 والاربع فماتوا ان يكون السهام كل واحد من السهام على
 كسر فماتوا ههنا الى الف والاربع والاربع منها بين
 المثلثة ههنا في السهام والاربع والاربع منها بين
 كل واحد من السهام ههنا ان يكون السهام على كسر واحد

ولكن بين بينهما مخرج واحد وهو موافقة فالاصل فيه ان يضرب فوق
 عدد زوجي فمن ذلك عليه ان يضرب العدد الذي عليه السهم
 والزوجي في اصل المثلثة وعولان كانت عائلته فالاصل فيه
 المثلثة فقال المثلث المثلث عائلته اربعون وعشر ثلث اصل
 المثلث مئة ستة عشر للابن والابن ثلثان وهو اربعة
 للبنات ولم يستعمل في المثلث مئة ستة عشر مئة ستة عشر
 بين وزوجي موافقة بالنصف فرد ثلث العشرة المثلث
 وهو خمسة وضربنا في اصل المثلث وهو ستة صار ثلثا
 ثلث المثلث كان للابن من اصل المثلث مئة ستة عشر
 في المضروب وهو مئة ستة عشر فاعطينا كل واحد
 وكان للبنات اربعة ضربنا في خمسة صار عشرين فاعطينا كل
 واحدة مئة اثنين ثم جمعنا الاقساما صار ثلثان
 المثلث عائلته زوج والابن وسب ثلثات فالاصل فيه ان
 الزوج وهو ثلثان للزوج والابن اربعة للابن
 اثنتان وبقي ثمانية للبنات فقال المثلث الى خمسة عشر
 وانما لم يستعمل في البنات اليت ولكن بين
 وزوجي موافقة بالنصف فرد ثلث العشرة المثلث
 هو ثلثان ثم ضربنا في اصل المثلث وعولان وهو خمسة
 صار اربعة عشر للابن ثلث المثلث كان للزوج
 المثلث ثلثان ضربنا في المضروب وهو ثلثان صار ثلثا

الزوج وكان للابن اربعة ضربنا في المضروب صار ثلثا
 عطينا كل واحد مئة ستة عشر وكان للبنات ثمانية ضربنا
 في المضروب صار اربعة وعشرين فاعطينا كل واحدة مئة
 اربعة في المضروب صار اربعة وعشرين فاعطينا كل واحد
 مئة اربعة ثم جمعنا الاقساما صار ثلثان والابن ثلثان
 ثلثا ثلثا واحد والابن ثلثان ثلثان ثلثان ثلثان
 بل مائة في ضرب كل عدد زوجي من ذلك عشرين في اصل المثلث
 وعولان كانت عائلته فالاصل فيه المثلث ثلثا ثلثا
 هو المذكور في الحق وهو زوج ونسب اقساما للزوج
 مئة ستة عشر وهو ثلثان للزوج والابن ثلثان
 فقال المثلث السبعة فقسب الزوج يستقيم عليه اربعة
 عشر عشرين وبين بينهما اربعين وزوجي مائة في ضرب كل
 زوج الاقساما في خمسة في اصل المثلث وعولان وهو ستة
 صار خمسة عشر ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا
 في المضروب وهو خمسة صار خمسة عشر فاعطينا كل واحد
 اربعة ضربنا في المضروب صار عشرين فاعطينا كل واحد
 مئة اربعة ثم جمعنا الاقساما صار ثلثان والابن ثلثان
 ثلثا ثلثا واحد والابن ثلثان ثلثان ثلثان ثلثان
 فقال المثلث العاشر زوج وثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا
 مئة ستة عشر للزوج والنصف للزوج والابن ثلثان

ثم جمعنا الاقساما

وهو اثنا عشر ولا يستقيم عليهم بل يتبين البهائم والاربعية
 كما عدد ركوبى الاثنا عشر في اصل المسئلة صار ثمانية عشر فبقيا
 نصيب الزوج وهو ثلاثة في المضروب صار ثمانية اعطينا بالزوج
 وضربنا نصيب الجدة في المضروب صار ثلاثة اعطينا بالجدوة
 وضربنا نصيب الاثنا عشر لأم من اصل المسئلة وهو اثنا عشر في
 المضروب ستة اعطينا بالجدوة فبقيا من اثني عشر نصيبا من
 صار ثمانية عشر قال واما الاربعية التي قولوا ان كانت اربعة
 الاربعية التي بين الركوبين والركوبين من التسعة التي دخل
 والتواقيع والتباين فاجد ان يكون الكسر على اثنين او اربعة
 لكن بين اعداد ركوبهم مخالفة فالحكم فيها ان يفرق اصل
 المتخالفة في اصل المسئلة ليكون الحاصل من المسئلة ستة
 وثلاث جدوة وثلاثة اعام فالمسئلة من ستة الثلثان وهو
 البينات وكان بين الاربع والتسعة موافقة النصف و
 ناهي ركوبهم من اربعة النصف وهو ثلاثة والركوبين هو اربعة
 الجدة والاربع يستقيم عليهم وواحد للاعام ولا يستقيم
 عليهم ثم طلبنا الموافقة بين الركوبين فوجدنا مخالفة لان
 لكل واحد من الركوبين ووفقا ثلاثة ضربنا اصل التسعة
 في اصل المسئلة بموتة صار ثمانية عشر فبقيا من المسئلة
 للجدوة من ثمانية عشر في المضروب و اعطينا لجدوة واحد
 وكان البينات اربعة ضربنا في المضروب صار ثمانية عشر

ما سجد
 اقول ٢

كل واحدة منهم ثني عشر فجمعنا الاثنا عشر صار ثمانية عشر فبقيا
 ان يكون بعض الاعداد متوافقا في البعض فالحكم فيها ان
 يفرق اربعة الاعداد في اصل المسئلة حتى يكون الحاصل من
 المسئلة اربعة زوجات وثلاث جدوات وبقيا عشر عيا
 فالمسئلة من اثني عشر السدس هو اثنان للجدوات الثلثان
 ويكون بين الركوبين ومباينهم مائة والرابع ويكون
 للزوجات الاربع ويكون بين الركوبين والبهائم والبينات
 وبين سبعة للاعام ولا يستقيم عليهم بل يتبين التباين
 طلبنا الموافقة بين الركوبين فوجدنا بين الاربعية وبين
 اثني عشر قد اختلفت وكذلك الثلاثة داخله في اثني عشر ففرق
 بين الاربعية وبين اثني عشر في اصل المسئلة وهو اربعة عشر
 صار مائة والرابعة هو اربعين فبقيا من المسئلة كان جدوة
 من اصل المسئلة سبعين ضربنا بها في المضروب هو ثمانية
 فصار اربعة وعشرين اعطينا لكل واحدة منهن ثمانية
 وكان للزوجات ثمانية اربعين ضربنا بها في المضروب صار
 ستة وثلاثين اعطينا لكل واحدة منهن تسعة وكان
 للاعام سبعة اربعين ضربنا بها في اثني عشر صار اربعة
 التباين اعطينا لكل واحد منهم سبعة ثم جمعنا الركوبين
 صار مائة والرابعة والربعين قال واثنا عشر التي قولوا ان

مباينة ٢

أقول ثالث الأصول الاربعه هو ان يوافق بعض الاعداد
 في الزوايا بعضها فالحكم فيها ان يضرب وفق احد الاعداد
 في جميع العددا الثلثة ثم ما يبلغ يضرب في وفق المبلغ الثالث
 ان يوافق مبلغ الثالث وان لم يوافق المبلغ الثالث فما
 المبلغ يضرب في جميع المبلغ الثالث ثم ما يبلغ يضرب في وفق
 المبلغ الرابع وان وافق المبلغ الرابع والاربعين المبلغ
 الثالث في المبلغ الرابع ثم يضرب المبلغ الخامس في وفق
 فالجاصل من الضرب تصير المسئلة كما ربع زواياها ثمانية
 عشر بقا وخطيئة ثمانية وستة اعمام فاصل المسئلة
 اربعة وعشرين الثمن وهو ثلثه للزوايا الاربع وذلك
 يتبعها مهن وروهن مباينه والثلثان وبني ستة عشر
 ويتبعها مهن وروهن مهن موافقة النصف فردا وروهن
 الى النصف وبني ثمانية واليدس وهو اربعة الجذات وبني
 سبعة مهن وروهن مباينه يتبع واحد للاعمام
 الزوايا ثم طلبنا الموافقة بين الزوايا وبني اربعة
 الزوايا وبني رؤس الاعمام وثلاثة وفق رؤس البنا
 وجمعة عشر رؤس الجذات فمعدنا بين الاربعه والستة
 موافقة بالنصف فردا جميعا الى النصف وضربنا في
 حصل اثني عشر ثم طلبنا الموافقة بين اثني عشر والستة

وجدنا موافقة الثلث فضرربنا ثلث احد ثمانية في الاربع
 صار ستة وثلثين ثم طلبنا الموافقة بين ستة وثلثين
 وبين خمسة وجدنا ايضا موافقة الثلث فردا عشرة
 الى الثلث وهو خمسة ضربنا ثمانية في ستة وثلثين صار ثمانية
 وثمانين ثم ضربنا المبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة
 وعشرون صار اربعة الافي وثمانية وعشرين فحصلها
 تصير المسئلة كان للزوايا من اصل المسئلة ثلثة عشر ثمانية
 في المضروب وبني مائة وثمانون صار ضماية واربعين
 اعطينا كل واحدة منهن مائة وخمسة وثلثين وكان
 البنات ثلثة عشر ضربنا ثمانية في المضروب صار الفين
 ين اعطينا كل واحدة من البنات مائة وثلثين وكان
 الجذات من اصل المسئلة اربعة ضربنا ثمانية في المضروب صار
 سبعمائة وعشرين اعطينا كل واحدة منهن ثمانية واربعين
 وكان للاعمام واحد ضربناه في المضروب صار مائة وثمانين
 اعطينا كل واحد منهم ثلثين ثم جمعنا الانصبا صار ثلثة
 الافي وثمانية وعشرين قال والاربعه اصول
 الاصول هو ان يكون بين جميع الاعداد من الزوايا
 الى اوافق بعضها البعض حصلنا الحكم فيها ان يضرب احد
 الاعداد في جميع العددا الثلثة ثم ما يبلغ يضرب في جميع المبلغ

الثالث ثم ما بلغ العزب في جميع المبلغ الرابع ثم ما بلغ العزب
 في أصل المبلغ فيكون الحاصل هو المبلغ كما في الأربعين وبيت جوات و
 عشريات وسبعة أعوام فالمسألة من أربع وعشرين كالتقسيم
 للزوجتين وبين البهائم والرؤوس مائة وثمانين الدرهم بمقدار
 للزوجات وبين مائة وثمانين وربعين موافقة النصف في زوجات
 المانصوفات هو ثلثه والثلثان وبما ستة عشر للبنات وبما
 وربعين موافقة النصف في زوجات رؤوس المانصوفات هو
 وقد بقي للأعمام واحد وهو لا يستقيم عليهم ثم طلبنا الموافقة بين
 الرؤوس والرؤوس وبما ثمان رؤوس وثلثه وبقوا
 الجذرات ومخمة وفقا للبنات وسبعة رؤوس للأعمام فوجدنا
 لكل واحد منها مائة مائة إلى المانصوفات الأربعين في ثلثة صك
 ثم ضربنا المبلغ في خمسة صار اثنين ثم ضربنا المبلغ في خمسة صار
 مائتين وعشرة ثم ضربنا المبلغ في أصل المسألة بمقدار زوجة وعشرة
 صار الجوز خمسة المانصوفات والرؤوس فوجدنا أصل المسألة كان الرؤوس
 ثلثة أربعم ضربنا ما في المضروب بمائتين وعشرة صار مائة
 وثمانين لكل واحدة منها ثلثمائة وخمسة وثمانون لكل واحدة منهن مائة
 ضربنا ما في المضروب صار ثلثمائة والرؤوس لكل واحدة منهن مائة
 والرؤوس وكان البنات عشرة ضربنا ما في المضروب صار ثلثة
 المانصوفات وثمانين لكل واحدة منهن ثلثمائة وستة وثمانون
 وكان للأعمام واحد ضربنا ما في المضروب صار مائتين

وأربع منهم ثلثون فجمعنا المانصوفات صار ثلثة المانصوفات والرؤوس
 إلى المبلغ الكسرة على أكثر من أربع طواف إلى كل المسألة فوجدنا
 فوجدنا أن يكون الأصول ثمانية عشر زوجة بين البهائم والرؤوس
 وأربعين زوجة بين الرؤوس والرؤوس ثلثة ثلثة المانصوفات والرؤوس
 بين العدد والرؤوس البهائم صارت الأصول سبعة وثمانون
 لزوج المانصوفات بينهما مائة إلى الموافقة أن يستقيم المانصوفات
 البهائم عليهم وألا لما ثلثة إلى التقسيم للزوجات والأعمام
 مثال الأول زوج واثنتان وثلثان وحصل المسألة من أربعة
 للزوج الربيع بينهم واحد يبقى ثلثة فمضى بين الأثنين والثلثين
 للزوجات مثل خط الأثنين فثلاثة لا يستقيم على بيتة لكن موافقها
 بالثلاثة في عدد الرؤوس وألا فوجدنا هو اثنتان وأربعين في
 أصل المسألة فيبلغ ثمانية فوجدنا أصل المسألة كان للزوجين
 ضرباه فصار ضرباه في أصل المسألة هو اثنتان صار اثنتين في
 الزوج اثنين وبما ثلثة في ثلثة يتقسم عليهم مثال الثاني
 والبوان أصل المسألة من ستة سدس للاب وبسدر للام
 الزوجتين وبما ثلثة عليها فيكون بين البهائم والرؤوس
 ثمانية في الحقيقة فيكون الأصول المانصوفات البهائم
 قال فصل في الرد إلى قوله وجه آخر أقول ما بينه وبين
 المانصوفات إلى بقية معرفة نصيب كل فريق وكل واحد من

اجاد الميكل فاضرب الفرق وقال اذا اردت ان تعرف
 نصيب كل فرق من اصل الميكل فاضرب ما كان لكل فرق من
 اصل الميكل فاضربته في اصل الميكل اي في المقروب اصل
 فما حصل فذلك نصيب ذلك الفرق مثله نصيب بنات وتلاته
 وعمان فالميكل من بقية اربعة للبنات وواحد للجدات وما
 بقي وهو واحد للعنان ويكن تمام جميعهم وتوسيعهم ما بين
 وكذلك بين رؤسهم فاضرب بعد رؤس البنات في عدد رؤس
 الجدات صار خمسة عشر ضربا في عدد رؤس الانعام واما
 اثنا عشر ثلثين فاضربا في اصل المسئلة صار مائة وعشرون
 فالميكل فاذا اردت ان تعرف نصيب البنات ضربت نصيب
 من اصل المسئلة وهو اربعة فيما ضربته في اصل المسئلة
 حصل مائة وعشرون وبنى نصيبهن وكذلك ضرب نصيبهن
 من اصل المسئلة وهو واحد في المقروب حصل ثلثون واما نصيبها
 وكذلك ضربت نصيب الجدات من اصل المسئلة وهو واحد في
 المقروب حصل ثلثون وبنى نصيبهن فاذا اردت ان تعرف
 نصيب كل واحد من اجاد الفرق فما حصل لكل الفرق في نصيب
 فاقسم ما كان لكل فرق من اصل المسئلة عايد رؤس الفرق
 فباخره يخرج عجم القسمة في صحيح او كسر ثم ضرب الاجاد
 من القسمة فيما ضربته في اصل المسئلة فالحاصل نصيب كل واحد
 من اجاد الفرق فاذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من
 البنات اخضع الميكل المقروبته فاقسم ما كان له من اصل

ذلك

للجدات

الميكل وهو اربعة على عايد رؤسهم اي خمسة فخرج القسمة
 اربعة اقسامها هي واحد ثم ضرب الاجاد من القسمة في المقروب
 وهو ثلثون صار اربعة اقسام ثلثين اي اربعة وعشرين اي
 نصيب كل واحد من البنات مائة وعشرين اي في نصيبهن
 بالتصحيح فاذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد لم الجدات
 في هذه المسئلة فاقسم ما كان له من اصل المسئلة وهو واحد
 عايد رؤسهم وهو ثلاثة يخرج القسمة ثلث واحد ثم
 ضرب الاجاد من القسمة في ثلثين صار ثلث ثلثين اي
 عشرة فبنى نصيب كل واحد من الجدات من ثلثين اي من
 نصيبهن بالتصحيح فاذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد
 من العنان في هذه المسئلة فاقسم ما كان له من اصل الميكل
 وهو واحد عليه كما يخرج القسمة واحد ثم ضرب الاجاد من
 القسمة في ثلثين صار ثلث ثلثين اي في نصيبهن فبنى نصيب
 كل واحد من العنان من ثلثين اي من نصيبها فبنى نصيب
 قال وبه القول يقول هذا هو الحق موقوف نصيب كل واحد
 من اجاد الفرق وهو ان يقسم المقروب على الفرق
 فيخرج باخره عن القسمة في صحيح او كسر ثم ضرب
 الاجاد في نصيب الفرق الذي قسمت عليه المقروب فالحاصل
 الميكل فالحاصل نصيب كل واحد من اجاد الفرق فاذا اردت
 المقروب في المسئلة المذكورة وهو ثلثون عايد رؤس
 فكانت يخرج عجم القسمة ثلثية ثم ضربت الاجاد من

في نصيب النبات من أصل الميسلة وهو اربعة صار اربعة و
 عشرين وهو نصيب كل واحدة من النباتات من ثمانية وعشرين
 واذا نسبت الحصة في عدد رؤس الجذات وهو ثلاثون
 يخرج من القسمة عشرة ثم ضربتها في نصيب من أصل الميسلة
 وهو واحد صا عشرة وهي نصيب كل واحدة من رؤس الجذات
 واذا نسبت المصروف على العيون يخرج من القسمة عشرة
 ثم ضربتها في الواحد الذر نصيبها من أصل الميسلة
 صا عشرة وهي نصيب واحد من العيون وجه آخر في نصيب
 كل واحد من اعداد الفروق وهو طرق النسبة وهذا الطريق
 ضيق الطرق وهو ان تنسب سهام كل فرق من أصل الميسلة
 الى عدد رؤس ذلك الفرق فتكون القسمة على واحد اعداد
 الفروق بمثل تلك النسبة من المصروف فاذا نسبت الى
 الميسلة يخرج السهام من أصل الميسلة وهي اربعة اعداد
 رؤس رؤس فيكون نصيب السهام الى الرؤس اربعة
 الاضامى تخطى كل واحدة منهن بمثل تلك النسبة في المصروف
 وهو اربعة اقسام ثلثون اعني اربعة وعشرين واذا نسبت
 سهام كل جذات من أصل الميسلة وهو واحد الى عدد رؤس الجذات
 وهو ثلاثون يكون النسبة بثلثون تخطى كل واحدة منهن
 تلك النسبة من المصروف وهو ثلاث ثلثين اعني عشرة واذا
 سبها من العيون من أصل الميسلة اليها يكون النسبة
 قسمة كل واحد منها بمثل تلك النسبة من المصروف وهو نصف

ثلثين اعني عشرة قال فصل في قسمة الشراكات التي
 بها الحصة نصيب كل واحد فيقول من أصل في
 قسمة الشراكات بين الورثة والنفاء لم يوصي الميسلة
 تقدر الانصبا تقسيمه اذا كان بين النصيب والشركاء
 ثلثه فالعمل نظر ان كان بينهم مائة فاضرب بها كل
 وارث من نصيب الميسلة في جميع الشراكات ثم تقسم المبلغ على
 النصيب واذا كان بين النصيب والشركاء مائة فاضرب
 سهام كل وارث من النصيب في وفق الشراكات ثم تقسم المبلغ
 على وفق النصيب فالخارج نصيب ذلك الوارث من أصل الشراكات
 في الورثين اي في المباشرة والموافقة مثال الاول ماتت
 امرأة وتلفت زوجها واخيهين الذكور وهم فاضل الميسلة
 من بيتة وتقول ان ثمانية للزوج ثلاثة لبيتهم وللاخيهين
 والكل اربعة لبيتهم وليفرض ان جميع الشراكات وعشرين
 ديناراً فيكون بين النصيب والشركاء مائة فيضرب نصيب الزوج
 من النصيب وهو ثلاثة في كل الشراكات فيكون جميع مائة وعشرين
 المبلغ على النصيب وهو ثمانية فيخرج البيعة وثلاثة وثلاثون
 ديناراً فهو نصيب الزوج من الشراكات لان لا ميسلة وارثه
 في كل الشراكات يكون خمسة وعشرين وجميع المبلغ على ثمانية
 صحت منها الميسلة يخرج ثلاثة وثلاثة وثلاثة وثلاثة وثلاثة

من الزكوة وكان الكل ائت سيمان ضربنا بما في كل الزكوة
فيكون خمسين وحبنا السلب على الثانية في خرجت فذكر
وربع دينار فهو نصيب كل ائت من الزكوة ثم حبنا
الاغنياء صارت في خمسة عشر دينارا وهو المثلث من الزكوة
في الصورة التي ذكرنا ما هو ان يرض ان سترها بمائة
دينارا فيكون يرض النصيب والربعة فوافق النصيب
سيمان الزوج والنصف وهو ثلاثة في وفي الزكوة اى
الربعة وهو خمسة وكون في سيمان في قسم السلب على
وفي النصيب اى على النصف وهو الربعة في خرجت فانه عشرة دينار
وخلاصة اربع دينار اى نصيب الزوج من الزكوة كان
سيمان واحد ضربنا في وفي الزكوة وحبنا السلب على وفي
في خرجت دينار وربع دينار فهو نصيبها وكان لكل ائت
سيمان ضربنا بما في وفي الزكوة فيكون خمسين وحبنا السلب
على وفي النصيب في خرجت اثنى عشر دينارا ونصف دينار فهو نصيب
كل ائت من الزكوة ثم حبنا الاغنياء صارت خمسين دينارا
وهو المثلثان فقلت في هذا المصدا ان يترك سيمان اى
وهو ان يكون بين النصيب والزكوة مائة قلت المداق
واخاف في المواقف لان حكمها حكمها في الصورة
اياه تركها الربعة وعشرة دينار ويكون بين النصيب
فوافق الزكوة فيرض نصيب الام في وفي الزكوة اى
وهو خلاصة تكون ثلاثة وربع نصيب الام ويقر نصيب الزوج

وفق الشركة وهو ثلاثة يكون نسبة كل نصيب فيه
أنت واحدة من الاثنين من المبدأ وهو أن في وقت
الشركة يحصل نصيب كل نصيب واحد وصية الاشت
الأولئك كنتم جميعاً الاضباعا أربعة وعشر وهو
المطوقايل ان يقول لو اقتضى قوله فأخرى به ما لم
دارت من التصحيح في جميع الشركات ثم المبلغ على التصحيح
فانما خرج نصيب ذلك الوارث كان أو لا وخلفه لما إذا
من نصيب كل وارث من التصحيح في جميع الشركات ثم المبلغ
على التصحيح فما خرج من القيمة فهو نصيب ذلك الوارث من حصة
الشركة ولو كان بين التصحيح والشركة موافقة أو مباينة أو
مخالفة لأنه إذا كان جميع الشركات في الصورة المذكورة
فحينئذ ينظر إلى ان يكون التصحيح والشركة موافقة أو
كافة ولو فرضنا نصيبه في الزوج ما يصح منه المبدأ في كل الشركة
يكون ما بين الزوجين ونصيب المبلغ على التصحيح وهو ثمانية
زوج ثمانية عشر وبنات ثلاث وأربع وبنات زوجة نصيب
من الشركة وكان الملازم بهم وهدن بنات في كل الشركة
المبلغ على الثمانية التي كانت من المبدأ فخرجت بنات
أربع وبنات زوجة نصيب من الشركة وكان لكل الشريكة
منها ما في الشركة وفيها المبلغ على الثمانية فخرجت
عشر بنات وأوصف وبنات فممن الشركة نصيب كل وقت جميع

وَقَائِلُ الْوَقَائِلِ

هذه الاصل نصبا محمولون وبنار اولو فضاء الكركية
 الربوية وعشر دون دينار او محل به كالحمل في الماشية ثم
 القيد فعلا ان الفرق بين الموافقة والمباينة والمذاخر
 ذكرنا في القضاة ويمكن ان يحار عنه بان قوله فاقترع
 كل وارث من التصحيح في جميع الكركية من غير ان الماشية والمباينة
 يدل على ان هذه القاعدة مطبوعة فيها كما ذكرنا في قوله
 بين التصحيح والكركية موافقة ثارة القاعدة ثمانية في
 والمدافاة فانه في ما ذكرتم وعلم ان القاعدة التي ذكرها
 على تقدير ان لا يكون في الكركية كبر اما اذا كان فيها
 فالصالحان يسلط الكركية في جميع من يدرى
 البطلان تقرب التصحيح من الكركية في خرج الكركية
 على الحاصل الكركية في جميع العود الكركية من الماشية
 في مخرج كبر الكركية في العمل بالحاصلين ما ذكرنا في القضاة
 والقسم من الماشية في مخرج قوله نصيب مثاله في الصورة
 التي ذكرنا بها في فرض ان يكون الكركية وعشرين دينار
 وثلاث دينار فتنظر في خمسة والعشرين في مخرج القضاة
 فيكون خمسة وسبعين وتبريد على الكركية وثلاث وفضا
 المجموع ستة وسبعين فيحفظ ثم تقرب ما نص من الماشية
 وهو ثمانية في ثلثه في مخرج كبر الكركية فصار الربوية
 عشرين ثم عمل ما ذكرنا من ان تقرب كل سهم من الماشية في
 جميع الستة والسبعين في ثلث المبلغ على الربوية وعشرين
 فيصير في تقدير ان الكركية ستة وسبعون صحيح والمصلحة

وعشرين في مخرج من الكركية والقسم فهو النصيب
 من الكركية في النصيب الزوج من المصلحة المحفوظة
 في ثمانية ثلاثه عشر ثمانية وستة فيسجل الماشية
 وثمانية وعشرين في ثلث المبلغ على الربوية وعشرين في مخرج
 ستة ونصف وكان الامم من الثمانية بينهم وهو عشرة
 في ستة وسبعين فيسجل على الربوية وعشرين في مخرج
 ويطرس وكان لكل ارض من الثمانية سبعة عشر دينار
 في ستة وسبعين فيسجل ما ذكره وتبين وتبين نصيب على
 الربوية وعشرين في مخرج وثلاث فادرجت الاصلان
 في وعشرين وثلاثا في المخط قال في الموضع المصلحة
 الموقولة واما في قضاء المليون اقول هذا الذي ذكرناه
 في كل فرق من الكركية فاضرب ما كان لكل فرق من اصل
 المصلحة وفق الكركية ثم قسم المبلغ على وفق المسئلة
 ان كان بين الكركية والمسئلة موافقة وان كان بين
 الكركية والمسئلة مباينة فاضرب ما كان لكل فرق من اصل
 المسئلة في الكركية ثم قسم المبلغ على وفق المسئلة
 المصلحة فالخارج في جميع تصحيح وهو ثمانية في الربوية
 في المواقف والمباينة مثال الاول زوج واربع قوت
 لا يواو وثمان الامم فاعلم كل سهم وتصحيح تصحيح
 لتقرب الاركة ثلثون مثلاً وبين الكركية والمصلحة في فرق
 بالثلث فاذ اردت ان تقرب نصيب كل فرق ضربت

ما كان لا يخرج من أصل المصلحة وهو ثلاثة كسبه في وقت الزكوة
 أي ثلثها وهو عشرة فيكون ثلثها ثلث المصلحة على ما سبق
 المصلحة أي ثلثات المصلحة وهو ثلثها فالخارج في الزكوة هو
 عشرة ونصف الزوج والثلث فاضرب ما كان للاصوات للاب
 واما من أصل المصلحة وهو أربعة كسبه في ثلث الزكوة فيكون
 ليعين ثم قسم المصلحة على ثلث المصلحة فالخارج ثلث عشرة ثلث
 فهو نصف الاصوات للاب والثلث فاضرب ما كان للاصوات
 للام من أصل المصلحة على ما سبق في ثلث الزكوة فاضرب
 ثم قسم المصلحة على ثلث الزكوة المصلحة فالخارج وهو ستة
 وثلثان ونصف الاضيق للام فاذا جمعنا الاضيق اصار
 ثلثين وثلثان فاضرب ما كان له لوضرب نصف المصلحة على
 في صورة الموافقة في كل الزكوة فثبت الحاصل على كل
 ثم الباقي من غير فرق فقال الثلث لولان ليعرف في المصلحة
 المصلحة لانه يكون الزكوة اثنين وثمانين فيكون بين
 التصحيح وهو عشرة وبين الزكوة مائة فاضرب ما كان للاصوات
 من أصل المصلحة وهو ثلاثة في كل الزكوة وهو ثلثان وثلثون
 فيكون ستة وثمانين ثم قسم المصلحة على جميع المصلحة على
 فالخارج في العشرة وهو عشرة وثلثان ونصف الزوج والثلث
 فاضرب ما كان للاصوات للاب ثم وهو أربعة كسبه في ثلث الزكوة
 فيكون ثمانية وثمانين وعشرة ثم قسم المصلحة على جميع المصلحة
 فالخارج في العشرة اربعة عشر وثلثان ونصف الاصوات
 للاب واما الباقي فاضرب ما كان للاصوات للام من أصل المصلحة

في كل الزكوة فاضرب المصلحة وستين ثم قسم المصلحة
 على جميع المصلحة فالخارج وهو ستة وثلثان ونصف الزوج والثلث
 للام فاذا جمعنا الاضيق اصار ثلثين وثلثون وهو المصلحة
 وبقا ان يقول لوقد قسم نصيب كل فريق على صورة
 في ذلك فعل ذلك في التصحيح كان اوله ودرجته
 قال في القضا الدلون ليعاقل اقول كما قسمته الزكوة بين
 الغواصين نصيب الزكوة فاضرب المصلحة على ما سبق في كل
 غير مائة كسبه مائة في الزكوة في العمل ويجعل مجموع المصلحة
 بلولة التصحيح في العمل كما فعلت فوات تخص في تصنيف
 عليه دين واحد مائة عشرة وثمانين والاضيق ثمانية وثلثان
 الدينين لصير عشرة وهي بمنزلة التصحيح والاضيق
 زكوة الميت ثمانية وثلثان في طلبها الموافقة بين
 الغواصين اربعة عشر وبين الزكوة فوجدت موافقة الثلث
 فاضرب ما بين مائة عشرة وثمانين على الميت في وقت الزكوة
 أي ثلثها وهو ثلث مائة ثلثين ثم قسم المصلحة على فوق
 التصحيح وهو عشرة فالخارج وهو مائة كسبه وثمانين
 له خمسة وثمانين على الميت في وقت الزكوة فيكون ثمانية
 وثلثان المصلحة على ثلث التصحيح وهو عشرة فالخارج وهو ثلاثة
 نصيبه والكل في الزكوة في هذه المصلحة ثلاثة عشر فاضرب
 من له عشرة في كل الزكوة اربعة عشر مائة فيكون مائة
 وثلثين ثم اقسام المصلحة على كل التصحيح الموقوف وهو عشرة

واما

فالخارج وهو ثمان وثلاثون نصيب من اربعة عشرة ولا
 خارج من ثمانية عشر في كل التركة يكون ثمة
 وسنتين ثم قسم المصلحة على كل التصوي المفروض فالخارج
 وهو اربعة وثلاثون نصيب من ثمانية عشر نصيبا
 صارت ثلاثة عشر ولو كانت التركة في هذه الصورة
 خمسة كان بين التركة والتصوي المفروض موازنة على
 اذ المصلحة المدركة لما عرفت فاضرب في ثمانية صاحب
 العشرة في ثمان التركة وهو اربعة فيكون عشرة واثني عشر
 في التصوي المفروض وهو ثلاثة فالخارج وهو ثمان وثلاثون
 نصيبا والبقية فاضرب في ثمانية صاحب العشرة في ثمانية
 التركة فيكون خمسة عشر اربعة عشر في التصوي المفروض في
 الخارج وهو اربعة وثلاثون نصيبا في ثمانية صاحب العشرة
 وهو ثمان وثلاثون نصيبا في ثمانية صاحب العشرة
 المصانية بثمانية في الطول فالفصل في التنازع في القول
 في الفصل في التنازع في موانع الوراثة وموانع ما ياتي
 الورثة بالمال معلوم ونحوه من البين فيقرن من مصالحه
 الورثة على كل حال من التركة بعد التنازع والامانة في سهام
 ذلك الورثة في كل حال من التركة بعد التنازع والامانة في سهام
 الباقيين كزوج وام وعم فالحكم بثمانية للزوج النصف
 وللام الثلث وللعمة السابعة في ثمانية مستقيمة على زوجي الورثة
 فلو صار الزوج على كل زوجة في ثمانية من المهر ووجه
 العبد على ان لا يكون له من ثمانية التركة في كل زوجة
 من البقي يبقى ثمانية اسهم تقسم باثني عشر بين الام وام
 اثنا عشر اسهما لهما في ثمانية على تقدير ان يكون الزوج

بعد سمان للام وسهم للعم فالزوج في ثمانية الام وام
 لا يبقى الا اذ كان الزوج ثمانية الثلث وللأم
 الثلث وللعم ما بقي وهو اربعة فالحكم بحال الصلح للام
 سمان وللعم سمان واحد ولو صار الزوج على كل زوجة
 زوج من البين فالحكم بثمانية من ثمانية اسهم للزوج
 وسمان للام والعم ثمانية ثابت في حقيقة اذ اوطقت
 لغيب العم من ثمانية اسهم لثمانية فجعلها ثمانية بين
 الزوج والام بقدر سهامهما في ثمانية ثلاثة اثمان
 للزوج وثمانية للام ولو صار ثمانية اسهم للزوج
 من البين فجعل المصلحة بثمانية ثمانية اسهم للزوج
 وسهم للام لان الام كانت ثمانية في حقيقة اذ اوطقت
 سهام الام تبقى اربعة فيجعل التركة اربعة اثمان
 في التصوي ثلاثة ارباع للزوج وربع للام قال بالرد
 الى قوله بيان الباب اقول لما عرفت من بيان
 ان بين الورثة شرع في بيان الرد والرد في ثمانية
 لعل ينقص بام ذور الفروض ومنه المصلحة والرد
 بسهام ذور الفروض وينقص المصلحة وعلما ان ما فصل
 عن فرض ذور الفروض ولا يفتقر الى من العينة يرد
 الفاضل على ذور الفروض بقدر حقوقهم الاعلى الا انهم
 فانه لا يرد عليهم اصله كما ذكرنا في صدر الكتاب وهو ان

بـ
 بـ

الرد قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وبما انفرد الصحابة
 اجماعه يقولوا لا يرث بغيره ثابت رضي الله عنه عن غيرهم
 والفوضى لم يثبت المال وبما انفرد مالك في ان الفوضى
 من الصحابة التي في قوله لا يرث الا في رد علي في رد الفوضى
 بنسبته وقوله لا يرث من نسبه المال والاقاؤه رضي
 فمولى للمال قال في مسائل الباب المذكور قوله
 اقول مسائل باب الرد اربعة اقسام لان في المسئلة
 صا صنفها واحد اعم من رد علي ما فصل او اخره صنف
 واحد وهو التقديرين اما ان يكون مع من لم ير عليه
 او لا يكون فمذاهب اربعة اقسام التقدير الاول ان يكون
 في المسئلة جنس واحد من ير عليه ما فصل عن فوضى
 والفوضى عندهم من لا ير عليه وذلك بان يكون
 الجنس ثبات او خواتم او جارات فاصول المسئلة في عدد
 رد ويرد في الجنس لان جميع المال فهذا الجنس الاول
 والرد ويرد في المسئلة فلا يكون الا من ير عليه لا لا
 كما اذ لم ير في حقين او بينتين او في حقين فاجعل
 المسئلة من اثنين وعط لك واحد منهما النصف الترتيب
 والتقسيم التام ان يكون في المسئلة جنسان او ثلاثة
 اجناس فكل من ير عليه عندهم من لا ير عليه ولا ير
 على ثلاثة اصناف بحكم التقدير فاصول المسئلة في مجموع
 يسويها التي اختلفت ما يخرج المسئلة اعني في المسئلة
 فمن اثنين اذ كان في المسئلة ثمانية اربعة

الرد
 لا

لان المسئلة في ثمانية ومجموع بينهما اثنا عشر
 الاثني عشر اصل المسئلة وتقسيم الترتيب عليها اربعة
 يسويها فكل واحد من هذه منها نصف المال واصل المسئلة
 من ثلاثة اذ كان في المسئلة ثلث ويسويها كالاولاد الام
 والام لان المسئلة في ثمانية ومجموع بينهما ثلث
 فيجعل الثلثة اصل المسئلة وتقسيم الترتيب عليها ثلث
 يسويها من فيكون الاولاد الام ثلثان من المال الام
 ثلث واصل المسئلة من اربعة اذ كان في المسئلة نصف
 ويسويها كام وبنت لان المسئلة في ثمانية ومجموع بينهما
 منها اربعة فيجعل الاربعة اصل المسئلة وتقسيم الترتيب
 عليها اربعة اذ كان بقدر يسويها من فيكون الام ربع المال
 والبنات ثلثان ويسويها اربعة واصل المسئلة من خمسة اذ كان
 في المسئلة ثلثان ويسويها اربعة ونصف ويسويها اربعة
 وثلث اما الاول فكل من ير عليه في ثمانية واما لان المسئلة
 في ثمانية ومجموع بينهما ثمانية فيجعل اصل المسئلة
 وتقسيم الترتيب عليها اربعة اذ كان بقدر يسويها من فيكون
 واحدة من البنات نصف المال ووجه الكلام في رد الام
 فكل من ير عليه اربعة اذ كان في ثمانية وبنت ابن واما لان المسئلة
 في ثمانية ومجموع بينهما ثمانية فيجعل اصل المسئلة ويسويها

التركة عليهن انهما ساءا بقدر ما من ثلثه انما هي التركة
 ونحوه للام وحسن لبيت الابن واما الثالث فكل من ترك
 لابن وام واثنتين لام لان المصلحة في تركه من غير
 ضم فيه بطلان اصل المصلحة ويقع التركة عليهن في المصلحة
 بقدر ما من ثلثه انما هي المصلحة للاثنتين لابي وام
 المصليتين لام قال وقيل كسرهما صنف او انكره
 كما عرفت فكل ما اذا كان في المصلحة التي قيل المصلحة التركة
 مكان بيت الابن ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
 واحد لا يستقيم على ثلثه فيضرب الثلث في الثلث فيضرب
 عشر اللام ثلثه والبيت تسعة والبنات الاربعة ثلثه
 قال وانما قلت ان اقول القسم الثالث هو ان يكون
 مع الاول من الاربعة عليهن ابي هو يكون في المصلحة
 ميمير وعليه ومعهم من الاربعة وعليه يعني ومعهم زوج او
 زوجة فاعطى فرض من الاربعة وعليه من فرض محاربه او
 الباقي وانظر في مير وعليه فان كان شخص واحد
 اوقع الباقي اليه وان كانوا اثنتان فان استقام اثنتان
 على ميرد وجميع ميرها ونحوه ولا حاجة الى الميرد كزوج
 ثلث ثلث ثلث لان فرض الزوج الربع وفرض البنات
 الثلث والاربعة من اثني عشر وهي روية فردا الى الاربعة

المسألة ٣

لانها اقل من ثلث فرض من الاربعة وعليه فيعطى الزوج
 الاربعة ربعها فيبقى ثلثه ونحوه فيستقيم على ثلث ثلث
 حاجة الى الميرد في هذه المسئلة وان يستقيم الباقي من
 فرض من الاربعة وعليه على عدد رؤوس مير وعليه فاضرب
 وفق رؤوس مير وعليه ان وارفق رؤوسهم الباقي من
 فرض من الاربعة وعليه فيخرج فرض من الاربعة وعليه في
 يله منه نصيب المسئلة كزوج وبيت بنات للزوج الربع
 والبنات الثلثان فالمسئلة من اثني عشر وهي روية
 فردا الى الاربعة ولو عطي الزوج ربعها فيبقى ثلثه
 لا يستقيم على البنات البيت ولكن ينصبها عواقبه
 الثلث لعدم اعتبار المباحطة فيضرب وفق رؤوس
 مير وعليه اي ثلث رؤوس البنات وهو ثلثان في
 يخرج فرض من الاربعة وعليه هو اربعة صار ثمانية فبطلت
 المسئلة لان للزوج واحد ضربناه في الميرد في ثلثه
 اعطيناه وكان البنات ثلثه ضربناها في الميرد حصل
 ستة اعطيناه كل واحدة منهم واحد والاربعة لان
 يوافق رؤوس مير وعليه فيخرج الباقي من فرض من
 الاربعة وعليه على تقدير عدم الاستقامة فاضرب كل رؤوس
 مير وعليه فيخرج فرض من الاربعة وعليه فبطلت المسئلة

تقريب ٢

لأنها

كروية وخمس ثبات فالمسألة من اثني عشر وهي ردية فردا
 الى الاربعية ويعطى الزوج واحد فيبقى ثلاثة وهي لا يستقيم
 على الخمسة بل يتوهم ما بينه فيضرب كل زوج من زوجي
 خمسة مخرج فرض من لا ير عليه وهو اربعة فيكون ثمانية
 فالجيبان خمسة المسئلة كان للزوج واحد فيضربها في
 المضروب صار خمسة اعطيناها وكان الثبات ثمانية فيضربها
 في المضروب حصل خمسة اعطينا كل واحد منهما عشرة
 قال والاربعة الى اقول القسم الاربعة هو ان يكون
 اثنا عشر من لا ير عليه اى هو ان يكون في المسئلة ثمانية
 مخرج ير عليه من لا ير عليه فاعطينا فرض من لا ير عليه
 من اقل مخارجهم واثني عشر مخرج فرض من لا ير عليه
 على مسئلة من ير عليه فان استقام فيها ولم ولا حاجة
 الى القرب وهذا هو صورة واحدة وهو ان يكون للزوج
 او الزوجات اربعة ويكون الثبات من اصل الرتبة ثمانية
 كصورة اربعة جارات وبيت اربعة اطفال وبيت اربع
 والمجرات اليسرى والملاضوات الام اثنتي عشر فالمسئلة كان
 عشرون ويا الى اربعة لانها اقل مخارج فرض من لا ير
 عليه ويعطى الزوجين اربعة فيبقى ثلاثة وهي ليست على مسئلة
 من ير عليه لانه اذا كان في المسئلة ثلث وبيتس ثلث

ثمانية كما بينا من قبل فاعطينا المجرات واحد او هو لا
 يستقيم عليهم واعطينا الاضوات الام اثني عشر وبيتس
 يساويان واربعين مواضع النصف وزدنا الى
 نصفها وجعلنا ثمانية ثم طلبنا المواضع بين الزوجين والزوج
 فاجدنا فخرنا الثلاثة التي هي فوق زوجي الاضوات
 الام اقل لكل زوجي المجرات وهي اربعة حصل اثني عشر
 ثم ضربنا في مخرج فرض من لا ير عليه وهو اربعة صار
 ثمانية واربعين ثمنا الصالح المسئلة كان للزوجية واحد
 ضربنا في المضروب صار اثني عشر اعطيناها وكان الثبات
 واحد ضربنا في المضروب صار اربعة اثني عشر اعطينا
 كل واحدة منهم ثلاثة وكان للاضوات الام اثنا عشر
 ضربنا بها في المضروب حصل اربعة وعشرون اعطينا كل
 واحدة منهم اربعة وجمعنا الانصبا صارت ثمانية وعشرين
 وان لم يستقيم ما بقى من مخرج فرض من لا ير عليه على
 مسئلة من ير عليه فاضرب جميع مسئلة من ير عليه في مخرج
 فرض من لا ير عليه فالمسئلة من مخرج فرض في اثنين
 ير عليه ومن لا ير عليه اربعة زوجات وبيت ثبات
 وبيت ثبات فالمسئلة من اربعة وعشرين وهي ردية فردا
 الى الثمانية لانها اقل مخارج فرض من لا ير عليه وصار

فرض من الاير وعليه وهو الثمن اليه بقى سبعة وميله من ثلث
وهو الثلث عليه خمسة لمعرفه والثلثينه والسبعه لمستقيم
على الخمسه بل يندها مبانيه فيقرب جميع ميله من مير عليه
في مخرج فرض من الاير وفقا لحاصل وهو اربعون مخرج
من مير عليه من الاير وعليه ثم اذا اردت ان تعرف صفة
كل واحد من الفوتقين من مخرج فرض الفوتقين فاضرب
سهم من الاير وعليه من اقل بخارج في ميله من مير عليه
مما يلحق فهو لك واضرب سهم من مير عليه بميلته فيما
بقي من مخرج فرض من الاير وعليه مما يلحق فهو له فان اراد
السيهام على البعض صحح المسئلة بالاصول المذكورة على
المفروقة ضربا نصيب الزوات الاربع من الثلثينه
في ميله من مير عليه وهي خمسة يكون المبلغ في اعطائها
الزوات ولكن بين الخوض رؤس الزوات مبانيه في
بكالها وضربا نصيب البنات الثلث من ميله من مير عليه
وهو اربعة في بقى من مخرج فرض من الاير وعليه وهي
صا ثمانية وعشرين اعطائها البنات ولكن بين السهام
والرؤس مبانيه فترتنا كالها وضربا نصيب الرؤس
الست من ميله من مير عليه وهو اربعة والسبعة واربعون
بالولكن بين السهام والرؤس مبانيه فترتنا كالها

وہم ہوا قید

طبليباين الرؤيس والرؤيس المواقف فوجدنا بين الرؤيس
 المحدث والزوجات مواقف النصف فوجدنا الاربعه
 الى الاثنين وضرنا بها في الستة حصل اثني عشر ثم طبليبا
 بين اثني عشر وفيه التسعة رؤيس البنات المواقف
 فوجدنا المواقف الثلاث ضربا ثلثها وهو ثلاثه في اثني
 حصل ستة وثلاثون ثم ضربنا ستة وثلاثين في الاربعين
 التهاى مخرج فرض الفوقين صار الفا واربعماية و
 اربعين فمما تصح المبطله كان للزوجات من الاربعين
 فتمت ضربنا بما في المحضوب وبقية وثلاثون صارت مائة وثمنا
 بين اعطينا كل واحد منهن خمسه واربعين وكان بين
 ثمانية وعشرون ضربا بما في المحضوب صارت الفا وثمان
 مائه اعطينا كل واحد منهن مائة واثني عشر وكان بين
 سبعة من الاربعين ضربا بما في المحضوب صارت مائتين
 واثني عشر من اعطينا كل واحد منهن مائتين واربعين
 فنجعلنا الانضبا صارت الفا واربعماية واربعين
 وعلم ان اراد بقوله الرابع ان يكون مع اثني عشر المار
 عليه ان يكون في المساجل صبا ان يمنه وعليه مع المار
 عليه فقط لان يكون صبا ان او ثلثه فمما بين الاربع
 الى ثلثه ان يكون مائة في الرابع طول الفه يكون هي ردية

والباقي لشيء الاية

فاذا اخذنا الحصى وهو العلات يخرجون من البين
 فيخرجون الا اذا كانت مع الجدة من البين الا ان كانت
 فانها اذا اخرجت وضعا وهو نصف الكل بعد نصيب
 لشيء يسمى وبعد وضعا فهو لشيء العلات واللاي وان لم يكن
 شيء بعد وضعا فلا شيء لشيء العلات والسبب ذلك ان
 اولاد الاب ما يحجبون باولاد الاب والام اما الجدة
 فيعوضها بغيرهم لغيرهم لانه شال ما هو موضع البين
 فاشبهين جد ورج من الاب والام ورج من الابنت
 جميع المال والمقابلة سواء قلنا الثلث والباقي للرج
 الاب والام ولينظر الا رج من الاب وان دخل في الاب
 وان كان يرث الا رج الاب اخت الاب المقابلة للرج
 والمجلس من خمسة سهم للجد سهمان والباقي ثلاثة للاخت
 من الاب والام والاشي للام اخت الاب شال ما بقي لشيء
 لشيء العلات بعد اخذ الاخت الاب ثم نصف الكل للمجلس
 في المال وهو جد ورجت الاب ورجت الاب المقابلة
 في الام جعلناه كالاخ فلما نه في المجلس خمسة اشوات
 المجلس اربعة من خمسة لجد سهمين لثلاثة سهمين
 الاب ورجت نصف المجلس وهو شتان ونصف لان النصف
 انما دفعنا اليها بعد ما خرج الجدة من البين فوجب ان يعطيا
 من بقية السهام فوقع الكسرة للمجلس فخرجت
 الى نصف وهو شتان في المجلس فصار خمسة سهمين

للجد خمسة سهمين للام ثم بقى للاختين لابي سهم
 واحد وهو عشرة المال ولا يستقيم عليهما فخرجت
 في الشرة صار عشرين فخرجت للمجلس منها فللجد ثمانية سهمين
 وللأختين لابي سهم واحد وهو عشرة لكل واحد من الاختين
 لابي سهم واحد والنصف مطابق للمجلس ويكون خمسة
 المجلس بوجه واحد وهو ان يقال للجد سهمان ولكل اخت
 سهم ثم الاخت لابي ورجت منها ما يتم به لها نصف
 وذلك سهمان سهم ونصف سهم فبقى نصف سهمين
 الاختين لابي لكل واحد من ربيع سهم فوقع الكسرة للرج
 فيخرج الربيع في أصل المجلس وهو خمسة فخرجت
 شال ما لم يبق شيء لشيء العلات بعد اخذ الاخت لابي
 والام نصف الكل وهو الفين مذكور في المال وهو ستة اشوات
 في المجلس المذكورة بدل اخت لابي ورجت الاختين لابي ثم
 الى لو كان جد ورجت لابي ثم ورجت لابي فلم يبق
 فبين لابي ثم لان الثلث والمقابلة للجد بوجه واحد
 المجلس من ثلاثة سهم للجد سهمين وسهمان للاختين فصار
 كما الاختان لابي فلم يبق للاختين لابي شيء فصار لكل
 جد ورجت لابي ورجت لابي فالمجلس خمسة سهمين
 المجلس خمسة سهمين سهمان للجد يبق ثلاثة سهمين لابي ورجت

لكل واحد منهم واحد من الالفان لابل وادبته وانهم
 الالفان لابل فان قلت لم لا يجوز ان يقال المسئلة والمطلوب
 ثلثا بما يتروا دسهم الالفان لابل قلت قد يجب الاقتصار
 عليها اذا لم يتحقق من المال لم يكن للعول العصبية
 واذا احتسب ان قوله ولو كان ثلثا لباقي اقول انما
 بهم دسهم اي اذا احتسب بالجد وبني الاعيان او
 العلقات صاحب فرض فطلبجد ترستا افضل الامور الثلاثة
 لجد بعد فرض دسهم في المقابلة فثبت ما بقى في يد
 جميع المال ووجه عي في المعادة ما ذكرنا من الاستدراك
 من غير فرق المقايضة لجد فرض دسهم فخرج وبعد
 ووجه لابل ودم فالمسئلة من اثنين النصف واحد للزوج
 لبق واحد يحصل لجد كانه فالواحد لا يستقر عليه ما شئت
 عدد ما في الالفين حصل الزوجة اثنتان والجد واحد
 من الجد والزوج واحد وانما قلنا ان المقابلة بينهما حصل
 لاننا لو اعطينا الجد سبسي المال لم يكن له واحد الا
 ونزك لو عطفناه ثلث ما بقي لان ما بقى لان ما بقى
 واحد والثلث له فيضرب بخرج الثلث وهو ثلاثة اقسام
 المسئلة هو اثنتان حصل ستة ثلثاته للزوج وواحد للجد
 واثنتان للملا فعملنا ان المقايضة في هذه المسئلة هي
 حزين واما فضلية ثلث ما بقى في الفرض والرب سبسي

ووجه دارضين وقت الالفان فالمسئلة بمسئلة
 واحد للجد فبقى خمسة والثلث لجد العزب بخرج الثلث
 في البتة ما شئت من ثمانية عشر ثلاثة للجد فبقى خمسة ثلثها
 وهو خمسة للجد ببقى عشرة فلكل واحد من الاضويين اربعة
 والالفان اثنتان وانما قلنا ان ثلث ما بقى في هذه المسئلة
 افضل لان المسئلة لا تقدر المعركة اليهم مسته وهد
 للجد ببقى خمسة فمخيل للجد كانه فيكون للجد مع الزوجة
 والالفان سبسي اخوات وانما لا يستقر عليه من سبسي
 ما بقى فيضرب عدد دسهم في سبسي وهي سبعة في اصل المسئلة
 وهي ستة حصل ثمان واربعون وتبع منها المسئلة
 للجد سبعة سبسيهم لاذن ما بقى خمسة ثلثون فيكون
 للجد ولكل واحد من الاضويين منها عشرة والالفان ستة
 وانما تعلم ان خمسة من ثمانية عشر افضل من عشرة من
 اثنين واربعين ولان المسئلة على تقدير اعطاء سبسي
 للجد ايضا سبسيته للجد واحد والجد واحد ببقى اربعة
 من الاضويين والالفان وهم خمس اخوات فلا يستقيم
 الا اربعة عليهم بل ينهد ما بقى فيضرب عدد دسهم
 وان خمسة اصل المسئلة حصل ثلثون خمسة للجد وثلث
 للجد والالفان ثمانية للملاخ وثمانية لآخر الملاخ

روى سبسي

الاثواني تعذر اليهم ان خمسة من ثمانية عشر اولي منها
 ثلثين واما افضلها فيسبب جميع المال كحد وجبة ثبت
 واثنيون اربع اتم فالحيلة من ستة للثمن واثنيون ثلثة
 للثمن وواحد للمجدة وواحد للمجد هو الدير سبب واحد
 للثانيون للاستقمة عليهم ما فخر به عدد ثمان في اصل المسئلة
 حصل اثني عشر سبب للثمن وثمانان للمجدة وثمانان بعد
 ولكل واحد من الاثنيون وواحد واثمانا قلنا ان الدير ثمان
 افضل لان المسئلة على التقدير المعقولة اليهم ستة ثلثة
 للثمن وواحد للمجدة يبقى ثمان فيجعل الجدة فيكون
 ثلثة افقوة وثمانان للاستقمة عليهم فخرنا عدد الدير
 في اصل المسئلة حصل ثمانية عشر للثمن استقمة ولا حجة ولا
 يبقى ستة لكل واحد منهما ثمان ولا حجة ان واحد اتم
 فيمن اثنين من ثمانية عشر ولان المصلحة على تقدير ثلثة
 ما يبقى اليهم ستة فيبقى بعد فرض ذر الدير ثمانان ولا
 ثلث لهما من ثمانية ثلثة في اصل المسئلة صار اليهم
 ثمانية عشر فتمت المعقولة وثلث الباقي يساوي لان ما
 يبقى ستة وثلثها ثمانان والدير على افضل من اجد بها
 ثمانا فيكون افضل من الاثني عشرة قوله لو كان ثلث
 الباقي خير للمجد وليس للباقي ثلث صحيح فاضرب بمخرج

الثلث في اصل المسئلة ثمانية الجواب عن سهو المقدر
 فوجدنا ان يقال لو كان ثلث ما يبقى خير للمجد ولم يكن
 للباقي ثلث ما يبقى فكيف تصح المسئلة اجاب عنه بان لو
 كان ثلث الباقي خيرا من المعقولة ويسبب جميع المال لم
 يكن للباقي بعد فرض ذر الدير ثلث صحيح فاضرب بمخرج
 الثلث وهو ثلثة في اصل المسئلة فيكون للباقي ثلث
 صحيح كما مر قال فان تركت له قوله وعلم قوله
 المسئلة من حيلة المصلحة التي يكون الدير فيها لا خيرا
 واثمانا ذكرنا بينهما ولم يتكلف بالتمثال الذي مر انما لها
 عا فائدة افروا في ان الاثنيون الاربعة من غير مجموعها بالمجد
 مع انها لا تشرع معه في بعض المواضع تقديرها ان كانت
 زوية وتركت جدوا وزوا وبنات واما ورضا الاثنيون
 فالمسئلة من ثمانية عشر والدير خير للمجد ويقول المسئلة
 ثلثة عشر ولا تشرع الاثنيون اما ان المسئلة من اثني عشرة
 الضيف والاربعة والدير سبب وقد عرفت ذلك اما ان الدير
 خيرا فلان المجد يأخذ من ثمانية عشر اثني عشر وعلى تقدير
 المعقولة اذ اعطينا الاربعة ثلثة وهو الاربعة للثمن
 ستة وهو النصف والام اثنين وهو الدير سبب واحد
 بين المجد والاثنى فيجعل المجد ثلثا اذ يكون يكون

اللائحة كمنكيات افوات وواحد لا يستقيم على ثلثة فغيرها
في اثني عشر مصلية تتفاوت فليكن اللفظ كما في عشرة
وللزوج الاربعة ولام الدرس تتبقي ثلثة الجدا
وللائحة واحد وكنزك على تقدير ثلث ما يبقى وهو واحد
يوجد له ثلث مصل فيخرس ثلثا في الاصل يحصل الاربعة
وتختلف وزنت تعلم ضرورة ان اثنين من ثلثة عشر غيرهما
تستقيم وتختلف واما ان المسئلة تقول فلانة اذرا عطية
تستقيم وهو النصف والجدا اثنين وهو الدرس والزوج ثلاثة
وهو الاربعة يبقى واحد للام وحكمه ان يكون لها ثلثان لان
فرضها هو الاربعة فتقول المسئلة ان ثلثة عشر لانا ثلثها
تج واحد واما مع الجدا لانه لائحة تحت فلانها تحت البنت
عصبة وكذا الجدا واللائحة الاربعة عايلة فلا تلي للعصبة
بها والجد بها انما يقدس بالفرقة لاجل الجمع
قال ودر علم الحق اول العلم ان زيد بن ثابت رضي الله
اللائحة للاب وام صاحب فرض مع الجدا لانه عصبة مع
الجد الا في مسئلة الاكبرية فانه رضي الله عنه يفرق في اللائحة
النصف لانه لا يبيت عصبة تنقسم بل انما حصلت عصبة
بالفرقة انما يحصل عصبة بفرق صورة لا يورث الى الجدا
فان ادعى الى ذلك فيجعلها صاحبة فرض صورة المسئلة

لورده

سورتين زوج ودم وروحة ووقت الام والاب فالمسألة
 رتبة لوجود النصف والثلث والربيع ثلثة المخرج وثمان
 للام وواحد للجد فمقتضى اللات في ردها على المسألة
 وهو ثمانية فبقول المسألة التسعة المخرج النصف هو
 والام الثلث والجد الربيع واللات النصف ثم نصف الجد
 فبقيت اربعة الاثلاث لان الحاقبة تسع غير الجد وذلك
 فمقتضى النصفان اربعة فبقية على الجد واللات
 للجد كمثل خط الاثنين والجد كالاثني عشر فلا يستقيم اربعة على
 ثلثة بل ثمانية باينة فبقية بعد الاثنين هي ثلثة في اصل
 المسألة تسع عوالمها اعني التسعة للربيع تسع عشر ثم ثمانية
 كالام والجد من اصل المسألة في المصروب اعطينا اربعة
 فبقيت المخرج وهو ثلثة في الثلاثة ما تسعة اعطيناها
 فبقيت الام وهو ثلثة في المصروب جعلت تسعة اعطيناها
 من فبقيت الجد وهو واحد في المصروب جعلت ثلثة اعطيناها
 ومن فبقيت اللات وهو ثلثة في المصروب جعلت تسعة اعطيناها
 بانتم فبقية فبقيت الجد اربعة فبقيت اللات ما تسعة اعطيناها
 للجد ثمانية واللات اربعة فبقية قوله اعطيناها تسعة بقول
 الماتسعة وتسمى من اربعة وعشرين وانما سميت هذه المسألة
 الاكبرية لانها واقعة امرأة من بني اكر و قيل للجد تسعة

لورده

زيد بن ثابت رضي الله عنه ان الجدي من الاضواء كلها
 حصة والوصول الجدي منها حصة لا ينقص من الجدي لم يدر
 وعقبه لا ينقص عنه عما خلد اليك من ذهب وتغيره في
 مكان الاضواء ارج او اثمان فلا عمل ولا كرامة الا ما لا
 فلا ان يمسك حركته فلا في النقص واللام الثالث
 يبقى الا يدرى مال فعل الجدي ولا في اللاح لان الاعمال
 له لا ليس صاحب فرض بل هو عبته ولا في المعصية اذا
 لم يبق شيء من فرض ذي الفرض او ما الاثمان فلا في
 كحيان الام من الثلث الى اليسر فالمسألة حركته فلا في
 ووافد اللام ووافد الجدي يبقى ووافد نصيب الاضواء ضربا
 عدد ما في المسألة حصل اثنى عشر وهو التصحيح بخلاف الاكثر
 فانه ما بقي للاضواء شيء فقام العول فعلم ان اليسر في
 المسألة ايضا في الجدي والمقامة وثلاث ما في متساويان
 قال باب المسألة انما اقول المسألة انما يحصل بان
 يكون اثنان فقبل ان يصير تركته مات ووافد موصوفة
 او اثمان او ثلثة او اكثر ولما بحيث متساوية لان عبته
 الثانية ووافد ثلثين في عبته الاولى واثانته شيخ
 الثانية ووافد البعثة في الثانية ووافد موصوفين
 الاضواء من قبل البعثة في ثلثة مات عن زوج و

نسخة

بنت ووافد الزوج قبل القسمة عن امراته ووافد
 في تمام ماتت البنت قبل القسمة عن ابنتين وبنت ووافد
 ثم ماتت مدة البنت التي هي ام الامراته البنت ماتت ووافد
 لا عن زوج ووافد في الاصل فيه اي فيما صار لبعض
 ميراثنا ان تصح ميراث الميت الاول وتصل ميراثه على
 وارثه لم تصح ثم تصح ميراث الميت الثاني وتصل ميراثه
 ما في ميراث الميت الثاني من التصحيح الاول ويجوز التصحيح الثاني
 ثلثة اموال من المماثلة والموافق والمساوية فان
 ما في ميراث الميت الثاني على التصحيح الثاني فلا حاجة الى الغرض
 اصلاح التصحيح المسكتان من التصحيح الاول ان لم يستقيم ما في
 ميراث الميت الثاني من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فانظر
 بين ما يده من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني ان بينهما
 موافقة فاضرب وفق التصحيح الثاني في التصحيح الاول
 لمصلحة مخرجي المسكتين ومنه تصح المسكتان وان كان
 بينهما اي بين ما في يده من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني
 مباينة فاضرب كل التصحيح الثاني في التصحيح الاول فالمبلغ
 مخرجي المسكتين ومنه تصح المسكتان ووافد اربعة
 فسهام ووافد الميت الاول يعزب في المحضوب اي في
 التصحيح الثاني ان كان بين ما يده من التصحيح الاول وبين

التي انما هي ما يراه في وقت التصحيح انما ان كان
 موافقة وسرهما وورثا الميت انما من تصحيح الشك في
 في كل ما في يده من التصحيح الاول ان كان بينهما ما يراه
 في وقت ما في يده من ان كان بينهما موافقة وان مات ثلث
 او رابع قبل العتمة فاجعل المبلغ الذي تصح منه المثلثان
 او الباقيل مقام المثلث الاول وارجل المثلث الثاني مقام
 المثلث الثاني في وقت العمل ثم الرابطة والخاصة يكونك يعني
 اجعل المبلغ الذي تصح منه الباقي مقام الاول والرابعة
 مقام الثاني ولا تكونا في غيرهما غير الرباط في
 هذه القاعدة صححنا في المثال المذكور في الحق المثلث الاول
 اعني مسئلة الزوج والبنات والامان نظرا فيها فوجدت
 ان اصلها ان من اثني عشر ولا يعطى النصف واليد لم
 يكن رتبة لكنها رتبة اذ قد بقي بعد اعطاء الاعيان لهم
 واجعلنا عطية فوض الزوج التراب من لايير وعليه والاول
 من اقل الخراج وهو رتبة يبق ثلثه ومثلث من مير
 عليه يعني مسئلة البنات والامان من رتبة لان البنات لها
 النصف والامان لها الدر والنصف والامان رتبة
 ولا موافقة بين الثلثة والارابعة فوضنا الارابعة التي
 هي جميع مسئلة مير وعليه في الارابعة التي هي مخير فوض

من لايير وعليه مسئلة عشرة لان للزوج واحد من مخير
 فوضنا في مسئلة مير وعليه وهو رتبة مير رتبة ٢
 اعطيناه والامان واحد من مسئلة مير وعليه يعني الارابعة
 فوضنا فيما بقي من مخير فوض من لايير وعليه وهو ثلث
 مير ثلثه فاعطيناه بالبنات والبنات ثلثه مير وعليه
 فوضنا فيما بقي من مخير فوض من لايير وعليه وهو ثلث
 مير ثلثه فاعطيناه بالبنات والبنات ثلثه مير وعليه
 ان مات الزوج قبل العتمة مير زوجة والبنات والمير
 من رتبة وتصح منها لانها مسئلة زوجة والبنات واحد
 للزوج يبق ثلثه فاعطيناه لانها ثلث ما يبق بعد فوض
 الزوجية وهو واحد يبق اثنا عشر من لايير ثم نظرا في مخير
 في تصحيح الاول ووضنا رتبة مير تصحيح الثلثة وهو مير
 مير اعطيناه كل واحد من المثلث ان يذهب فيكون الزوجية
 واحد والامان واحد وللبنات اثنا عشر من المثلثان
 من اصل واحد وهو ثلثه عشر ثم جعلنا المثلث ان ثلثه التي
 هي ان مات البنات قبل العتمة من اثني عشر وبنات وبنات
 بنات وهي ام الميت الاول فاعطيناه تصح منها مير
 واحد للزوج يبق مير والامان واحد فاجعلنا بالاربع
 بنات فوضنا مير يبق مير يكون مجموع مير مير مير

عليه من كل واحد من الاثنين ثمان وثلثين
فيما في يد ما من التصحيح الاول
التصحيح الاول وهو ثمان وعشرون
وهو يثبت موافقة الثلث ودون الثلث الى الثلث وهو
ثمان وثمانين في التصحيح الاول وهو يثبت
ثمان وثلثون فحينئذ تصح الى ان يتم ضربها فيصير زوج
الميت الاول من التصحيح الاول وهو زوج في المقروب
وهو ثمان وثلثون وفي التصحيح الثاني حصل ثمانية فاذا
ارادنا ان نوفي نصيب ورثة الزوج من نصيب الزوج
وهو ثمانية ضربا ما كان لكل واحد منهم من التصحيح الاول في
المقروب فحينئذ نصيب الزوجة وهو واحد من المقروب
وهو ثمان حصل ثمان اعطينا ما وضربنا نصيب ام
الزوج وهو واحد ايضا في المقروب حصل ثمان اعطينا
ضرب نصيب الزوج وهو ثمان في المقروب حصل ثمان
ضعفنا اليه ثم ضربنا نصيب الميت الاول في
وهو ثمان في المقروب حصل ثمان فحينئذ اعطينا ما
نصيب ميت الميت الاول من التصحيح الاول وهو ثمان
في المقروب صار ثمانية عشر واذ اردنا ان نوفي نصيب
واحد من ورثة الميت من نصيب الميت ضربا ما كان

واحد منهم من تصحيح مسئلة في وفق ما في يد ما من التصحيح
الاول وفي نصيب الاثنين والثلث من التصحيح الثالث
ثم وبوجه في وفق ما في يد الميت الميت الاول من
التصحيح الاول وهو ثمان وثمانون اعطينا كل واحد
من الاثنين ثمان وثلثون وثلثون وضربنا نصيب زوجة
الميت التي بها ام الميت الاول وهو واحد في وفق
ما في يد ما وهو ثمان وثمانون اعطينا ما فليكن ثمانية
البر من التصحيح الاول والثمانية ثمان نصيب ميتها
واما ثمانية بر من نصيب الميت لكونها جدة والاولاد
الميت ثمانية بر من نصيبها ولورثة الميت الزوج ثمانية بر من
والزوج ثمان وثلثون سهمان وهو المثلث ثم نحسب اليه
الرابعة وهي اربعة ماتت الجدة عن زوج وفورس فاليه
من اثنين النصف بر من واحد للزوج وواحد للاخوين
لا يتحقق عليها فغربا عددا ما في المسئلة صار الرابعة للزوج
ثمان ولكل واحد من الاخوين واحد ثم نظرا ما في يد
الجدة من التصحيح الاول والثالث وهو ثمان وعشرين
الرابعة للزوج ثمانية ثمانية والرابعة واحد واحد
فغربا جميع التصحيح الثمانية والرابعة في جميع التصحيح الاول
وهو ثمان وثلثون حصل ثمانية وعشرون فحينئذ

جميع المسائل وقد كان لام المصنف الاول المسئلة الاولى
 ستة ضربا بما في المصروف اعني في اربعين الربو وهو اربعة
 صارت اربعة وعشرين اعطينا ما وكان للزوج من المصروف
 وفي ثمانية ضربا بما في المصروف صارت اثنتي عشرة وثلاثين و
 لزوج الزوجة اثنان من الثمانية ضربا بما في المصروف و
 اربعو حصل ثمانية اعطينا ما من اثنين وثلاثين وكان لام
 الزوج اربعة عشر اثنان ضربا بما في المصروف حصل ثمانية اعطينا ما
 من اثنين اى قبل الاربون وثلاثين وكان للزوج
 اربعة ضربا بما في المصروف صارت ثمانية عشر اعطينا ما من
 اثنين وثلاثين وقد كان لبيت الاول ثمانية عشر وعشرة
 الاولى ضربا بما في المصروف وهو اربعو صارت ثمانية عشر
 وكان لبيت المصنف الاول ثمانية عشر ضربا بما في المصروف
 صارت اثني عشر اعطينا ما من اثنين وسبعين وكان لكل
 واحد من بيتي البيت من المصنف الاول اربعة عشر ضربا بما في
 المصروف صارت اربعو وعشرين اعطينا كل واحد منهما
 اربعة وعشرين من اثنين وسبعين وقد كان نصيب الحصة
 اى من الميت الاول من المصنف الثاني ثلثة ضربا بما في المصروف
 وهو اربعو صارت اثني عشر اعطينا ما من اثنين وسبعين
 وكان المصنف المصنف الاول اربعة وعشرين فيكون لبيت

المسلمة ثلثة وثلثون وثمانون فاذا اراد ان يوفى
 نصيب زوجته المصروف ضربا نصيب زوج الحصة من المصنف
 الاول وهو اثنان في كل ما في يده ما من المصنف الاول
 والثاني في كل ما في يده ثمانية عشر اعطينا ما من ثلثة
 اثنين من ضربا نصيب الزوج من الحصة وهو اثنان لثلاثة
 صارت ثمانية عشر اعطينا كل واحد منهما اربعة عشر
 ثلثة وثلثين ثم جميعا جميع الاصلبا وصار ما في يده
 وعشرين وهو المصروف واعلم ان المصنف الثاني اثنان في كل ما
 لا تملكه على اقلها ما في يده الميت الثلثة على اقلها
 وعلى اقلها ثمانية وعلى ما ينه على ترتيب الكتاب وعلى
 الاربعين من ثلثين فاقترن في غير المصنف الاول
 المصنف الثاني من المصنف الثاني ان يحتاج اليها على تقدير ان
 يكون وزنه الميت الثلثة يكون من المصنف الثاني اربعة
 من الميت الاول ما في يده اثنان وثلثة الميت الثاني اربعة
 الميت الاول ويرتفع من جيبه يكون من الميت الاول
 فاما يحمل الميت الثلثة كان لم يكن ولتقسيم المصنف الثاني
 بقى من الورثة مثالات شخص وخلق فمناضرة واثبات
 انوار كلهم من الاربع الام فقبل بجهة اربعة مات واحد
 من الانوار ثم مات اخوه وليس له ما وارث غير بقى من

في ذوالرجح

الاضوة والاضوات فانما يحيط بالميت الثاني والثالث
كان لم يكن يكونا بل فيهم المال عين الاضوة والاضوات
لذا كثر في نظر الاثنين قال فحصل في توريث ذوالالارحام
اما قوله وروى اقول لما فرغ من بيان اقسام النواحيش
والعصيات وكيفية توريثهم شرع في بيان توريث ذوي
الارحام وقال ذوالالارحام هو كل قريب ليس بندي سبه ولا
ولا عصبة قوله كل قريب كالجنس لدفع النواحيش
والعصيات في قوله ليس بندي سبه اي ليس لغيره
مقدور في تلك به الستة وجميع الامة اضرار عن ذك
الفروض وقوله ولا عصبة اضرار عن العصبات والقبائل
ان يقول نقول على هذا غير وادعه موقعا لان التبرع
للحقيقة لا لا فلو علم ان عامة العمى به نعم ليعني
هم ترون توريث ذوالالارحام ولما ترون في الميت
من سبه كسبه وصحابه وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه
لذوي الارحام بل يوضع عندهم اصحاب النواحيش
المال في بيت المال وبقال الثاني وما يكون ذوالالارحام
اصنافا اربعة كما لعصبات بالنسبة للصنف الاول هي
الامه الميت وهم اولاد البنات والابن سفلا واولاد بنات
الابن والابن سفلا كما بن بنت الميت وبن بنت ابن

الميت والصنف الثاني يسمى بالميم الميت وهم الاجداد
الاباقطون وان علوا والجدات اباقطون وان علوا
كتاب ام الميت وهم اب ام الميت والصنف الثالث يسمى
ابوي الميت وهم اولاد الاضوات وان سفلا سواء كانت الا
ضوات لاب ام اولاد اب الام وبنات الاضوة سواء كانت اب
وام اولاد اب الام وبنو الاضوة لام كما بن بنت الميت وبن
انج الميت وبن من خط الميت لام وبنما قال وبنات الاضوة
وبنو الاضوة لام ولم يبق واولاد الاضوة ملحقات اضرار عن
بنو الاضوة لاب وام اولاد اب امهم من العصبات والصنف
الرابع يسمى بالجدى الميت او جد في الميت وهم العجات
والاعمام لام والاضوات والجدات كانت اب الميت وبن
الاب لام وبن ام الميت ورضت ام الميت وبنما قال و
الاعمام للام الاعمام لاب وام اولاد بن حجة للعصبات
فوق الامح اصناف الاربعة وكل من يدرى بهم من جهة ذوي
الارحام قوله وكل من يدرى بهم فشارة اليهم كما ترون و
ان علوا وان سفلا اقطر كما ذكرنا في ذوي الارحام اربعة
عشر قسما الاول اولاد البنات وان سفلا الثاني اولاد
الابن وان سفلا الثالث الاجداد اباقطون وان علوا
الرابعة الجدات اباقطون وان علوا الخامس اولاد الاضوات

لام وان نزلوا الى السبع لاولاد الاخوات الاولاد
 نزلوا الى السبع لاولاد الاخوات لام وان نزلوا الى السبع
 بنات الاخوة لاني ام وان نزلت القام بنات الاخوة
 الاب وان نزلت القام اولاد الاخوة لام وان بعدوا
 الحادي عشر العتات ولد اولادهم وان بعدوا الثاني عشر لاني
 لام وان اولادهم وان بعدوا الثالث عشر الاخوات اولادهم
 وان بعدوا الرابع عشر الحالات اولادهم وان بعدوا
 ورعنا اقول لما بين الاخوة في الاربع من ذوى الارحام
 ان يبين اى الاصناف اقرب الى الميت حتى يكون لولى
 ميراثه روى ابو سليمان عن محمد بن الحسن وهو صاحب
 ان اقرب الاصناف الى الميت الصنف الثامن الذي يسمى
 الميت وهم الاجارات والباقيات وان بعدوا والمجرات
 والباقيات وان علت ثم الصنف الاول وهم اولاد
 واولاد بنات الابن فان سقطوا ثم الصنف الثالث وهم
 اولاد الاخوات وبنات الاخوة وينزل الاخوة لام وان نزلوا
 ثم الصنف الرابع وهم الاعمام لام والعتات والافعال
 اولادهم وان بعدوا وروى ابو يوسف والحسن بن زياد عن
 الحسن بن زياد عن محمد بن الحسن بن محمد بن الحسين بن
 اقرب الاصناف الى الميت الصنف الاول ثم الصنف الثاني

ثم الصنف الثالث ثم الصنف الرابع كترتيب العتات فان
 اقرب العتات النكولون ويؤمهم وان سقطوا ثم الاب
 والمجد وان علما ثم الاخوة ويؤمهم وان سقطوا ثم الاعمام
 ان بعدوا والفتور عند اصحابنا يحذفون عن الرواية الفقرة
 ونزل الى هذا بقوله وهو المأخوذ عن محمد بن الحسين بن
 الصنف الثالث يعني اولاد الاخوات وبنات الاخوة
 وبنات الاخوة لام مقدم على المجد اسقط الذي هو الام
 قال فصل في الصنف الاول الى قوله وكذلك عند محمد
 اقول لما بين توريث ذوى الارحام على سبيل الاحمال الزاد
 ان يبين الى بيان كيفية توريث كل واحد منهم فقال اولاد
 بهم بالمرث اقربهم الى الميت اى الى الصنف الاول وهو
 اولاد البنات واولاد بنات الابن بالمرث اقربهم الى
 الميت بنت الميت او بالمرث من بنت بنت الابن
 وجه يأخذ البنت جميع المال الصنف بالفرض ونصف بالرد
 لانها بمنزلة امها كما سيجي وان لم يكن واحد من الصنف
 اقرب الى الميت بل سقطوا في الدرمة بان يولدوا الى الميت
 بزوجين او ثلاث درجات فاولاد الوارث اولى من ولد الوارث
 الارحام القوة وابتنة وبنات بنت ابن الميت اولى من
 ابن بنت بنت الميت لان بنت بنت الابن ولد بنت الابن

وهي وارثة لانها من اصحاب الفرائض كما هو بخلاف ابن التبت
فانه ولد لبنت التبت وهي غير وارثة بل من موقوف الارحام
والان كنتوت ورجايتهم ولم يكن فيهم ولد للوارث كنت
ابن التبت وابن بنت التبت بهذه الصورة

او كان كلهم اولاد لوزن من ابن التبت وبنت التبت فبنت
اسيوبي والحسن بن يحيى وليعتبر ابدان الفروع المتبقية
في الدرمة وتقسيم المال عليهم ولا يعتبر اصولهم واصلان
كما هو المذكور او انما يعطى لهم الميراث عند ما لا يكون في
قطر الاثني عشر سوا ما تعلق صفته الاصول الذين يرث
الفروع نصيبهم في التركة والا فبنت الابن بنت الابن
وبنت بنت الابن كالصورة التي ذكرنا من ان كلهم يورثون
الى الوارث او اختلفت صفات الاصول في التركة والا
فبنت كالصورة التي ذكرنا من ان لم يكن فيهم ولد للوارث
وحجتها الى الميراث للفروع فيجب ان يعتبر ابدانهم وتقسيم
عليهم كما في غيرهم وعند محمد وليعتبر ابدان الفروع المتبقية
وتيسر في الدرمة ان تعلق صفته الاصول الذين يرث
الفروع نصيبهم في التركة والا فبنت موقفا لاسيوبي

الحسن بن زياد وهو وليعتبر ابدان الاصول اختلفت صفاتهم
في التركة والا فبنت موقفا لاسيوبي والحسن بن زياد
والخلف صفاتهم حتى يخالفوا لاسيوبي والحسن بن زياد
وحجتها على ما التفتي ان ميراث الفروع ليس الا نسب
يرث الى الاصول ولا يخفى انه اذا كان الاصل ذكرا كان يرث
ضعف ميراث الانثى فعلى هذا اذا ترك الميت ابن بنت
بنت يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين عند محمد
والحسن بن زياد لان عندنا انما يعتبر ابدانها واولادها
منها ذكر ولا اخر انثى فيكون المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
عند محمد كذا في تقسيم المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
فيكون لان صفات الاصول متفقة في الاثني عشر ولو ترك شخص
ابن بنت وابن بنت بنت فعند اسيوبي والحسن بن زياد
تقسم المال بين الفروع الثلاثة باعتبار ابدانهم فيكون
المال للذكر مثل حظ الانثيين وهو بن بنت التبت وثلاث المال
ثلاث بن بنت ابن التبت وعند محمد يوزن في تقسيم المال بين الاصول
اعنى تقسيم المال على البطلان الثلاثة على ابن التبت وبنت التبت
الثلاثة لانهم ابدان التبت وثلاثة لبنت التبت للذكر مثل حظ
الانثيين ثم يعطى بنت ابن التبت الثلثان لانها نصيبها
ويعطى ابن بنت التبت الثلث لان نصيبها ربع فالمرء عند محمد

يفعل الى ان تنقضي هذه الصورة

على ما هو عند ابي يوسف والحسن بن زياد وفي هذه المسئلة
قال وكذلك عند محمد بن عيسى في القول كما هو في الاصول عند
محمد بن ابي ان اختلفت صفاتهم كذلك لو غيرت عند اذ كان
في اولاد النبات المتساوي في الدرجة بطون مختلفة يتقسم
المال على اول بطون اختلف في الاصول للذكر مثل خطه الثانيين
ثم يجعل الذكر طائفة عامته ويجعل الاناث طائفة نور
بعد التسمية في اصحاب الذكر كجمع ويعطى فروعه ان لم يكن
بينهم وبين فروعه في البطون اختلفا في الذكر كونه والاول
بان يكون الجميع ذكورا او انما كان من بينهم وبين فروعه
اختلفا في البطون ليس ما اصابهم على اعلى الخلق الذي
وقع للذكر مثل خطه الثانيين ثم جعل الذكر طائفة ولاناث
طائفة في اصحاب الذكر فروعه ولو عدم ان لم يختلف البطون
وان اختلفت ليس على اعلى الخلق وهكذا يفعل الى ان يبي
وكذلك كل ما اصاب الاناث كجمع ويعطى فروعه ان لم يكن
بينهم وبين فروعه في البطون اختلفا في الذكر كونه والاول
وان وقع الاصل في ليس ما اصابهم على اعلى الخلق الذي
للذكر مثل خطه الثانيين ثم يجعل الذكر طائفة ولاناث طائفة
اخر في اصحاب الذكر فروعه ولو عدم ما اصاب الاناث فروعه
ان لم يختلف البطون وان اختلفت ليس على اعلى الخلق وهكذا

اعلم ان المصنف ذكر هذه المسئلة تنوعا على القاعدة التي
ذكرها واما او شجها بما في الايضاح فاقوله هذه المسئلة على
عاشي عشر شخص من ذور الارحام تسعة من النبات والاشجار
من النبين كل يزداد الاشخاص في درجته واحدة ولو تعدى
الى البطون اليانسين وليس فيهم ولد الوارث في عند ابي
الحسن بن زياد واما في غيرهم فغيره لانما اذ احسب
الانسان في اثنين اخصر من خمسة عشر تنبأ قطعه المسئلة في
الانسانين منهم واولوهم ان يسميهم وعند محمد بن ابي
زيد في ان يسميهم لانما اذ انظرنا في البطون الثاني و

وصداقها تسع نباتات وثلاثة بنين حبس كل واحد من
 البنين بنين صار المجموع خمس عشرة نباتا فجعلنا البنية
 من رؤسهم فيكون ستة للانباء وستة للنبات ثم جعلنا
 المذكور طائفة وجعلنا ما صار لهم هو ستة ثم نظرنا الى
 من هذا البنين الثلاثة وجدنا بازاءهم من البطلان الثالث
 ابناء وبنين قسمنا بنيت عليهم المذكور مثل خط الانبياء ثمانية
 عطينا الابن ثلاثة وعطينا البنين ثلاثة وجعلنا ما كان
 يقف ثم دفعنا نصيب الابن الى آخروعه لان البطلان الى
 آخروعه تنفع ثم نظرنا ثم طائفة النبات اعني البنين
 البنين في البطلان الثالث وجدنا بازاءهم البطلان
 الرابع ابناء وبنين ثمانية عطينا المذكور في البطلان
 بنين فدفعنا اثنين الى الابن ودفعنا الى البنين
 نصيب الابن الى آخروعه لان البطلان في الابن الى آخرو
 الفروعين متفقة ونزك نصيب البنين فدفعنا الى آخرو
 فروعها لان البطلان من البنين الى آخرو فروع متفقة
 فافضى نصيب الانباء الى آخرو فروعهم على استلاف صفتهم
 ثم نظرنا في طائفة الانبات في البطلان الثالث فوجدنا
 تسعة وعددهم كذلك ثم نظرنا في البطلان الثالث فوجدنا
 هو اقل من البطلان الثالث فوجدنا بازاءهم ثلاث بنين و

ثمانية فيكون المجموع كخمس عشرة نباتا والنتيجة التي هي
 لا يستقيم عليهم لكن بين البنية واثنى عشر عددهم
 مدافعة الثلث فوجدنا اثنى عشر الى الثالث وهو اقل
 الاربعة التي هي وفق الرؤس من اصل المسئلة وهو خمسة عشر
 بنين فوجدنا البنية المسئلة له طائفة البنين في البطلان
 ستة من اصل المسئلة اثنى عشر فوجدنا بازاءهم في البطلان
 هو اربعة صارت اربعة وعشرين ثم قسمنا ما على البطلان
 من طائفة البنين فاعطينا الابن اثنى عشر والبنين اثنى عشر
 ثم دفعنا نصيب الابن الى آخروعه من البطلان اربعة عشر
 ثم قسمنا بقية البنين من البطلان الثالث وهي اثنى عشر على
 البطلان الرابع ابناء وبنين ثمانية عطينا الابن اربعة للبنين ثم دفعنا
 نصيب الابن الى آخروعه من البطلان اربعة عشر وكذلك
 البنية للبنين فدفعنا الى آخروعه من البطلان اربعة عشر
 لما ذكرنا ثم نظرنا في طائفة الانبات التسع في البطلان الثاني
 فوجدنا نصيبهم من اصل المسئلة تسعة فوجدنا بازاءهم في البطلان
 اربعة عشر صارت تسعة وثلاثون ثم نظرنا في البطلان الثاني
 فوجدنا بازاءهم من البطلان الثالث ثلاثة بنين وبنات
 فيكون المجموع اثنى عشر نباتا فدفعنا ثمانية عشر الى البنين
 وثمانية عشر الى البنات وجعلنا ما كان طائفة البنين ثم نظرنا في

الطائفة البنية الذين هم من البطن الثالث فوجدنا بالبرهان
 في البطن الرابع ابن وبنين فقمنا ما بينهم المذكور
 فخطا الاثنين فاعطينا الابن بقية والبنين التسعة ثم قمنا
 نصيب الابن الى اربعة فوجدنا في البطن السادس كما ذكرنا
 ثم خطا الى اربعة البنين في البطن الرابع فوجدنا في البطن
 في البطن الخامس بنين فخطا بقية الى العشرة ثم خطا الى
 اسفل منها في البطن الخامس فوجدنا ما ذكرنا في البطن السادس
 ابنا وبنين فقمنا التسعة بنينا المذكور مثل خطا الاثنين في
 عطينا الابن بقية والبنين ثلاثة ثم خطا الى اربعة فخطا
 الست في البطن الثالث فوجدنا بالبرهان في البطن الرابع ثلاثة
 بنين وثلاثة بنات فجعلنا البنين ثلث بنات فيكون
 المجموع تسعة بنات فقمنا عليهم نصيب اللغات الست
 هو ثمانية عشر المذكور مثل خطا الاثنين في عطينا البنين
 الثلاثة اثني عشر والبنات الثلاثة ثم جعلنا البنين
 طائفة والبنات طائفة اربعة ثم خطا الى اربعة البنين في البطن
 الرابع فوجدنا بالبرهان في البطن الخامس بنين وبنين فقمنا
 نصيبهم وبنات ثمانية عشر فطينا الابن بقية والبنين ستة
 ثم قمنا نصيب الابن الى اربعة فوجدنا في البطن السادس ثم
 خطا الى اربعة البنين في البطن الخامس فوجدنا بالبرهان

البطن السادس ابن وبنين فقمنا عليهم النصيب الستة للابن
 اربعة والبنات اثنتان ثم خطا الى اربعة طائفة البنات الثلاثة
 في البطن الرابع ووجدنا بالبرهان في البطن الخامس ابنا
 وبنين فقمنا نصيبهم وبنات ثمانية عشر فطينا
 الابن ثلاثة والبنين ثلاثة ثم قمنا نصيب الابن الى اربعة
 فوجدنا في البطن السادس ثم خطا الى اربعة البنين في البطن
 الخامس ووجدنا بالبرهان في البطن السادس ابنا وبنين في
 عطينا الابن اثنين والبنات واحدان فاجمعنا الانصبا
 كانت ستين بينهما وهو الخط ويمكن بيان هذه المسئلة بوجه
 اربعة وهو ان قال المسئلة في عشرة كما مرت للبنين وقية البنات
 فقمنا الستة على اربعة البنين كما ذكرنا ثم خطا الى اربعة
 طائفة الاناث فوجدنا بالبرهان في البطن الثالث ثمانية بنين
 وست بنات فجعلنا كل بنين مثل ابن فصارت المجموع ستة
 بنين ولا يستقيم التسعة عليهم بل بنينا موافقة الثلث فوجدنا
 ثلث عدد الزواجر وبما اثنان في اصل المسئلة وهو عشرة
 فطينا ثم عطينا البنين الثلاثة في البطن الثالث اثني عشر
 ووجدنا الى اربعة فوجدنا كما مر في عطينا البنات التسعة ثمانية عشر
 فطينا البنين الثلاثة في البطن الثالث تسعة والبنات ست
 في البطن الثالث اربعة تسعة وجعلنا البنين في هذه البطن

ونظرتنا الى رسل منهم فوجدنا ابا راهيم ابا وثيق فجلنا
 اليقين مثل ابا فلان السقيم الشعة عليهم على بيدها مائة
 ففردنا عند الزكوة واما اثنان في اصل المسئلة هو ثلثون
 فصارت ستين فمما تصيب المسئلة كانينا وحصل لكل واحد
 من الورثة القدر المكتوب بالرقوم قال وذلك محمد بن
 اقول كذلك محمد بن ابي هذا الصفة اى الزكوة واللاثة
 من اصل مال التمة وياخذ العدد من الفروع عين ابا
 في الفروع عدد ولم يكن ذلك في الاصل فقل العترة محمد بن
 العدد في الاصل كالعترة مائة المال على اول بطون فخلق
 في الاصول مثال ذلك ثم كثر حتى ابي بنت بنت بنت بنت
 ابي بنت بنت بنت بنت ابي بنت بنت بهذه الصورة

عند ابي يوسف هو الحسن بن زياد ويكون المال بين الفروع
 في هذه المسئلة اسباعا باعتبار ابدانهم لان الاربعين لاربعة بنت
 وعند محمد بن قيس المال على الخلق اعني تقسيم المال على البطون
 اسباعا باعتبار عدد الفروع في الاصول لان في البطون اثني ابا
 وثلاثين فيؤخذ عدد فروع الابن فهم اثنان فيجعل الابن كالبنتين

وراء عدد فروع البنت التي في فروعها تعدد في كل اثنان
 فيجعل البنت بنتين فيكون المجموع سبعة لان الاربعين
 في كل اربعة بنت فيعطى الابن اربعة اسباع المال ويطبق
 البنت التي اخذت فروعها سبع المال والبنت الاخرى اسباعا
 واما ان يجعل اللغات طائفة والذكور طائفة فيدفع اربعة
 اسباع المال الى بنتي بنت ابي البنت نصيب محمد بن ابي
 الابن المذكور وثلاثة اسباع المال وهو نصيب البنتين من
 البطون اثنان فيقسم على اربعة ابي الابن والبنت ثم يطبق
 الثالث على الصنف لان اذا اخذ عدد فروع البنت صارت
 ابي كبتين ثم يدفع نصف ثلاثة اسباع المال وهو سبع ونصف
 سبع المال للبنت ابي بنت البنت نصيب ابيها ويرث
 النصف الاخر الى ابي بنت بنت البنت نصيب امها و
 قسم هذه المسئلة من ثمانية وعشرين لانا اذا نظرنا في فروع
 البنتين من البطون اثنان ووجدنا ابا راهيم في البطون اثنان
 ابا وثلاثة فافترس عدد فروع البنت فيجعل ابيها نصيبا
 نصيب ابي الصنف لكن لا يوفق نصف من نصيبهم وهو ثلاثة
 اسباع المال ففرسنا فخرج النصف من اصل المسئلة وهو سبعة
 اربعة وعطينا بنتي بنت ابي البنت ثمانية نصيب ابيها
 وعطينا بنت ابي بنت البنت ثلاثة نصيب ابيها وعطينا ابي

بنت بنت البنت ثلاثة نصيب منها واثنان لا يستقيم
 عليها ففرضنا عدد ما في أصل المسئلة وهو اربعة عشر وقسم
 ثمانية وعشرون ففرضنا المسئلة ففرضنا اثنا عشر نصيب بنت
 بنت ابن البنت في المفروض بمائة وان صارت عشرة عطينا
 وفضل ثلثة نصيب بنت ابن بنت البنت في المفروض
 بنت اعطينا ما وفضل نصيب بنت بنت بنت البنت في المفروض
 صارت ستة عطينا كل واحد منها اثنان واذا جمعت الاصل
 يكون ثمانية وعشرين وهو الخط ويكون نصيب المسئلة بوجه آخر
 هو ان يقال نظرنا الى البنين من البطن اثنان وجدنا ما فيهما
 من البطن اثنان بنتا وثمنا فافترضنا عدد الفروع البنت
 كبنين والابن كبنين فيكون المجموع ثمانية وعشرون
 يستقيم عليها من بل بينهما مائة فرضنا عدد الفروع في
 في أصل المسئلة وهو ستة صارت ثمانية وعشرين ففرضنا المسئلة
 كما في قوله وقول محمد بن علي في الفصل اثنان الى جدي
 يقول لا تغدرة ان يقال ان الروايتين الاولى والثانية
 ابو يوسف ومحمد بن علي في القدر ارباب عنه كقول عام وهو
 ان قول محمد بن علي الروايتين عن ابن جهم في جميع
 فالغشوة على المال الا قدرنا الاثني عشر في أصل المسئلة قال
 فصل عليا وانا في القول ثمانية البنت من ثمانية بنات العصف الاول

تقوله ان عليا وانا في جميع البنات نصفه هو قبله ون
 البنات في قولنا ذوي الاصل كما يعتبرونها في جميع
 الفروع من النصيب كما مر غير ان ربا يوسف بن يوسف
 البنات في ابدان الفروع ومحمد بن يوسف البنات في الاول
 يعني اذ كان في الفروع ابن او بنت من جهة الاب
 من جهة الام معا يعتبر ابو يوسف والابن كما ان ابنان و
 البنت كما ان بنتان ويعتبر محمد والاصل كما ان ابنان اذا
 كان الفروع ابنا وبنتا اذ كان الفروع بنتا وبنتا
 من الفروع كما ذكرنا في المسئلة الاولى ثم بقسم المال على الاول
 بطون اشققت ثم جعل الاكبر الحائفة والاثنان الحائفة الى
 ان يتبقى كما اذا شارك شخص بنتي بنت بنت واما البنتان
 ابن بنت لابن زوج بنت بنت من ابن بنت فولدت لهما
 بامان البنات وكذا اذا شارك هذا الشخص ابن بنت بنت
 بهذه الصورة

عند السوف يكون المال بين الابن والبنين ثلثا اذا
 هذا الشخص كما ان ثلثا البنين لان البنين ذوي ارباب

فلما تم من جهة الام بستان ومن جهة الاب بستان فيكونان
 كالميتين فقلت الحال التي بنت البنت الشان بها بستان اب
 البنت وثمة لابن بنت البنت وعند محمد بن يوسف الحال بين
 الابن والبنين على ثمانية وعشرين سبعا اثنا عشر وعشرون
 للبنين ومنه للابن وذلك لاننا قد نظرنا في البطن الشان في
 فوجدنا ابنا وبنين واخرنا العدد في الفروع بان جعلنا
 الابن مثل البنين واجر البنين مثل البنين ثم جعلنا الابن
 مثل اربع بنات فصار المجموع سبعة وهو ظاهر اعطينا الابن
 اربعة اسد لانه كالميتين وعطينا البنت التي قوتها اثنا عشر
 سبعمائة وعطينا البنت الاخر سبعمائة واحد ثم جعلنا الكوكور
 طائفة والامات طائفة اخرى فوجدنا نصيب الابن الى البنين
 فيكون لكل واحد منهما اثنا عشر نظرا الى ما فعلنا طائفة البنت
 في البطن الشان ووجدنا ما لا يركب في البطن الا ابنا وبنين
 والابن كالميتين فيكون المجموع كارب بنات وليس ثلثة
 كسبم سبعة اسبم ولا موافقة بين الثلثة والاربعة لما
 فيها من ثمانية ففرضنا عدد الركبس وبني اربعة في كل المسئلة
 وهو سبعة صارت ثمانية وعشرين فمما نصيب المسئلة كان الابن
 في البطن الشان اربعة ضربا ثمانية في المضمون وهو اربعة صارت
 عشر اعطينا البنين لكل واحد ثمانية وكان البنين في البطن

اثنا عشر ضربا ثمانية في المضمون صارت اثني عشر اعطينا اب
 بنت البنت ثلثة والبنين ستة لكل واحدة ثلثة فصار
 نصيب كل بنت في البطن الاخر اربعة عشر ثمانية في جهة الاب
 وثلثة في جهة الام ثم جعلنا الانصاء صارت ثمانية وعشرين
 وهو المطلق فصل في الصنف الثاني اربع اقوال لما وقع منه
 الصنف الاول شرع في الصنف الثاني شتم الى الميت وبهم
 الابداد اباقطون والمجرات اباقطات وقال اولي
 بدات اباقطين والمجرات اباقطات بالميرات اقربهم الى
 الميت من اى جهة كان يولد كان من جهة الاب ومن جهة الام
 كاهب الام اولي من اى جهة الام وارب الام اول من جهة اب
 الاب وعند ابو بكر بن محمد في القرب والبعد فمن كان يدور بوارث فهو
 اول عند الباسم للوفى وايضا فضل الحنفى وعليه بن عيسى
 كاهب ام الام اول من جهة اب الام عندهم لانها وان كانت ابنة
 وبغيره في الدرر لم يكن اربام الام يدور بوارث وبس الجد فوجد
 بخلاف اب الام فانه يدور بوارث وهو الجد الثاني فصل
 للحد بوارث عند الباسم لان الجد عاين واول على البسقي وعليه
 في ابنا يدور بوارث عند الباسم لان الجد عاين واول على البسقي وعليه
 فلا تفصيل لاب ام الام على اب الام عندنا وان شئت فقل
 الابداد اباقطون والمجرات اباقطات في القرب والبعد بان

يبلغ لكل واحد الى الميت بيطنيين او ثلاثة او اكثر وليس فيهم
 من يولد لوارث لو كان له من يكون لوارثه وتنفذت منه
 يدون به من في الزكوة والارثه بان يكون الكل شريفا اصل
 هو موصوف بالزكوة والارثه والحجبت قرايتهم الى الميت بان
 يكون بازاء كل ذكر ذكر وبازاء كل انثى انثى فاعتقدت على ذلك
 للذكر مثل حظ الانثيين على تقدير تحقق هذه الشرط الاربعه وا
 حية كما اذا ترك اب اب ام الاب وام اب ام الاب بمدة لصوت

قالوا بينهما يقيم اثلاثا ثلثه للاب وثلثه للام لتحقيق الشرط
 الاربعه اما الاول وهو متب واما في الدرجه فلما وجد من هذا
 يبلغ الى الميت ثلثه البطلن واما الثاني وهو عدم الاول والى العا
 رث فلانها ميراث الى الاب الذي هو جده قالوا واما الثالث
 وهو الاتفاق في حقه من يدون في كل واحد منهما ميتا الى
 اصل موصوف بالزكوة واما الرابع وهو اتحاد القرابة فيحققه
 فلما يولد على تقدير تحقق الشرط الاربعه اما اذا انتفى الشرط
 الاول والثاني فاعلم جميعا في هذا الفصل اما اذا انتفى الشرط
 الثالث يعني ان يختلف صفته من يدون به على تقدير استواء جاتهم
 كاب ام اب الام وام اب ام الاب وام اب ام الاب بمدة لصوت

فقيم المال على اول البطن انشلف كما يتبين في الصورة الاول
 من الاصناف الاربعه فتح يقيم المال بين الاب والام في
 البطن اثلاثا ثلثا لثلاثا لثلاثا لثلاثا نصيب الاب منه وثلثه
 نصيب الام اياه فحقا هذا يكون لاب ام اب الام ثلثا المال وام
 اب ام الام ثلثا المال واما اذا انتفى الشرط الاربعه اعني
 اختلفت قرايتهم اي يكون بعضهم من جانب الام وبعضهم
 الاب فثلاثا المال لقراية الاب ويكون نصيب الاب ثلثا المال
 لقراية الام ويكون نصيب الام ثلثا ما صاب كل فرقة من المال الام
 وقراية الاب يقيم بينهم كما لو اتحدت قرايتهم والفرد يجعل
 الام كما لو انفردوا ويعطيه نصيب الام وهو ثلثا المال والذكر
 يجعل ثلثا الاب كما لو انفردوا ويعطيه ثلثا المال نصيب الاب
 ثم ينظر في البطلن الذي فوق قراية الاب ان كان فيه خلاف
 يقيم النصيب بينهم وكذلك ينظر الى قراية الام بان جدها ثلثا
 يقيم بينهما وكذلك ينظر الى قرايتهم به الام بان جدها ثلثا
 يقيم بينهما وكذلك ينظر في البطلن الذي فوق كل واحد من الفرقتين
 الى ان ينتهي ولو تركت شخص اصبات باصطحابه وورثت بطلان

واحد يستقيم عليه ثم نظرا بين الرأس والرؤوس فوجدنا
مائلة ففرقنا إحدى الثلاثة التي هي عدد رؤوس طائفة في
الميلاد هي تسعة صارت تسعة وعشرين فعدنا المسئلة
فيكون الاربعة ثمانية عشر والام الاربعة هي بازائه
تسعة وكان الاربعة الاربعة من اصل المسئلة اربعة صارت ثمانية
في المخروب ويوصل ثلاثة صارت اثنى عشر اعطينا الاربعة
ثمانية والاربعة الاربعة اربعة وقد كان الاربعة الاربعة
اصل المسئلة اثنان فربنا بما في المخروب صارت ثمانية
اعطينا الاربعة الاربعة اربعة واربعة الاربعة اثنان
بمعنا الضعفاء طائفة واربعة الاربعة صارت ثمانية عشر وقد
كان الاربعة الاربعة الاربعة اثنان فربنا بما في المخروب
اربعة اعطينا الاربعة الاربعة اربعة واربعة الاربعة اثنان
وقد كان الاربعة الاربعة الاربعة اربعة واربعة الاربعة اثنان
المخروب صارت ثلاثة اعطينا الاربعة الاربعة اربعة ثم جمعنا
الضعفاء طائفة واربعة الاربعة صارت تسعة واربعة الاربعة
كان تسعة وعشرين ويوصل الخط قال فصل في الصنف الثالث
الحقول الحافرة من الصنف الثاني من ذوي الاربع
في الصنف الثالث هو الذي ينتمي الى الموي الميت وسموا اولاد
الاموات وبنات الاقوة مطلقا وبنات الاقوة لام فقال

فماصل هذه المسئلة ثمانية سمان الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة
يعطى الموي الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة
الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة
ويوصل الموي الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة
الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة
ورؤوس طائفة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة
صارت تسعة ثم وضعنا الضعفاء الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة
واربعا لاه ووضعا الضعفاء الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة
الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة
فجئنا الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة
الثلاثة بل شيئا مبالغة ثم نظرا فوق الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة
فجئنا الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة
بل شيئا مبالغة ثم نظرا فوق الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة
ثلاثة اذ احصينا الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة
بشيئا مبالغة ثم نظرا فوق الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة

الحكم في هذا الصنف كما حكم في الصنف الاول وهو الذي تنتمي
 الى الميت وبنوه اولاد البنات واولاد بنات الاب يعني اولاد
 هذا الصنف بالميراث وقرى بهم الى الميت كانت الميت الاب
 وهم فانها اولاد من ابن بنت الابن الابن وان استوت
 درجاتهم في القرب الى الميت فاولاد العمة اولى منه ولد
 ذوى الاقدام كانت ابن الابن وابن بنت الابن كل من كان
 وهم اولاد اب واحد بها لاب وهم والاولاد فان المال كله
 لميت ابن الابن لانها ولد لابن الابن وهو عمة بخلاف
 ابن بنت الابن فانه ولد لميت الابن وهي غير عمة بل هي
 منه ذوى الاقدام ولو كان لمام اى لو كان ابن بنت الابن
 وبنيت ابن الابن كلها لمام يكون المال بينهما للاكثر من
 الاثنين عند ابي يوسف وباعتبار الابن لان الميراث
 في الحقيقة لهما فلا ينظر الى اصلهما وعند محمد سيكون المال
 بينهما انصافا باعتبار الاصول يعني لو كان اصلهما صاحب
 الميت بينهما الا انصافا فكل واحد لا يكون العمة يعني
 الاكثر ولو استوت درجات هذا الصنف في القرب فبهم
 ولو عمة كانت بنت الابن وابن بنت الابن ولو كان كل
 اولاد العمة كبنيت ابن الابن الابن اولاد اب واحد
 بعضهم اولاد العمة وبعضهم اولاد صاحب القربى

الميراث

كانت الابن لاب وهم وبنيت الابن لمام فعند ابي يوسف
 يورثه الاقربى يعني من كان اصله ابا لابن اولى من كان
 اصله ابا لاب فقط ولو لمام فقط فعنده بنت بنت بنت
 لاب وهم اولى من بنت بنت ابن لاب لقوة القربى وعند
 محمد يورثهم المال على الاباء والامهات من الاصول والارباب
 باعتبار عدد الفروع والجرمات في الاصول فما صاحب
 فروع من الاصول والارباب يتقسم بين فروعهم كما في
 الاول كما اذا اشركت شخص ثلاث بنات اخوة متوفيات وثلاث
 بنى اخوات متوفيات وثلاث بنات اخوات متوفيات بهذه
 الصورة

عند ابي يوسف يورثهم كل المال بين الفروع بنى الاعيان
 باطابق يورثهم كل المال بين بنت الابن لاب وهم وبين
 ابن الابن لاب وهم وبنيت الابن لاب وهم ارباعا
 اعتبار الابن لان الميراث مثل حظ الاثنين ربعه لميت الابن
 الابن وهم وربعه لميت الابن لاب وهم ونصفه لابن بنت
 الابن وهم ولا شيء عنده لاولاد الابن والامهات لاولاد
 الابن والامهات لمام لانه يورثه الاقربى واولاد ذوى الاقدام

بعد ان استواء في الدرع كما يشاهد ان لم يكن من الاعيان
 بين فروع بني العلات ارباعا باعتبار الابدان كما ذكرنا في
 لم يكن بقول العلات تقسيم المال بين فروع بني الاضياف
 اي بين فروع الاقوة والاقوات لام للميراث من علات
 ارباعا باعتبار الابدان كما ذكرنا في بني الاعيان فيقسمه بالمكسب
 عند السور من ربيعة وعند محمد بن قيس ثلث المال بين فروع
 بني الاضياف على السوية فلو انما استواء فلكل سواد حصصهم
 في التقسيم واما العلات فلا اعتبار بعدد الفروع في الاقوة لام
 بان اربعة ابناء كل اثنين لام وعطيا كما تعلق ثلث المال وعطيا
 الا ربع لام ثلث ثلث المال والباقي اى ثلث المال تقسيم بين
 فروع بني الاعيان الضافي لا اعتبار بعدد الفروع في الاصول
 فيكون نصف الباقي اى ثلث المال لبنت الا ربع لام ومصر
 اربعا والنصف الاخر من الباقي بين ولدي الاقوة لاب ومصر
 ثلث علات اثنين باعتبار الابدان والاخرى فروع بني العلات
 لانهم يحولون بني الاعيان كما تفرقهم منه المملكة عند محمد
 ثم يتبع لان اصل الميراث في ثلاثة ارباع لبني الاضياف الثلثة
 ولا يستقيم عليهم وان كان لبني الاعيان واربع لبنت الا ربع لام
 لغيره بها ووارثه لاب وميراث الا ربع لام وميراثها اذ
 حينما الابن يتيم ووارثه لا يستقيم على الثلاثة لكن بين الرابي والاربع

فانك فربا احد النشاء لكن في اصل المسئلة وهو ثلاثة صارت تسعة
 كان لبني الاضياف واربع صرابة في المصروب حاشا ثلثته وفيها اى
 لكل واحد واردا وكان لبني الاعيان من اصل الميراث ثمان صرابة
 في المصروب يحصل ثلث عطيا لبنت الا ربع لام وميراثها اربع
 لام وميراث اثنين وبنت الا ربع لام وميراثها اربع صرابة
 عطية باصداقهم جميعا الاضياف صارت تسعة وهو المخطى مال
 ولو ترك ثلثات بيات اى اقول ولو ترك ثلثات بيات بنى اربعة
 متفرقين بهذه الصورة

يكون المال كل لبنت ابن الا ربع لام وميراثها اربعة
 عطية اربعين ولدا ابن الا ربع لام وميراثها اربعة
 قوة واربعة كذا تبين من مهور الاب والام بخلاف الاخيرين
 ولو ترك ابن بنت ربع لام بنت ابن بنت لام وميراثها اربعة
 تبين بنت اربع لام وميراث ابن بنت لام بهذه الصورة

يكون كلهم من جانب الاب كالمات اومن جانب الام كما لانوال
 والبنات قالوا قولي منهم اولى باليرث وبما عني فيكون الاب
 وهم اولى جميعا لان الاب من كان الاب اولى جميعا كان الام ذكورا
 كالنوا او انما فلو عكر عمة لاب وهم وعمة الاب وعمة الام وبما الام
 يكون كمال كل علم الام وبما الام اقل منهن ولو ترك فالاول
 لاب وهم وقالوا وقال الام وقال الام فالحال انما قال
 وهم اولى باليرث لقوة القرابة وكذلك الحال والاولى للاب والى
 من لم يكن والاولى للام وان كانا ذكورا او انما عاقدت
 من قرابتهم من ذواتهم قرابتهم في القوة للذكر مثل حظ الانثيين
 كعم وعمة كالأب والام وقال وقال كلاهما الاب وهم او كلاهما الاب
 او كلاهما الام فالحال بينهما المذكور مثل حظ الانثيين باعتبار الابل
 وان كان من قرابتهم مختلفا ليعين يكون لبعضهم من جانب الاب
 وبعضهم من الام عاقدت من قرابتهم من قرابتهم في القوة
 كان احد هما اقرب قرابة كقوله من جانب الاب والآخر لا يكون
 اقرب قرابة كقوله من جانب الام لا يكون الا اقرب اولى كقوله
 وعمة الاب وعمة الام وقال الاب وهم وقال الاب وقال الام
 فالحال من المال القرابة الاب لبعض المقات وهو نصيب الاب والبنات
 لقوة الام لبعض البنات وهو نصيب الام ثم ما صاحب كل فريق من
 قرابة الاب وقرابة الام ليس بينهم كما لو اخذت من قرابتهم

ليس فيه قوة القرابة فالحال ان المال بين القرابة الاب
 ونصيب المال في القوة الاب وهم كقوله اقرب من الاقرب فالحال
 الذي هو لقوة الام دفعناه الى الحالة الاب وهم كقوله
 فان قلت وزاد دفعنا انثيين الى قرابة الاب يكون الاعتبار
 بالقوة لقوة القرابة كيف يصح قوله لا اعتبار بالقوة
 والقرابة قل الحمد باعتبار القوة هو ان يأخذ الاقرب من
 المال كالحكمة وبما ليس كذلك كما دفع ما ذكرتم قال الفصل
 في اولادكم الى قوله وان استوفى القرب اقرب ما ذكرتم قال الفصل
 الصنف الرابع من ذوي الارحام من في اولادكم لان الميت
 عنده من الميت عن هذا الصنف وقال الحكم في اولادكم ليعين
 اولاد الامام الام والعمات واولاد الانوال والبنات
 كالحكم للصنف الاول الذي هو يسمى الى الميت وبما اولاد
 البنات واولاد بنات الابن ليعين اولى اولاد هذا الصنف
 باليرث اقربهم الى الميت من اى جهة كان ليعين هو كان
 من جهة الاب او من جهة الام فانه اذا كان اقرب فهو اولى
 فثبت الحال اولى من ابن ابن العم لان كان ابن ابن العم
 من جانب الاب لان بنت اخته اقرب الى الميت منه وان
 استوفى اولاد هذا الصنف في القرب وكان من قرابتهم من اى
 يكون الحكم من جانب الاب او من جانب الام فانه كقوله

ففعلوا ولم يبالوا بما فيهم من العلة التي تفتت العلة للاب وهم
 اول من ثبتت لهم العلة للاب وهم بنيت الخالة للاب وهم اول من ثبت
 الخال او الخالة للاب والام وان استوت اولاد ابن العصف
 في القرب وقوة التوارث وكان حيز قراتهم حتى يقولوا العصبته
 اولي من ولد غير العصبته كانت لهم وبين الكمية كمالا للاب
 اولاد فان اكمال كل بيت العلة لا يتساوى العصبته وذلك لان
 العلم للاب وهم اول اعصبته وانما كمال العلم مطلقا لان العلم للام
 ليس به قسيل العصبته بل هو من ذور الارحام قوله وان كان كل
 وان كان احد بطلاب وهم ولا تحالاب لكن الكثر هو للاب ولد
 الوارث ودون الكثر هو للاب وهم كبرت العلم للاب ومن العلة للاب
 فاما كل كماله كانت له قوة التوارث لعين الابن العلم للاب ثم فما
 ظاهرا الرواية في بيان الخالة للاب لانها من كونها ولد ذريتهم
 وهو للاب الام اولي لقوة التوارث من الخالة للام مع كون الخالة الام
 والوارثه هي ام الام لان التبريج يجمع فيه ابي فحين لم تقو
 وبه حقه التوارث الموصوفه فيه لكونه ذوقيل الاب اولي من التبريج
 يجمع في غيره وهو لا يولد بالوارث لان الوارثه انما يوجد في غيره
 لافيه وذلك كما هو عالم بنفسه فانه اولي بالاب من غيره فيكون الاب
 عالم للاب علم وانما رخصت الخالة للاب على الخالة السلام لهذه العلة
 لان الخالة للاب كبرجته الاب فلهما قوة التوارث والتبريج لا يوجد

في الخالة للام بل يوجد في الام لانها وارثه وانما يجمع بين
 اولي من التبريج يجمع فيه وفيه نظر لان تبريج ابوا حقه الاولاد
 لا بالوارث ولا بالام لان الاولاد بالوارث يجمع يوجد في غيره بل
 بل لا يوجد الا في خاتمة ما في الباب الى الوارثه يوجد في غيره
 ولا يلزم منه ان يكون الاولاد يوجد في غيره وذلك هو قال
 بعض الايام المال كل في هذه الصورة ليست العلم للاب لانها
 ولا العصبته بخلاف ابن العلم للاب وهم فانه ولد ذريتهم
 وفيه نظر لان في التبريج يجمع في غيره وهو العلم وقد بينا ان
 غير مرجح وفي هذا النظر نظر لوني في النظر الاول والاعمال الاول
 في ادعاء الاب لجمع قوله وان استوت وفي القرب وكان حيز
 قراتهم متجه افسن كان له قوة التوارث ففعلوا على بالاجماع
 لان هذه المسألة من هذا القسيل لكون بنيت العلم للاب ومن العلة
 للاب وهم استويان في القرب وحيز قراتهم متجه لكونها قسيل العلم
 مع انه ليس من كانت له قوة التوارث اولي بالاجماع للخلاف المذكور
 والجداب عنه انما ذكر هذه الصورة للخلاف المذكور نظاما
 يتشابه مع القاعدة التي ادعى فيها بالاجماع فلهذا قد علم
 فان قلت قلت يجمع منها قسم آخر فيذكر المصنف هو العلم حكمه
 وهو انهم استوا في القرب والتوارث وكان حيز قراتهم متجه لكونها
 يكون لهم ولد العصبته كانت بنت عمه وابن ابن عمه للاب وهم اول

ابن عمه لاب وهم وابن بنت عمه الاب وهم قلت لما قال الحكم في الحكم
 في النصف الاول وبين ان اثر الاقيام استثنى عن هذا الحكم القسم لان
 الحكم قد علم في النصف الاول ويؤيد عند السيد محمد بن طهير ابن ابراهيم
 الفروع وقسم المال على الميراث مثل خطا لا يشك في تولد اتفقت صفته لا
 حصول في الزكوة والا فلو اذ اختلفت وعند محمد بن طهير ابن ابراهيم
 الفروع انه اتفقت صفته الاصول ولغير الاصول ان اختلفت
 صفاته لم يحل الوقوع ميراث الاصول وان اذ عرفت هذه القواعد
 فتبين الصورتين ورضي عليك والتمس في بعد ذلك في هذا الفصل
 يعلم منه هذا القسم فلهذا حكمه قال ويستود الى قوله من يتبع القول
 ما ذكرنا من الاجرام على تقدير استواء اولاد النصف الرابع في القرب
 والابا في غير القربة وان يتيووا في القرب ولكن يتلقى خبر
 وتبين بان يكون لبعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام
 العمه لاب وهم او يتووا الويت العمه لاب وهم واولادهم كغيره من الخال
 لاب وهم بنين لهم ابن الخاله لاب والام فلا اعتبار
 لقوله القربة ولا لولد النصف في ظاهر الرواية قياسا على العمه
 لاب وهم فانها مع كونها ذات القربتين وولد الوارث من
 البنين ليست او من الخال لانه لا عرفت في النصف الرابع
 وانما قلنا انها لولد الوارث من البنين اي من جهة الاب
 والام لان ابا با جد صحيح واما جده صحيحه وذلك لان

الشايع من الحركة من يد القربة الاب يعبر فيها قوه
 القربة ان استودا في القرب ثم يتيو ولا العصبه ان يتيووا
 في القرب وقوه القربة والثالث من اثر كسح لمن يد القربة
 الام يتيو فيه قوه القربة ولا يتيو فيه قوه ولا العصبه استثناء
 بينهما ثم عند السيد بن محمد وما صاحب كل فرق من فرق الاب و
 فرق الام لقسم على ابراهيم مع اعتبار عدد الجينات في
 وعند محمد بن محمد المال على الاولين وتصلب مع اعتبار عدد
 الفروع والجينات في الاصول كما مر في النصف الاول اي
 في اولاد البنات واولاد بنات الابن كما ذكرنا من يتيو
 عمه لاب ونبي ابن عمه لاب هما ايضا ابنا بنت عم الاب بنوه
 الصلوة

عند السيد بن محمد اصل المسائل ثلثان وبما انما ان القربة الاب
 وهو واحد القربة الام وقسم من ثلثين لان ما صاحب فرق
 الاب واحد لهم مع اعتبار عدد الجينات الفروع اربعة لها
 حينما الشايع يتبين من جهة بنت العمه لاب وبنات بنت
 ابن العمه لاب ثم اشتهر انهم جعلوا ما خلا ابا بنين اخرين

نجعلنا الثنتين بمنزلة اربعين فالجميع بمنزلة ثلاثة بينين ووهو لا
 يسقط عليهم ما سكتنا ما كانا بائنا في الواسي والواسي اعني
 الثلاثة والاربين والثلاثة ففرضنا اثنتين في ثلاثة حصل ثلثه
 فرضنا الست في كل السبعة بكونية الفرضات ستة وثلاثين ففرضنا
 تسع المائتين كان لثلاثين الاربين من اصل السبعة فرضنا بها
 في المضروب وهو ستة صارت اربعة وعشرين وفرضنا نصيب
 بيتي بنت الاربين من ثمة الوعد كما اشارنا في المضروب صارت
 عشرة اعطينا لكل واحد ثمة تسعة وفرضنا نصيبها من ثمة
 وهو واحد في المضروب حصل ثمة ففرضنا لكل واحد ثمة اثلاثة
 فيكون لكل واحد ثمة تسعة تسعة تسعة وفرضنا نصيب بيتي
 الاربين وهو واحد في المضروب صارت عشرة اعطينا لكل واحد ثمة
 ثم جعلنا الجميع صارت اربعة وعشرين وقد كان لثلاثين الاربين
 من اصل السبعة فرضنا بها في المضروب حصل ثلثه ففرضنا
 نصيب بيتي بنت الاربين في المضروب صارت تسعة اعطينا
 لكل واحد ثمة اثلاثة وقد كان لثلاثين الاربين واحد فرضنا
 للمضروب صارت عشرة اعطينا بيتي ابن الاربين لكل واحد
 واطيننا بيتي بنت الاربين في المضروب ففرضنا لكل واحد ثمة
 ولثلاثين اثنا عشر واذ جعلنا الاصباء صارت تسعة وثلاثين
 ويمكن نصيب هذه السبعة بكونية الفرضات في الاثني عشر في ثنتين
 قال ثم ينقل الى قولنا ما بين حكم الاعام والام والام والام

والام والام والام والام في ثمة المائتين اربعة واربين
 هو واربين في ثمة اربع المائتين اربعة واربين فقال ثم ينقل
 في الصف من الاربين واربين في ثمة المائتين اربعة واربين
 ففرضنا في كل السبعة بكونية الفرضات ستة وثلاثين ففرضنا
 تسع المائتين كان لثلاثين الاربين من اصل السبعة فرضنا بها
 في المضروب وهو ستة صارت اربعة وعشرين وفرضنا نصيب
 بيتي بنت الاربين من ثمة الوعد كما اشارنا في المضروب صارت
 عشرة اعطينا لكل واحد ثمة تسعة وفرضنا نصيبها من ثمة
 وهو واحد في المضروب حصل ثمة ففرضنا لكل واحد ثمة اثلاثة
 فيكون لكل واحد ثمة تسعة تسعة تسعة وفرضنا نصيب بيتي
 الاربين وهو واحد في المضروب صارت عشرة اعطينا لكل واحد ثمة
 ثم جعلنا الجميع صارت اربعة وعشرين وقد كان لثلاثين الاربين
 من اصل السبعة فرضنا بها في المضروب حصل ثلثه ففرضنا
 نصيب بيتي بنت الاربين في المضروب صارت تسعة اعطينا
 لكل واحد ثمة اثلاثة وقد كان لثلاثين الاربين واحد فرضنا
 للمضروب صارت عشرة اعطينا بيتي ابن الاربين لكل واحد
 واطيننا بيتي بنت الاربين في المضروب ففرضنا لكل واحد ثمة
 ولثلاثين اثنا عشر واذ جعلنا الاصباء صارت تسعة وثلاثين
 ويمكن نصيب هذه السبعة بكونية الفرضات في الاثني عشر في ثنتين
 قال ثم ينقل الى قولنا ما بين حكم الاعام والام والام والام

والان حكمك مسبق ليحكك من الاشياء ما شئت قال ففعل
في الخشني الى القول لما فرغ من بيان كيفية تسمية الميراث بين
الرجال الخلف والاشياء الخلفه اراد ان يتبين كيفية تسمية
بينهم ان كان الواقع من يحكم ان يكون من الرجال او من النساء
فقال هذا فصل ما ييراث الخشني وهو من ذكاته الرجال والنساء
وهو ذكاته من سول بكلامه الخشني يكون شكلا ايا ذكاته من سول
لغيره الرجال فكل ماله من ذكاته من سول لغيره الرجال
ويخص فماله من سول لغيره الرجال ولا يخص فماله
وان كان يخص لغيره الرجال فماله من سول لغيره الرجال
لغيره النساء يعني لغيره الرجال او سول لغيره الرجال يخص
فماله من سول لغيره الرجال ولا يخص فماله من سول لغيره الرجال
رضا ولا اعتبار بسوء النقي ومات النقي وتبعه سول الخشني
فيما جبره من بعض اوصي او مولى الى الرجال او النساء او لا يليل
او جبره بعد ذلك الا ان يكون من الخشني ان يقول انما سول
لمن جبره من الخشني ليقول انما سول لغيره الرجال
الخشني المشكل اقل النصيبين من نصيب الذكر والاشياء اعني
اسوار الخالدين من الذكوره والا نوتة عند استخفافه وصحابه
وهو اى احوال الخشني قول عامة الصحابة وعلم الفقهاء
عند صاحب الجعفي ما اذا ترك ابا وبنثا وولدت خشي فيكون

الاشياء

الاشياء الخشني نصيب بنت الابن مشقن فيه فقهر الميراث لغيره
اما ان يرد الى الالة اشياء خطه لادع على قسم الذكوره ياخذ
انفس من نفسه قد اخذها تقديرا لا نوتة وارجوا من اوتة
فان قلت نصيب الاشياء اقل من نصيب الذكوره فلم يقل خشي
الاشياء الخشني ولد اشياء وقال لسول النصيبين قلت لانهم
ان نصيب الاشياء اقل من نصيب الذكوره خطه بل قد لا يتفاوت
وقد يكون اكثر اما الاول فكل ولد الام والمحق واما الثاني
فكل لو تركت زوجا واما ورضا الام وولد اشياء لم يملك
جبرته نصيب من ماله جعلت الخشني ذكرا ونصف وهو ثلاثة ارباع
للزوج والابن وهو واحد للام ويورث من حركه الام نصيب
واحد من الخشني بالعموم لكونه في احوال وان جعلت اشياء
فيكون احوال بقول المسئلة انما يورث للزوج ثلاثة ارباع الام
واحد للام والاشياء ام واحد للخشني ثلاثة ارباع صاحب
والاشياء الثلاثة من ثمانية اكثر من واحد من ستة وعند الجعفي
قول ابن عباس ثم عند الخشني نصف النصيبين بالمنازعة
الى نصف نصيب الابن ونصف نصيب البنت في المسئلة المذكورة
وهي انه ترك ابا وبنثا وولد اشياء بسبب منازعة مع الابن
او هو مطلق نصيب الابن والابن لا يطيح الا نصيب بنت الخشني
نصف النصيبين لرفض المنازعة واختلاف ابي الويلوني في واحد

في خرج قول الشيخ وحقه فقال ابو يوسف هو الملايكة
 ولدت نصف سبعة والخمسة ثلاثة اربع سبعة لان الخش
 سبعة لان كان ذكر او سبعة نصف سبعة لان كان انثى وثلاثة
 اى نصف السبعة متيقن فيه لان لا يكون نصف منبت والذكر
 عليه غير متيقن في ان الخش نصف النصفين لكن في المناقزة
 فيكون له ثلاثة اربع سبعة لان نصف السبعة ونصف نصف
 السبعة ثلاثة سبعة او اربعة الخش نصف السبعة المتيقن فيه
 نصف السبعة المتنازع فيه وهو ربع سبعة فصار الخش ثلاثة
 اربع سبعة وذلك لان ما يولد من ولد ما يولد السهام اقول
 اى بسيط اكبر وانفرت لكل واحد مما حصل من الكبر واحد
 صحيحا وجميع المسئلة خمسة سبعة وربع سبعة فاذا بسيط
 السبعة صارت مجموع السبعة ومنها تصير المسئلة لا بسيط
 اربعة ولدت وثلاث والخمسة ثلاثة لان الثلاثة نصف
 الملايكة وهو اثنان ونصف ما لبت وهو واحد ويكون النصف
 وهو موال قال الملايكة سبعة اى ولدت سبعة والخمسة
 النصفين سبعة ونصف سبعة بسيط الصالح فيكون السبعة
 سبعة وقال محمد بن حبان ان الخش سبعة لان كان
 ذكر وربع المال لان انثى لانه كان ذكر فاذا انت
 واحد والملايكة اثنان والخمسة اثنان فالمسئلة خمسة وربع

انثى فاذا لبت واحد والملايكة اثنان والخمسة اثنان
 من اربعة في ان الخش نصف النصفين وذلك من ان
 نصف الملايكة من نصف الربع ثمة في نصف المجموع ثمة
 وثمة باعتبار الملايكة اثنان حالة الذكورة وحالة الانوثة
 ويصح المسئلة من اربعين وهو مجموع ضرب احدى الملايكة
 وهى الاربعة التى هى مسئلة حالة الانوثة فى المسئلة الاخر
 وهى الخمسة التى هى مسئلة حالة الذكورة وضربها حاصل
 الملايكة اى حالة الذكورة وحالة الانوثة او فصولا
 لان الخش خمس ثمة واربع اعداد صحيحة يكون له ذلك
 الاكبر من ضربها يخرج الخش مخرج الثمة كبقائهما صار
 الحاصل اربعين وتصح المسئلة منها من كان له ثمة
 مسئلة حالة الانوثة وهى الاربعة ايضا فى مسئلة حالة
 الذكورة وهى الخمسة من كان له ثمة فى مسئلة حالة الذكورة
 ايضا فى مسئلة حالة الانوثة فيحصل الخش ثلاثة عشر
 سبعة الملايكة ثمانية عشر سبعة اى ولدت سبعة لان
 الخش فى مسئلة الذكورة اثنان ضربها بما فى كل مسئلة
 ثمة فى اى الاربعة حصل ثمانية عطيناه وكان ضربها
 ثمة وهو ضربها فى مسئلة الذكورة صار ثمة اعطيناه
 ضربه الخش فى الملايكة ثمانية عشر سبعة اى من خمس ثمة

المسئلة

الاربعين وكان للابن في مسئلة الزكوة ثمان ضربا بما
 حصل ثمانية وعطينا ومن مسئلة الانثى ثمان
 يما في مسئلة الزكوة حصل عشرة عطينا فصار للابن ثمانية
 عشر سمعا وكان للبت في مسئلة الزكوة واحد ضربا في
 الارابعة صارت اربعة عطينا ما ومن مسئلة الانثى ثمان
 واحد ضربا في مسئلة الزكوة صارت خمسة عطينا فصار
 الغبير ثمانية ثم بعدنا الا انها صارت اربعين فقلت
 فقلت في ثمانية ثمان وهو ثمانية عشر ليس نصف التفسير
 فكيف كيف تصير هذه التفسير على من سبب التفسير فقلت لان
 ان ليس نصف التفسير على توصية محمد بن عبد الله
 ثلثة عشر في ثمانية للماربعين ثمانية ما في الباب انما لم يثبت
 نصف التفسير على توصية ابو يوسف ولا على توصية محمد بن
 نصف التفسير فلا بد ما ذكرتم ثم علم ان ضرب المثلثين
 في الاور وضرب جميع ما كان في شخص من احدى المثلثين في
 جميع مسئلة الاور على تقدير المباينة بين المثلثين اما اذا
 كان بينهما موافقة في ضرب وفق احدى ما في الاور لضرب
 الاصل في المثلثين ثم لضرب ما كان في شخص من احدى المثلثين
 في وفق الاور وذلك بين احدى ما في شخصين في وقت
 المصروف في الفصل الثاني لهذا ذلك ما بينه ذكره وعندنا في

ابو الحسن في وصفه من الورثة ماخذ التفسيرات التي انكشف
 الرجال كما في المفقود والمحل فلو خلف اخا لاب وم ولدا
 خشي خلاشي الملاح لا احتمال ان يكون الخشي وذكر في الرجل
 والخشي نصف المال لان احوالهم بها ان يكون اثني وثلاثون
 النصف الا احوال ان ينصف المال ولو خلف اخا لاب وم و
 لدين خشي فكل واحد من الخشي ثلث المال لا احتمال ان
 اثني وصا بة وذكر وثوق الثلث الباقي الى البياض اذا
 لمصالحهم بينهم على ثلث ولو خلف اخا لاب وم وثلاثة اولاد
 خشا في يكون لكل واحد من المال لا احتمال ان اثني وصا بة
 وذكر ان فيكون المسألة في خمسة يكون ما بين ثلاثة افعال المال
 الى تمام الثلثين وهو ثلث فليس هو ثلث فليس الخشا في الا
 حتى فيه الملاح ويكون الباقي موقوف بينهم وبين عورث عليه
 انشاله قال يحصل في الرجل الى قوله فالملوك قول ما خرج من
 كيفية قسم الميراث بين الورثة اذا لم يكن معهم رجل شرع
 في بيان كيفية قسمه اذا كان معهم رجل وقال اكثر مددة الرجل
 عند اخذ مددة وعند البت من سعة اكثر مددة الرجل ثلث
 سنين وعند اثني عشر اكثر مددة الرجل ربع سنين وعند
 الزهر اكثر مددة الرجل سبع سنين وقل مددة الرجل ستة أشهر
 بالاتفاق اذا لم يعلم قوله له والوالدات يرخصن الاولاد بين

مصر

حولين كما طعن ومن قوله تع وعلمه ففعلنا فاشغول من الزوال
 اقل مدة الحمل ستة اشهر وتوقف الحمل عند خمسة من نصيب البقرة
 شين او اربع فبات ايها اكثر او اقل الحمل عنده المايز على البقرة
 يستمر اكثر من التسعة واذا توقف الحمل ما هو اكثر فسط البقرة اكثر
 اقل الانصبا وعند محمد وتوقف نصيب البقرة بين ستة اشهر
 تسعة وثمانين يوما او اقل وتوقف نصيب البقرة وهو اصل البقرة
 عن يمينه في عدوى ذلك شام عدوى الخفايا ثم عدوى
 توقف نصيب ابن واحد ويصح الباقي الى الورثة وعلمه القران
 وعند جما تاج بحجفه في قوله الكفيل من ورث البنت على
 فحل الخصاص عنه يمينه وعنه طالع لو كان الحمل اثنين
 او ثلاثة او اربعة فوقفه منهم نصيبهم فان كان الحمل ثلث
 فان حر كزوجة فاما وقدرت الزوجة المايز البقرة
 الزوجة بالولد تمام اكثر مدة الحمل على اختلاف المدارس
 لاقل من اكثر مدة الحمل ولم يكن اى الدرر في اقرب الخصاص
 في مدة الحمل حتى جاب بالولد ثلث الولد عن ابيه وانما اربع
 عنه فان جات الزوجة بالولد لاكثر من اكثر مدة الحمل
 من سنتين عند احمد وادعوا رابع سنين عند ابن
 الولد عن الزوجة ولا يورث عنه من قبل الزوج وان الزوجة
 نقصا القعدة كذلك الابن والابن عنه من قبل الزوجة
 كان الحمل من غير مكنت بان يترك المدة على ما كان فيه

[illegible]

لا فخر في الدنيا
ما تأسيت حج

عليه خمسة صبيان فسلموا عليه وقبلوا راسه وجلسوا فقلت
 هؤلاء فقال هؤلاء اولادي كل خمسة منهم في البطن فقلت فقال
 اليغني في الحسد وقال ابن الحذر بان اني رايت امرأة صنعت
 كذا في السنة عشرة والدار الحكيمة منهن متقابلان قال
 الاصل الى اقول الاصل في تصحيح سائل الحمل ان يجمع المسلم
 على تقدير ان الحمل ذكر ويكون اربعة بنين وعلى تقدير ان الحمل
 انثى ويكون اربعة بنات ثم انظر بين المسلمين اى مسلمة ذكرت
 الولد مسلمة النورة الولد فان توافقتا فالمسلمتان يكون
 فاضرب وفق احدكما في جميع الاخر وان تباينت المسلمة
 فاضرب كل احدىهما في جميع الاخر فالجواب الى اصل تصحيح
 المسلمين ثم ضرب نصيب من كان له شيء من مسلمة ذكرت
 الولد في جميع مسلمة النورة الولد ان تباينت المسلمين
 او في وفق مسلمة النورة ان توافقتا ونصيب من كان له شيء
 من مسلمة النورة في جميع مسلمة ذكرت الولد ان تباينت
 المسلمين او في وفقها ان توافقتا كما ذكرنا في كتابنا
 الخ ثم انظر الى حال صلين من الغرب لكل واحد من الورثة
 فاي حال صلين اقل يعطى ذلك الاقل بذلك الوارث والفضل
 الذي يتوهم ان حال صلين موقوف من نصيب ذلك الوارث
 الى ان ينظر الحمل فانه ان كان يستحق جميعه

صلى
 على

فعلها ونعت وان كانت مستحقا لبعض الموقوف الى ان يات
 الحمل ذلك البعض والباقي موقوف مقبوم بين الورثة
 فيعطى كل وارث من الورثة ما كان موقفا من نصيبه كما اذا
 ترك شخص متباينين وارثا وارثا فاملا فالمسلمة من اربعة
 عشرين على تقدير ان الحمل ذكر لوجود اليدين الثلثة فلو توافقت
 الثلثة وبهون ثلاثة وكل واحد من الابوين اليدين وبهون ثلثة
 والبنين والبنين الاربعة المرفوضة مالم يقرب وبهون ثلثة
 عشرة وعلى تقدير ان الحمل انثى المسلمين اربعة وعشرين لوجود
 اليدين والبنين والبنين الثلثة وتقول المسلمة وعشرين للمباينين
 ثمانية والباقي ثلاثة والبنات الثلثة عشر فيكون بين
 المسلمين اى يترك اربعة وعشرين وسبعة وعشرين
 الثلث او بعد بها محض الثلث وبهون فيض وفق
 بما بين الثلث احدىها في الاخر واذا ضرب وفق احدىها
 في جميع الاخر اقل ضرب ثمانية في سبعة وعشرين او سبعة
 في اربعة وعشرين صار ما بين ستة وعشرين في جميع المسلمين
 وعلى تقدير ذكره الحمل يكون للمراة سبعة وعشرين
 لان نصيبها مسلمة ذكرت الحمل ثلاثة اسياس فاما في
 مسلمة النورة اى ثلثها وبهون ستة صار سبعة وعشرين
 ويكون للابوين اثنان وسبعون سيما لكل واحد منهما ثلثة

وتلقون سهما لان نصيب الاب من مسئلة الذكورة اربعة اشبار
 ضربا بما في فوق مسئلة الانثى وهي تسعة صارت تسعة وثلاثين
 سهما وبذلك لعينه نصيب الام ويكون للبنت ثلاثة عشر سهما
 لانها اذا فرضنا الحمل اربعة بنين يكون نصيبها كما في
 من احباب الفروض اي من ثلاثة عشر سهما واحدا واربعين
 اتساع واحدا وهو ثلث ضربا بما في فوق مسئلة الانثى صارت
 عشر سهما فحصل هذه الانصبا من مسئلة ذكورة الحمل وتقدر
 انثى الحمل يكون للموترة اربعة وعشرون سهما لان نصيبها
 من مسئلة الانثى ثلاثة عشر ضربا بما في فوق مسئلة الذكورة وهو
 ثمانية صارت اربعة وعشرين ويكون لكل واحد من الابوين
 ثمان وتلقون سهما لان نصيب كل واحد منهما من مسئلة الانثى
 الانثى اربعة ضربا بما في فوق مسئلة الذكورة صارت ثمانين
 وثلاثين ويكون للبنت خمسة وعشرون سهما وثلاثة اشبار
 سهما لانها اذا فرضنا الحمل اربع بنات يكون نصيبها من مسئلة
 اي بنت عشر ثلاثة اشبار ونصيبهم ضربا بما في فوق مسئلة الذكورة
 وهو ثمانية صارت خمسة وعشرين وثلاثة اشبار فحصل
 الانصبا منهم ثلثة الانثى الحمل فيعطى المرأة اربعة وعشرين
 سهما لانها اقل الحاصلين وتوقف من نصيبها ثلاثة اشبار
 من اكثر الحاصلين وهو سبعة وعشرون الى اصله لانها من ثلثة

ذكورة الحمل ويعطى لكل واحدة من الابوين اثنتين وثلاثين
 لانها اقل الحاصلين وتوقف من نصيب كل واحد منها اربعة
 اشبار من اكثر الحاصلين وهو سبعة وثلاثون الى اصله من مسئلة
 ذكورة الحمل ويعطى للبنت ثلاثة عشر سهما لانها اقل الحاصلين
 وتوقف من نصيبها اثني عشر سهما وثلاثة اشبار فحصل منهم من
 الحاصلين وهو خمسة وعشرون وثلاثة اشبار فحصل من الحاصلين
 من مسئلة الانثى الحمل لان الموقوف في ثلث البنت نصيب
 بنين عند الحنفية لان البنين اذا كانوا اربعة نصيب
 البنت سبعة واربعين اشبار يسهم من اربعة وعشرين كما
 ففرضنا نصيبها في تسعة وهي فوق مسئلة الانثى الحمل فصار
 ثلاثة عشر سهما وبذلك للبنت والباقي موقوف وهي ثمانية وعشرون
 عشر سهما لان ما يعطى للوارثون من مائتين وستة عشر مائة
 واربعة اضعاف ولدت المرأة الحاصلة ثمانية اضعاف او اكثر فحصل
 الموقوف للبنات والبنت التي اعطيت مائة ثلثة عشر
 فيس قال صاحب الباقي والثلاثة عشر عشرين فيها والارباب
 بين اليسار واليمين المواقفة فان وجدت وفق سبعة
 في مائتين وستة عشر فيبلغ خمسة نصيب المسكلة وان لم يجد الملقاة
 بل المسكينة فاضرب كل واحد من سبعة مائتين في ثمانية عشر
 فخالص خمسة نصيب المسكلة والاربع اضعاف الى اصله على ان

واحد او اكثر فيعطى المرأة والا لو بين ما كان موقوفاً لم يصير
اي يعطى المرأة الثقلان الموقوفين في تصبيرها فمصلحة خذوها
الحج وكل واحد من الاربع الموقوفات في تصبيرها
الموقوف في تصبيرها انما يكون موقوفاً لا احتمال ان جاءته امرأة
بولد ابني اما اذا جاءت بذكر فمرفوع الموقوف في تصبيرهم العزم
فما بقي وهو مائة واربعة لعزم نصيب البنت وهو لا يخرج
اليه وليقيم بين الاولاد وان تعينه عليهم للذكر مثل حظ الانثى
وان انكر صحح بالاطلاق الذي عرفت غير مرة والله
ذكر او انني فكلما ولدت ذكر او انني بالثاني ولدت
المرأة ولد ابنتا يعطى المرأة ما كان موقوفاً في تصبيرها
الا لو كان ما كان موقوفاً في تصبيرها ويعطى البنت الثلث
النصف وقد عطينا ثلثه عشر فاعطينا ما من الباقى ثمانية
وتصير سهمي للتصبير مائة وخمسة والباقي مائة
لثلاثة للاب لانهم عصبته لان الاب اذا كان ميتاً
لله الفرض والتعصيب كما عرفت قبل فيكون للاب الثلث
والمرأة السبعة وعشرون واللام تسعة وثلاثون وللبنت مائة
وخمسة فيكون المجموع مائتين وتسعة عشر وهو المطبق
فصل في الموقوف الموقوف في مال له لغيره
في ميراث الموقوف والموقوف الذي لا يقطع خبره ولا يدرى

ميت موصية في مال حتى لا يرت منه اصله وانتهى وتوقف ماله
حتى تصح موصيته بالبنية او يحض ماله لا تصير مثله الى هذه
المدة غالباً واختلف الروايات في تلك المدة ففي الرواية
ان اذا لم يسبق احد من اقران الموقوف وماله موصية وروى
الحسين بن زياد عن ابي بصير عن ابي بصير مائة وعشرة
من يوم ولد الموقوف وفيه لانه الغالب ان لا يفتش الا في
اكثر من ذلك وقال محمد بن محمد عن ابي بصير مائة وعشرين
وقال ابو بصير مائة وعشرين مائة وعشرين وقال
ابو بصير مائة وعشرين مائة وعشرين مائة وعشرين
اصحاب ابي بصير وقال بعض مال الموقوف وموقوف الى
صحتها والامام في موصية وهذا انما الى ميراثها فانما هو
لان قال مال الموقوف وموقوف الى ان يحض ماله لا تصير
بان مثل مثله لا يفتش الا في اكثر من تلك المدة غالباً فاذا حكم الحاكم
بموصية تصبير ماله بين ورثة الموصي في وقت الحكم بموصية
وليقرر كاشات حاله حكم الحاكم بموصية مات وارثه في
قبل الحكم بموصية وليس له في ميراثه اصله والموقوف وموقوف
الحاكم في حق غيره من الورثة انما هو حتى توفي تصبير
الموقوف ومن مال مورثه كما مر في المحل في نظره في تصبير
من كان له الموقوف ومن يجمعهم في الطريقة اليهم في

موقف بجميع الحال والله كان لا يخرج الكلمة بل بالعوض العوض
اليهم قدر المفقود بموقف الباقي مع تحصيل المفقود ولو لم يكن
الاصل احوال في متى كل واحد من الحاضرين فان كان لثلاثة
نصيبهم تقدير موهبة المفقود وتقدير صوته وان كان في تقدير
موت تقدير موهبة في متى قال الله تعالى فاذا مضت المدة
التي لا نفس المفقود ادى مثلها ظاهرا فاعمال المفقود لو نشت
عند حكم الحاكم بموته وما كان موقوفاً منه مال مورث المفقود
يرد الى وارث مورث الذي وقف منه ماله لتعصيب لاجل المفقود
قال الاصل الى اقول الاصل في تعصيب ما يملك المفقود
تعصيب المسئلة على تقدير حياة المفقود وقال في تعصيب ما
المفقود في نظرنا في سلب الحياة والوفات بل بينهما
ام لا فان توافقتا في غير وقت احداهما في جميع الأحوال بل
فمنه تعصيب المسئلة وان تباينتا في غير جميع احوال السلب في
الأحوال بل تعصيب المسئلة من ماله في غير ماله في سلب
الحياة في سلب الوفات او في فقها وليس تعصيب كان
له شيء من سلب الوفات في سلب الحياة او في فقها بل
في الحاصلين في الضرب فيما اقل يعطى الوارث الحاضر
الفقهاء في الحاصلين موقوف في تعصيب ذلك الوارث في
ظهور امر المفقود فان رجع وكان مستحقاً لجميع

ونعت وان كان مستحقاً للبعض يأخذ ذلك البعض فيكون الباقي
موقوفاً بين الورثة فيعطى كل واحد من الورثة ما كان موقوفاً
منه نصيبه وان مات او حكم بموته او حكم رد على الورثين ما
كان موقوفاً لاجله مثاله تركت امرأة زوجاً حاضراً ورثة
لاب وم حاضرين واولاداً وم مفقوداً فان كان المفقود
مثلاً فلزوج النصف وللأختين الثلثان فالمسئلة تسببه
وتعول الى سبعة وان كان حياً فلزوج النصف والغير العامل
وللأختين الثلج لان اصل المسئلة في سبعة فترجع بقايتها
وذلك كما مر في الزوج وثمان للأختين لكل واحدة
واحد فلأختين ربع الحال على تقدير حياة الآخر المفقود
ولهما الثلثان على تقدير وفاته فموت المفقود نصفاً
من حياته واربعة من حياة الزوج لان له على تقدير حياته
غير عامل وعلى تقدير وفاته نصفاً عالياً فيقدر حياته المفقود
في حق الأختين حتى لا يصرف اليها الا ربع الحال وتقدر
في حق الزوج حتى لا يصرف اليه الا ثلاثة ارباع الحال او يعطى
الباقي موقوفاً وهذه المسئلة انما هي من ستة وخمسين لان
مسئلة تقدير الحياة من ثمانية ومسئلة تقدير الموت من سبعة
ولأمور فقها بينهما في ثمانية من سبعة صارت ستة و
خمسين وكان للزوج من مسئلة تقدير الحياة اربعة ارباعها

في مثل تقدير الموت وهو سبعة ثمانية وعشرين ولم يسل
 تقدير الموت ثمانية وثلاثين في مثل تقدير الحيوة وهو ثمانية
 صارت الزوجة وعشرين فاعطينا الزوج الرقعة وعشرين لانه
 اقل الحاصلين ووقف في نصيب الرقعة لانه قد رافا اولها
 يعرف الى الزوج الثلاثة سباع المال وكان للماضي في
 تقدير الحيوة ثمان فرفنا بما في مثل تقدير الوفاة حصل
 عشر ولها من مثل تقدير الوفاة اربعة فرفنا في مثل تقدير
 الحيوة صارت اثنين وثلاثين فاعطينا بها الزوجة عشر لانه
 اقل الحاصلين ووقف في نصيب ثمانية عشر لانه قد رافا
 انه لا يعرف اليها الا اربع المال وربع ستة عشر لانه
 عشر فيهما الكل وهو ستة سبعة فبلغ ما يدفع الى الزوج
 والماضي ثمانية وثلاثين والباقي وهو ثمانية عشر معقوف
 فان ظهر له المفقود حتى يدفع الى الزوج الا اربع الموقوف
 لغيره لنصف المال ثمانية وعشرون ويكون الباقي وهو
 عشر لانه حتى يكون النصف الاخر بين الزوجين والباقي
 للزوجة مثل الاثنين وان ظهر له المفقود ميت يدفع
 الى الاثنين الثمانية عشر الموقوف من نصيبها لغيره ثمانية
 سباع المال وبني ثمان وثلاثون والزوج قد اخذ نصيبه
 اربعة وعشرون فيكون المجموع ستة وخمسون وهو المبلغ
 قال في علم الميراث اقول هذا الفصل في علم الميراث

عن الابل وام والحياء فليدفع اذ مات الرجل الميراث
 الا ان تداو على التراد او حتى يدرك الجرح قبل الحكم
 لبقوله وقضى بلحقه بدرا الجرح فما اكتسب في حال الابل
 فهو لورثة المسلمين وما اكتسب في حال كونه في دار الاسلام
 يوضع في بيت المال عند اجتهاد ولا حكم بموت الميراث
 من يوم ارتداده فلا يرث احد مما اكتسب في هذه الحال كونه
 اسودف ومحمد واكتسب جميعا ما اكتسب في حال الاسلام
 وما اكتسب في حال الردة فهو للابن لورثة المسلمين
 لورثة الميراث في الاصل مسلم فحكم على الميراث في
 عين الموت والقتل او الحكم لمحوته بدرا الجرح وعند
 ان فخره اكتسب ان جميعا يوضعان في بيت المال لان
 الميراث ما كان له اكتسب سواء كان في الاسلام او في الردة
 وما كان الميراث عنده لا يورث بل يوضع في بيت المال وما كان
 الميراث بعد حرقه بدرا الجرح فهو في مال الجماعة والميراث في
 هو المال الحاصل من الكفار بلا الحاق فيل ورثه الجرح
 مال فمضى الاوارث لقولنا بلا الحاق فيل ورثه الجرح
 عن النبي لا تها المال الحاصل من الكفار بالحاق فيل ورثه الجرح
 مما اكتسب الميراث بعد الحرق بدرا الجرح لغيره من المسلمين
 كما يراة في ما تقدم في علم الميراث

احد ما يعرف الى مصالح المسلمين في الشهور وارزاق العلم
 قوم الامم فالله يم وتاثيرها يعرف الى الباشي المظلي عقل
 التكرار على الاشياء وتاثيرها يعرف الى التاثير في القصور والبيوت
 صولاب له وارجوها يعرف الى المسلمين وقاسمها يعرف
 الى ابناء السبيل والباقي كان لرسول الله عليه الصلوة والسلام
 للمترصدين لهما وكره لمرأة المحتدة جميعا بل سبب
 الاسلام روفي جان الروفة في دار الاسلام لورثتها المسلمين
 ما لم يلق بدار الحرب بلا خلاف بين اصحاب الجبهة لان كثر
 عندهم لا يقتل ولكن يحبس حتى تلم لان النبي عليه السلام
 عن قتيل النساء والاهل الاصل تاخير الجوار الى دار الاقوة ولما
 عدل عنه في الرجال القتل في وهو كثر ولا يقتل في ذلك
 الشان لا يقتل ويكون حكم المسلم وقال انما يقتل
 المرتدة لقولهم اقتلوا المشركين كافة وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 من بدل دينه قتلوه في حكم المرتدة عندنا فهو حكم المرتدة
 ذكرناه وانما الرجل المرتدة فلا يرد من احد لانه مسلم ولا يرد
 قتله وكذلك المرتدة لا يرد من مسلم ولا من مرتدة ولا من مرتدة
 من مرتدة مثلها الا اذا اراد اهل ما جبهته باجمعهم والعلم بانك
 يتوارثها على هذه الناحية لبعضهم بعض اذا لم يخلف الدار
 قال فضل في الكسرة الى اقول هذا الفصل في ميراث الكسرة
 حكم الكسرة حكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفرق دين الكسرة

غيرت ولا يورث غيره فان خالف دينه في حال الميراث لم يورث
 وان لم يعلم ردة الكسرة ولا يورث ولا يورث في الميراث
 فيكون جيا حتى يملكه حتى لا يورث منه احد ويوقف ما رضى
 ليصح ميراثه في بعض ماله الا ان يشك اليها او يكون موقوف
 الحكم في حق غيره حتى لا يورث في ميراثه ما لم يورثه في الميراث
 بعينه الميراث العمل في ميراث المرأة زوايا واما بنتا
 افتتالاب وهم دارنا لاب وهم اسير فالميراث على تقدير الحيوة
 الكسرة ميراثي عشر ثلثا للزوج وهو الربع وثمان للام
 وهو النصف وثلث للبت وهو النصف فيبقى واحد ثلثه
 للام والام الحاضرة وثلثه للميراث الكسرة ومما تقدر ميراثا
 الرض من رضى عشر ويكون الباقي وهو الواجد للام والام
 الحاضرة فبين المسلمين فوجدناهما بما امتا فصرنا ثلاثة
 في احد لهما الرض الكسرة وهو الثلث في نصيب الاخ الكسرة
 والام صارت ثلثه وثلثين وكان للبت من ميراث الحيوة
 ثلثه فصرنا في الميراث هو ثلاثة صارت ثمانية عشر عطيا
 بما ولنا من ميراث الموت الرض ثمانية عشر فلم يوفق نصيبها
 حتى وكان الام ثمانية من ميراث الحيوة فصرنا في الميراث
 ميراث ثلثه عطيا بما ولنا من ميراث الموت الرض ثمانية عشر
 لم يوفق نصيبها حتى وكان للميراث من ميراث الحيوة ثلاثة عشر

في الحضور صارت تحت عطائه ولم يوقف من نصيبه شي
 الا انه لم يزل الموت ايضا تحت ذلك للاخت من غير ان
 الحية تلت حياها في الحضور وهو ثلاث صاوي احد الحيات
 ما ومن مسئلة الموت لها واحد حياها في الحضور مما تلت
 فاعطينا ما نقل الحاصلين وهو واحد فوقفوا الى ان ظهر
 امر الاسير فان رجع لعطية الموت فوال مات او لم
 بموتهم في الاثنان الى الاخت وقس على هذا المثال
 فصل في الفرق بين القول في افضل في بيان ميراث جماعة
 اسير تارخ موتهم منهم الفوق وهم جماعة من الافارسيين
 قوا في اليوم مثلا ولم يعلم اليهم مات اولادهم من الحق وهم
 جماعة اصغر قوا بنا ولا يدري اليهم مات اولادهم من العدم
 وهم جماعة الاندلس عليهم جليل الوصية بيت ومنهم جماعة
 من الورقة بشت قوا في بلاد ارمينية فماتوا ولم يعلم موت
 السابق منهم ومنهم جماعة قد قتلوا في معركة ولم يعلم
 والتاخر في موتهم اذ ماتت جماعة ولا يدري اليهم مات
 اولادهم هذه الجماعة كانت ماتوا معا فلا يري بعضهم
 بعض بل يعرف مال كل واحد من هذه الجماعة عند الورقة
 الاضياء ولا يري بعض الورقة الاموات من بعض هذه
 المذهب هو انهم انما يحتمل بمرور في حقنا الاب

واما من غرق في البحر وحلف كل واحد منهما ان يقاتل ميراث
 من الاب فبقت وبنت ابنة ويرث من الابن بنته ورثته
 وقال علي بن النعمان ورس بسعد ورثه عشر يرث بعض
 الاموات عن بعض الاموات الامام يرث كل واحد من مال
 صاحبه فانه لا يرث ذلك بل يتبع ذلك له ولا يلزم ان
 يرث كل واحد من مال نفسه وذلك ما يدعيه ابو الوفاء
 اخوان فمال كل واحد منهما الورقة اخصه ولو غرق الابن
 ومفق الابن ابنا والاب ابنا فيرث الاب من الابن يسير
 ماله ويكون الباقي للابن الابن ويرث الابن من الاب نصف
 ماله ويكون النصف الاخر للابن الموجود ولكن لا يرث
 الابن من الاب نصف المال الذي ارثه الاب منه اعني
 الدرس بل يرث نصف اصل ماله وكذلك لا يرث الابن
 الابن يسير مال المال الذي ارثه الابن منه اعني النصف بل
 يرث الدرس اصل ماله فلو فرض ان تركه الابن ثلثون
 ديناراً وكذلك تركه الاب يفرق ان الديات اولاد ترك
 ابين احدكما الحي والآخر المفوض فيا فيكون لكل واحد
 منهما خمسة عشر ديناراً فيعطى الخمسة عشرة التي هو للاب
 الفوق الابن ثم يفرق من الالابن مات اولاد تركه كما هو
 فلاب فمئة ديناراً وهو يسير الباقي وهو خمسة وعشرون

وَنِيَارَ الْاَلَابِينَ الْاَلَابِينَ فَيَكُونُ الْاَلَابُ الْاَلَابُ الْاَلَابُونَ وَنِيَارَ
وَلَعَلَّ وَهِيَ الْاَلَابَةُ الَّتِي يَهْوَى الْاَلَابُ الْاَلَابُ
عَشْرُونَ وَنِيَارَ وَهِيَ الْاَلَابَةُ الَّتِي
اِيْرَافَةُ فِي هَذِهِ التَّسْوِيعِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

في البلدة بخمار شريف في يد ضعيف الرأى
 بن ميرزا القاسم بخمار غفر الله ذنوبه ما وغفر له
 والمؤنات برضك يا رحيم الراحمين محمد علي

خلافتی ندر امام کز او بیرون

شرح توفیق خاں الایمان
ایک کتابت اور از شیریں